جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية العلوم الإسلامية
قسم لغة القرآن

إجراءُ اللفظِ مُجرى غيرِهِ في القرآن الكريم
(دراسة نحويّة)

رسالة قدّمها الطالب

خالد عبد الحمزة سعد الحدراوي

إلى

مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير لغة القرآن / لغة

بإشراف

الأُستاذ المساعد الدكتور رياض رحيم ثعبان المنصوريّ

صفر 1444 هـ

أيلول 2022 م

﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِي
بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة ص:الآية٣٦]

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد الرسالة الموسومة (إجراء اللفظ مجرى غيره في القرآن الكريم دراسة نحوية) لطالب الماجستير (خالد عبد الحمزة سعد) ، قد جرت تحت إشرافي في قسم لغة القرآن/ كلية العلوم الإسلامية /جامعة بابل .

وقد استوفت خطتها لما يؤهلها للمناقشة.

المشرف: أ.م.د. رياض رحيم ثعبان

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بابل

التاريخ: ٢٠٢٢/٨/٣١

استنادًا على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.م.د. حسين علي هادي المحنا

رئيس قسم لغة القرآن

التاريخ: / /٢٠٢٢

إهـــــــداء

إلى قدوتي الأولى ومثلي الأعلى في الحياة.. إلى مَن وهب حياته لإسعاد أبنائه

أبي... أظلَّه الله عنده في الجنان بسحائب الرضوان

إلى مَن أرضعتني حبًّا ، وحنانًا ، وخلقًا حسنًا ، وباركت طريقي بدعواتها

أمِّي ... نور حياتي

إلى أولئك الذين أفخر دومًا بأنهم خير سند وعضد لي ... أخوتي

إلى زينتي في الرّخاء وعدتي في البلاء ...

زوجتي وأولادي

شكرٌ وامتنـــــــان

الحمد لله الذي خلق فأحسن، وحكم فأنصف، وأعطى فأجزل, حمدًا يليق بعظمته وكبريائه، وعظيم سلطانه، وعلو مكانه، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى محمدٍ خير الخلق ومن اجتبى، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعدُ :

جاء في الحديث القدسيّ:(إنّي قد آليت على نفسي أنْ لا أقبل شكرَ عبدٍ لنعمة أنعمتها عليه حتى يشكر من ساقها من خلفه إليه) ؛ لذا أقف تبجيلاً واحترامًا لجميع أهل الفضل رجال العلم والمعرفة، وأخصّ بالذكر والتكريم منهم : أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور (رياض رحيم ثعبان المنصوري), الذي تحمل المشاق في سبيل تصحيح وتهذيب هذه الرسالة, وقد أفادني بتوجيهاته السديدة, ودقته المعهودة، فثنائي له أكبر مما ينطق به اللسان وتذكره الكلمات.

كما أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لعمادة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بابل متمثلة بشخص الأستاذ الدكتور(عامر عمران الخفاجيّ) المحترم، ومعاونه للشؤون العلمية الأستاذ الدكتور (محمد طالب الحسينيّ) المحترم، ومعاونه للشؤون الإدارية الأستاذ المساعد الدكتور (علي حسوني الشريفيّ) المحترم لعنايتهم بطلاب العلم والباحثين.

والشكر موصول لرئاسة قسم اللغة العربية متمثلةً بالأستاذ الدكتور (حسين علي هادي المحترم)، كما يطيب لي أن أتقدّم بالشكر والثناء إلى أساتذتي في قسم لغة القرآن جميعهم الذين تتلمذت على أيديهم في مرحلة الماجستير، كل باسمه ولقبه ومكانته فجزاهم الله عني كل خير. ثُمَّ أزجي الشكر فائقه, والثناء أجلَّهُ للدكتور(مسلم مجيد مظلوم) لما أبدى به من توجيهات أفادني بها، وأُوجه شكري وامتناني لأخي ورفيق دربي الأستاذ(أسامة عبد الأمير نوماس) الذي ذلَّل عليَّ الصعاب ، فكان لي خير رفيقٍ معين وشكري وامتناني لكل من وقف معي من قريب وبعيد لإنجاز هذا العمل.

الباحث

فهرس الموضوعات

المحتويات

التفـــــاصيل	الصفـــــحة
المقدمة	ب - و
التمهيد:	٢- ١٧
مفهوم الإجراء وروده عند النحويين	٢
علاقة الإجراء ببعض الظواهر النحوية	١٠
الفصل الأول **إجراء اللّفظ مجرى غيره في الأسماء** (١٥-٦٧)	
إجراء النكرة مجرى المعرفة	١٩
إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة	٢٢
إجراء المظهر مجرى المضمر	٢٦
إجراء ما لا يعقل مجرى من يعقل	٢٩
إجراء من يعقل مجرى ما لا يعقل	٣٦
إجراء المذكر مجرى المؤنث	٤٠
إجراء المؤنث مجرى المذكر	٤٢
إجراء المفرد مجرى المثنى	٤٨
إجراء المفرد مجرى الجمع	٥١
إجراء المثنى مجرى الجمع	٥٨
إجراء الجمع مجرى المفرد	٦١

إجراء الظرف مجرى المفعول به في تعدي الفعل إلى ضميره	٦٧
إجراء (أنفس) في التوكيد مجرى (الفضلات) بدخول الباء الزائدة عليها	٦٩
إجراء الاسم الموصول مجرى اسم الشرط في دخول الفاء في خبره	٧١
إجراء اسم التفضيل المضاف لمعرفة مجرى المحلى بـ (أل) في المطابقة	٧٤
الفصل الثاني **إجراء اللّفظ مجرى غيره في الأفعال** **(٦٩-١٠١)**	
إجراء(أوحى) مجرى(قال)	٧٨
إجراء (جحد) مجرى (كفر)	٨٠
إجراء (جرم) مجرى (كسب) في التعدي لاثنين	٨٢
إجراء (رأى الحلمية) مجرى (رأى العلمية) في التعدي لاثنين	٨٥
إجراء (ساء) مجرى (بئس)	٨٨
إجراء (قدّر) مجرى (علم) في التعليق	٩١
إجراء (قضى) مجرى القسم	٩٣
إجراء (قعد) مجرى (صار)	٩٥
إجراء (كتب) مجرى القسم	٩٧
إجراء (نادى) مجرى القول	١٠٠
إجراء (نبّأ) مجرى (أعلم)	١٠٢
إجراء (وعد) مجرى (قال)	١٠٥
إجراء (يأبى) مجرى النفي في الاستثناء	١٠٨
إجراء (تأذّن) مجرى (قال)	١١٠

إجراء (يودّ) مجرى القول	١١٢
الفصل الثالث **إجراء اللّفظ مجرى غيره في الأدوات** **(١٠٣- ١١٧)**	
إجراء (إنْ) الشرطية مجرى (لَوْ)	١١٤
إجراء (أنْ) في التفسير مجرى (أي)	١١٧
إجراء التاء في (يا أبتِ) مجرى تاء التأنيث	١٢١
إجراء (لعلَّ) مجرى (ليت) في نصب المضارع في جوابها	١٢٥
إجراء (مَا) في النفي مجرى (لَيْسَ)	١٢٨
إجراء (كأيّن) مجرى (كم)	١٣١
نتائج البحث	١٣٤
المصادر والمراجع	١٣٨
ملّخص باللّغة الإنكليزية	

المقدّمة

الحمد لله على إنعامه، حمدًا يليق بعظمته وكبريائه وسلطانه، و الصلاة و السلام على نبيه الأمين محمدٍ خير الخلق أجمعين، و خاتم المرسلين، و على آله الطيبين الطاهرين.

أمّا بعدُ، فقد تعددت الدراسات التي تعنى بكتاب الله تعالى، و تنوعت، و منها ما هو لغوي، يعنى بدلالة ألفاظه، و بيان معانيه تارة، و ببيان إعرابه و تراكيبه تارة أخرى، فضلًا عمّا يتعلق بأسلوبه، و بلاغته و روعة تعبيره المعجز.

و قد وفقني الله عزَّ و جل لدراسة هذا الموضوع الموسوم بـ (إجراء اللفظ مجرى غيره في القرآن الكريم ـ دراسة نحوية)، و هو يُعنى بالألفاظ التي جاءت في ظاهرها مخالفةً للأصل الذي قامت عليه القواعد و الأسس التي و ضعها علماء العربية، و ذلك بأنْ ينزَّل لفظ ما منزلة آخر غيره، فيقوم مقامه، أو يُعامل معاملته، فيخالف الأصل؛ لغرض معنوي أو لفظي، و يعطى حكم غيره. و قد رأيت أنْ أدرس هذه الألفاظ المستعملة في بعض النصوص القرآنية ؛ لأقربها إلى الأذهان، و أُزيل الستار عمَّا خفي فيها من معنى أراد القرآن بيانه، و أحاول أنْ أُبرز الأسباب التي جعلت هذه الألفاظ تُعامل معاملة ألفاظ أخرى غيرها، و الوقوف على عللها وأسبابها، و توجيهها.

و لا يُخفى ما في العمل من صعوبة و مشقة، إذ إنَّه يتطلب قراءة النصوص القرآنية بتأنٍّ و تأمّل، ثم البحث عن هذه المواضع التي وردت مبثوثة، في عشراتٍ من كتب إعراب القرآن و تفسيره و معانيه، و لم يسبق لأحد أن جمعها أو بوّبها بهذه الطريقة، و أغلب هذه المواضع ضمّت أكثر من رأي أو توجيه، فكان عليَّ الإحاطة

بمختلف الآراء، و توجيهها؛ و الاستقرار على وجه معيّن. و كانت كثير من المسائل بحاجة إلى بيان ورود نظير لها عند العرب، و أحيانًا أذكر الشاهد الشعري الذي يثبت ذلك.

و أودُّ بيان أمرٍ هامٍّ و هو ورود مصطلحاتٍ مرادفة لمصطلح الإجراء في هذه الدراسة، من قبيل: تنزيل اللفظ منزلة غيره، و معاملة اللفظ معاملة غيره، و إقامة اللفظ مقام غيره، فقد استعملها العلماء في مسائل عدة يصب عدد منها في فكرة الإجراء، و تدلُّ أحيانًا على معانٍ أُخر.

و قد تحاشيت مواطن التضمين التي وردت في دراسات اختصت به على الرغم من أن صور التضمين منها ما عُومل فيه اللفظ معاملة غيره؛ و ذلك لأنَّ هذا الموضوع دُرِس دراسةً مستقلة، و الخوض فيه يُعدُّ من قبيل الاجترار العلمي الذي لا طائل تحته.

و قبل أن أورد خطة هذا البحث أود أن أنبه على عدة دراسات سبقت هذا العمل، تقترب منه إلى حدٍّ ما، و لكنها في الوقت نفسه تختلف عنه كثيرًا، وهي:

١. إجراء الشيء في القرآن و قراءاته مجرى غيره، و هو بحث مختصر قدَّمه الدكتور عبد العزيز أحمد الغامدي في قسم النحو والصرف/ كلية اللغة العربية/جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشور في مجلة العلوم العربية، سنة: ١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م، تناول فيه بعض مظاهر الإجراء في القرآن الكريم و قراءاته دون تقييد، و ركّز في جزءٍ كبير من جوانب البحث على القراءات القرآنية، و لم تختص بالجانب النحوي.

٢. إجراء الشيء مجرى غيره في النحو العربي قراءة في همع الهوامع للسيوطي(ت٩١١هـ)، و هو بحث قدّمته الدكتورة هنية فتحي أحمد /كلية الدراسات الإسلامية/ جامعة القصيم، نشر في مجلة كلية اللغة العربية

بالقاهرة، سنة:١٤٤٣هـ ـ٢٠٢١م، تناول بعض مظاهر الإجراء في النحو العربي التي ذكرها السيوطي في كتابه (همع الهوامع)، و هذه الدراسة بعيدة عمّا تناولته في رسالتي؛ لكوني درست مظاهر الإجراء في القرآن الكريم فقط، فكانت دراستي خاصة بالقرآن الكريم دون غيره من مصادر العربية ؛ فضلًا عن تقييد العنوان بـ (دراسة نحوية).

٣. إجراء الوصل مُجْرى الوقف والعكس في النحو العربي، للباحثة :خولة جعفر رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة بالأردن، سنة ٢٠٠٦م. وهذه الدراسة تبحث في المستوى الصوتي فقط.

٤. إجراء الوصل مُجْرى الوقف في العربية، للدكتور علي عبد الله القرني، وهو بحث منشور في مجلة جامعة(طيبة) سنة ٢٠١٤م، و هي دراسة صوتية.

٥. ما جرى مَجْرى العاقل في القرآن، و هي مقالة قصيرة منشورة باسم: اسلام ويب فيفي شبكة الأنترنيت سنة ٢٠١٤م، تناولت أسلوبًا معهودًا في كلام العرب، في حدود أربع صحائف، و ساقت له أمثلة وافرة.

٦. تعبير (يجري مجرى) في التأليف النحوي، للباحث : علاء التميمي، و هي مقالة قصيرة منشورة في مَجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، سنة ٢٠١٦م، قدم فيها الكاتب نبذة مختصرة عن هذا التعبير، في حدود ثلاث صحائف، و أوصى المهتمين بالمصطلحات بتتبع هذا الأسلوب عند النحويين.

٧. مظاهر إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية، للدكتور رياض رحيم ثعبان الجبوري، بحث منشور في مجلة دواة التابعة للعتبة الحسينية المقدسة سنة ٢٠٢٠م، و هي دراسة صوتية أيضًا.

إنَّ ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها أنّها تناولت مظاهر إجراء اللفظ مجرى غيره في القرآن الكريم (قراءة حفص فقط دون القراءات الأخرى)، و قد أحصت كل الألفاظ الواردة في النصوص القرآنية التي تخص كل مظهر من مظاهر الإجراء، و درستُ هذه المظاهر دراسة نحوية بشكل واسع و مفصّل؛ معتمدًا في ذلك على آراء النحويين القدماء و المعاصرين في ترجيح ظاهرة الإجراء و إثباتها.

و قد انتظم هذا العمل في خطة مكونة من مقدمة، و تمهيد، و ثلاثة فصول، و خاتمة.

وسمت التمهيد بـ (مفهوم الإجراء وروده عند النحويين)، بيّنت فيه مفهوم الإجراء في اللغة والاصطلاح، واستعمال النحويين لمصطلح الإجراء في مسائلهم.

أمّا الفصل الأول فقد وسمته بـ (إجراء اللفظ مُجرى غيره في الأسماء) تناولت فيه الإجراء في الأسماء في عدة مسائل رتبتها بحسب ترتيبها في كتب النحو، فابتدأت بالمعارف والنكرات، و انتقلت بعدها إلى المعرب و المبني، و هلم جرًّا.

وأما الفصل الثاني فهو: (إجراء اللفظ مجرى غيره في الأفعال)، و قد بدأت فيه بالأفعال الماضية، و انتقلت بعدها إلى الأفعال المضارعة، مرتبة بحسب الترتيب الألفبائي لأصولها، و لم أجد من أفعال الأمر موضعًا تنطبق عليه الدراسة.

و كان الفصل الثالث موسومًا بـ (إجراء اللفظ مجرى غيره في الأدوات) ومواضعه أقل ورودًا منها في الأسماء و الأفعال، ولذلك جاء أقل حجمًا من الفصلين السابقين، و قد رتبتُ الأدوات فيه بحسب الترتيب الألفبائي للحروف.

وبعد ذلك جاءت خاتمة الدراسة متضمنة أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم قائمة بمصادر الدراسة و مراجعها.

و يطيبُ لي هنا أَنْ أذكُرَ فضلَ أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور رياض رحيم ثعبان المنصوريّ المحترم، الذي اقترحَ عليَّ دراسةَ هذا الموضوع، و

صاغ عنوانَهُ، و بنى خُطَّتَه، و قوّم بدقّته المعهودة ما اعوجّ منه، باذلاً في سبيل ذلك وُسْعَهُ، فاللّهَ تعالى أسألُ أنْ يجزيَه عنّي أفضلَ الجزاء، و أنْ يوفقه لما يحبّ و يرضى.

و بعد إتمام عملي هذا، أسأل الباري عزَّ وجل أنْ يقبله، ويكتب له قبول من يقرأه، فإنْ كان هذا حاله فهو بفضله و منّه جلّ شأنه، و إن كانت الأخرى فهو من تقصير نفسي، و حسبي أنّي بشر أخطئ و أصيب.

و آخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين و الصلاة و السلام على نبينا محمد و آله الطاهرين.

التمهيد

مفهوم الإجراء وروده عند النحويين

مَفْهُومُ الإِجْرَاءِ وَ وُرُودُهُ عِنْدَ النَّحوِيينَ

قبل الخوض في غمار الدراسة، و سبر أغوارها، و الوقوف على أسرارها لا بدّ من بيان مفهوم الإجراء، و الحديث عن وروده عند النحويين، و علاقة الإجراء ببعض الظواهر النحوية القريبة منه. علمًا أنَّ بعض جوانب الموضوع تناولها الدكتور عبد العزيز الغامدي بدراسة وافية، فكفانا مؤونة البحث فيها؛ إذ ذكر (مسوغات الإجراء)[1]. و تحدث حديثًا وافيًا عن (موقف النحويين من الإجراء) في ثلاثة مطالب[2]: الأول: البواعث التي دفعت النحويين إلى إجراء الشيء مجرى غيره. و الثاني: الخلاف فيما عدّ جاريًا مجرى غيره. و الثالث: آراؤهم فيما حكم بإجرائه مجرى غيره. لذلك سوف أقتصر على بيان مفهوم الإجراء، و وروده عند النحويين، و بيان علاقة الإجراء بالمصطلحات القريبة منه.

(1) ينظر: بحث إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره:٧٩.
(2) ينظر: المرجع نفسه: ٨٧ ـ ٩١.

مَفْهُومُ الإجراءِ :

الإجراءُ في اللُّغَةِ: مصدر أجْرَى يَجْرِي، و مجرَّدهُ :جَرَى يَجْرِي، قال ابن دريد (ت٣٢١هـ): ((جَرَى الشَّيْءُ يَجْرِي جَريًا فهو جارٍ، و أجرَاهُ غيرهُ يُجريهِ إِجْرَاءً))[١]. و قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): (((جَرَيَ) الجيم والراء و الياء أصلٌ واحدٌ، و هو انزياح الشيء. يقال جَرَى الماءُ يَجْرِي جَرْيَةً وَ جَرْيًا وَ جَرَيَانًا))[٢]. و كأَنَّه أراد معنى انزياح الماء من موضع إلى آخر.

و يقال: أنت تجري عندي مجرى فلان، و أنت جارٍ عندي مجراه[٣].
و جاء أيضًا: ((جرى فلانٌ مجرى فلانٍ : كانت حالهُ كحالهِ))[٤].

و في ضوء ما تقدم يتضح أنَّ الإجراء يأتي بمعنى الانزياح تارة، و بمعنى أخذ الشيء حالة غيره و مشابهته تارة أخرى.

أمَّا الإجراء في الاصطلاح:فلم أجد له تعريفًا في كتب التعريفات و المصطلحات، إلّا أنّ القاضي الجرجانيّ (ت ٣٩٢هـ) قال: ((العرب إذا وصفت الشيء بصفة غيره استعارت له ألفاظه، و أجرته في العبارة مجراه، و إن كان لو انفرد، انفرد عنه بصفته، و تميز دونه بعبارته))[٥]. و قد عثرت على تعريف له في أحد الأبحاث الحديثة، إذ قال الباحث: ((تنزيل اللفظ منزلة غيره في وجه من الوجوه؛ ليكون حكمه كحكمه))[٦]. و في ضوء دراستي للموضوع و ملازمتي له، و اطلاعي على المواضع التي ورد فيها يمكن وضع تعريف أشمل له، والقول: إنَّه نوع من القياس يعني حمل اللّفظ على غيره فينزّل منزلته، فيأخذ حكمه و يغني عنه، في وجه من وجوهه أو أكثر، فيقوم مقامه، مؤديًا بذلك وظيفتهُ فيعامل معاملته، خلافًا لما وُضع

---

(١) جمهرة اللغة : ابن دريد: ١/ ٤٦٩(جَرِيَ).
(٢) مقاييس اللغة: ابن فارس:٤٤٨/١(جَرِيَ).
(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة:٥٠٥/٧ـ٥٠٦، ولسان العرب: ابن منظور:١٤٢/١٤ (جَرِيَ)
(٤) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: ١١٩/١، (جَرِيَ).
(٥) الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي عبد العزيز الجرجاني: ٤٣٩.
(٦) إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره:٢٢.

لذلك اللَّفظ في الأصل. و هذا بيّن في قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ): ((و هذا كثير شائع في كلامهم، أن يلابس الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيعطى حكما من أحكامه إظهارًا لأثر الملابسة و المقاربة)) [١]

فالقدماء على دراية و معرفة بهذا المفهوم وإن لم يضعوا له حدًّا يحده.

ورودُ الإجراءِ عِندَ النَّحوِيينَ :

ممّا يميّز العربية أنَّها لغة مرنة تتسع في ألفاظها وأساليبها، و هذا ظاهر في النصوص الفصيحة البليغة المعجزة المتمثلة بالقرآن الكريم، فضلا عن الموروث الأدبي ـ الشعري والنثري ـ فالشعراء أمراء الكلام، يقلبونه أنى شاؤوا، وكيف شاؤوا ؛ كونهم أهل الفصاحة والبلاغة، و العربي إذا قويت فصاحته و سمت طبيعته تصرف و ارتجل [٢]. و هذا المظهر في أصله يقوم على فكرة القياس، و هو من أدلة النحو الرئيسة؛ فضلًا عن السماع الذي يُعدُّ الأصل الأوّل من أصول الاستدلال النحوية، و هناك الكثير من العلماء الذين يعمدون إليه في التعبير عن مسائلهم.

قد تخرج بعض الألفاظ عن الحكم الذي استُعملت فيه، فيأحذ أحد اللّفظين حكم الآخر، مخالفًا بذلك القواعد و الأصول التي وضعها النحويون، و من أمثلة ذلك؛ مجيء (مَنْ) الموصولة التي تستعمل للعاقل، مع غير العاقل، فالأَصْل في (مَنْ) وقوعها على العاقل، و هذا مذهب سيبويه(ت١٨٠هـ)، إذ ذهب إلى أنَّه اسم موصول بمعنى (الذي) يستعمل للعاقل[٣]، و لا يقع على غير العاقل إلَّا في مواضع، أَحدها أَن يُنزَّل منزلته نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥ

(١) الكشاف: الزمخشري:٤٤٤/٢.
(٢) ينظر: الخصائص: ابن جني: ٢٧/٢.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٨/٤.

إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [سورة الأحقاف: من الآية:٥]، فقد عُبِّر عن الأصنام بـ(مَنْ)؛ لتنزيلها منزلة العاقل إذ عبدوها، فجاء بـ (مَنْ) والضمير(هم) لغير ما يعْقِل؛ لأنَّ الذين عبدوها أجْرَوْهَا مجرى ما يعْقِل فخُوطبوا على مُخَاطَبَاتِهِمْ ، ولو جاء بـ (ما) لصحَّ ذلك أيضًا، ـ وهو الأصل ـ كما قال تعالى:﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾ [سورة مريم: من الآية: ٤٢]، فجاء بما يستعمل للعقلاء، وجمعها جمع المذكر السالم ، وهو خاص بالعقلاء في قوله تعالى: ﴿ غَٰفِلُونَ﴾ مع كونها جمادات ؛ لإجرائِهم إيَّاها مُجرى العُقلاءِ ووصفِها بما ذُكر منْ تركِ الاستجابةِ والغفلةِ مع ظهور حالها للتهكم بها وبعبدتها[1].

ومنه أيضًا استعمال(ما) الموصولة للعاقل خلافًا للأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [سورة الشمس: الآية:٥]، وقوله تعالى:﴿وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾[سورة الشمس: الآية:٦]، وقوله تعالى:﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [سورة الشمس:الآية:٧]، اختلف العلماء في (ما) فقيل هي: بمعنى (مَنْ) أي: من بناها، ومن طحاها ، ومن سواها. وقيل بمعنى: والسماء والذي بناها، وقيل: هي مصدرية، وتقديره: والسماء وبنائها، والأرض وطحوها ونفسٍ وتسويتها[2]. ومعلوم أنَّ الذي بنى السماء، وطحا الأرض، وسوى النفس، هو الله، وقالوا: الضمير في (بناها) و(طحاها) و (سواها) عائد على الله تعالى، وإنْ لم يتقدم له ذكر؛ لأنَّه قد عُلِم أنَّ فاعل ذلك هو الله، فعاد على ما يُفهم من سياق الكلام[3]. ويتضح لي ممّا تقدَّم أنَّ

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٤٣٨/٤ ، وهمع الهوامع: السيوطي:٣٥١/١، وتفسير أبي السعود:٧٨/٨، استعمال(مَنْ) الموصولة لغير العاقل :٢٥، في هذه الرسالة.

(2) ينظر: مجاز القرآن: أبوعبيدة:٢/١، ٩٥/٢٤١، ٣٠٠/٢،ومعاني القرآن وإعرابه:٣٣٢/٥، والنكت في إعجاز القرآن: الرّمّاني: ٥٥٦ـ٥٥٧، وإجراء(ما) الموصولة للعاقل:٣٦ـ٣٧، في هذه الرسالة.

(3) ينظر: التذييل والتكميل: أبو حيّان الأندلسي: ١٣١/٣.

استعمال(ما) للعاقل هو الراجح من بين الآراء، إذ ذهب إلى أنَّ (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) استُعمل مع لفظ الجلالة (الله) خلافًا للأصل .

إنَّ العرب –وإن جمَعهم اسمُ العرب– مختلفو الألسن بالبيان، متباينو المنطق والكلام، وهذا الأمر يظهر فيما ذكره سيبويه في (ما) النافية؛ فالقياس فيها ألّا تعمل عمل ليس – لعدم اختصاصها بالأسماء– وهذا ما درجت عليه لغة تميم، إلّا أنَّ الحجازيينَ رفعوا اسمَها ونصبوا خبَرها، إجراءً لها مجرى (ليس)، وهذا ما ذكره سيبويه بقوله: ((هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: (ما عبدُ اللهِ أخاكَ) و(ما زيدٌ مُنطلِقاً)))[1]. فمذهب أهل الحجاز إلحاقها في العمل بـ(ليس)، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٣١]، وهذا ما ذهب إليه النحويون القدماء، إذ زعموا أنَّ قوله: ﴿بَشَرًا﴾ خبر(ما)، وهم يجعلونه بمنزلة (ليسَ)، و (مَا) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغَةُ القُدْمَى الجيدَةُ ، وزعم بعضهم أنَّ الرفْعَ في قوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ أقوى الوجهين، وهذا غلط ؛ لأنَّ لغة كتاب الله ولغة رسول الله أقوى اللغات[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [سورة المجادلة: من الآية: ٢]، قال المبرد(ت٢٨٥هـ): ((هذا بَاب ما جرى في بعض اللُّغَات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف، وجاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللُّغَة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف هو (مَا) النافية، تقول: مَا زيدٌ قَائِمًا ، وَمَا هَذَا أَخَاك ، كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أَنهم رأوها في معنى (لَيْسَ)

(1) كتاب سيبويه: ١/ ٥٧، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي:٩٣/١ ، وشرح الكافية: ابن مالك: ١/ ٤٣٥.

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٠٨، وتمهيد القواعد: محمد بن يوسف بن أحمد(ناظر الجيش): ١١٩١/٣.

إذ إنَّها تقع مُبتَدأَة وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلمّا خلصت في معنى (لَيْسَ) ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتَّة حتَّى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مُجراها))[1].

ومن مواطن توجيه النص ودخوله في دائرة إجراء اللفظ مجرى غيره عند النحويين؛ ما جاءعلى خلاف الأصل من النصوص القرآنية والتوجيهات الإعرابية، وذلك بحملها على معنى حسنٍ ومقبول، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [سورة يوسف: الآية:٩٢]، إذ ذهب الزمخشري إلى أنَّ الظرف ﴿الْيَوْمَ﴾ متعلق بقوله: ﴿تَثْرِيبَ ﴾ ويُردُّ على هذا القول بأنّ ﴿اليوم﴾، لو كان متعلقا بقوله: ﴿تَثْرِيب﴾ لَمَا بُني، ولوجب أنْ يُقال: (لا تَثْريبًا)[2]؛ لأنَّه صار شبيهًا بالمضاف، مثل: (لا خيرًا من زيدٍ عندنا)[3]. وهذا يعني أنَّ قوله: ﴿تثريب﴾ ليس مبنيًا، بل هو معرب منون؛ لكونه شبيهًا بالمضاف، ولكن نزع منه التنوين؛ لأنَّه جرى مجرى المضاف لشبهه به[4].

وقد يأتي اللفظ على وجهينِ محتملينِ، ثم يعمد النحوي إلى توجيهه على أنَّه من باب إجراء اللفظ مجرى غيره من أجل تغليبه على الوجه الذي يقابله، وهذا ظاهر في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ [سورة الحجر: الآية:٦٠]، قال أبو حيان: ((كُسِرت (إنَّها) إجراءً لفعل التقدير مجرى العلم؛ إما لكونه بمعناه، وإما لترتبه عليه، وأسندوا التقدير إليهم، ولم يقولوا: قدّر الله؛ لأنَّهم هم المأمورون بإهلاكهم))[5]، والجوابان متقاربان في

([1]) المقتضب: المبرد: ٤/ ١٨٨.

([2]) ينظر:الكشاف: ٥٠٢/٢، والبحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي:٣٣٨/٥ ، والدر المصون: السمين الحلبي:٥٥٥/٦.

([3]) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨٧/٢، و المقتضب:٣٦٥/٤، والأصول في النحو: ابن السّرّاج:٣٩١/١، واللباب في علوم الكتاب: سراج الدين الحنبلي:٢٣١/١، والبحر المحيط: ٣٣٨/٥.

([4]) ينظر:الكشاف:٥٠٢/٢، و الدر المصون:٥٥٤/٦ـ ٥٥٥.

([5]) البحر المحيط: ٦/ ٤٨٧، وإجراء(قَدّرَ) مُجرى (عَلِمَ): ٩٢ في هذه الرسالة.

الجملة، ومتفقان على أنَّ (قَدَّرَ) يسري عليها في الآية ما يسري على (عَلِمَ) من جواز التعليق عن العمل [١].

وذكر السمين الحلبي: ((أنَّ إجراء فعل التقدير مجرى العلم لا يصح علةً لكسر همزة (إنَّ)، وإنَّما يصح علةً لتعليق الفعل قبلها، أما العلة في كسرها فهي وجود اللام في خبرها، و لولاها لفتحت، إذ يقول: ((وهذا لا يَصِحُّ علةً لكسرِها، إنما يَصْلُحُ علةً لتعليقِها الفعلَ قبلها، والعلةُ في كسرِها ما قَدَّمتُه في وجود اللام ولولاها لفُتِحَت)) [٢].

وقد وردت لهذا اللفظ معانٍ أُخر عند النحويين، منها ما ذكره سيبويه: ((هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف)) [٣].

و منها تعبير عن الكوفيين وهو: (ما يجري وما لا يجري)، وورد ذلك عند الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، إذ كان يسميه الاسم المنصرف والآخر الممنوع من الصرف على التوالي: ما يجرى وما لا يجرى، أو المجرى وغير المجرى، وعبر به مرارًا بالإجراء عن الصرف[٤]. وقد ذكره من البصريين المبرد، إذ يقول: ((هذا باب ما يجرى و ما لا يجري بتفصيل أبوابه وشرح معانيه واختلاف الأسماء، وما الأصل فيها؟ اعلم أَنَّ التّنوِين في الأَصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأَنَّه ليس للسَّائل أَنْ يسأل: لم انصرف الاسم؟ فإِنَّما المسألة عمَّا لم ينصرف، ما المانع لهُ من الصّرف؟ وما الذى أزاله عن منهاج ما هو اسم مثله؛ إِذ كانا في الاسمية سواء؟)) [٥].

إنَّ إعطاءَ اللّفظ حكم غيره فيجرى مجراه ظاهرة تشكل جزءًا من منظومة كبرى تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو الوصول إلى المعاني

---

(١) ينظر: إجراء (قدّرَ) مجرى (عَلِمَ) في هذه الرسالة: ٩٢.
(٢)الدر المصون:١٧٠/٧، وينظر: الكشاف:٥٨٢/٢، واللباب في علوم الكتاب:٤٨٧/٦.
(٣) كتاب سيبويه: ١٣/١، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٥/٧.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٢٠ ، ٢/ ١٠٣ ، ٢/ ٣٩٩، والمدارس النحوية: شوقي ضيف: ٢٠١.
(٥) المقتضب: المبرد: ٣/ ٣٠٩.

المقصودة عن طريق توظيف الألفاظ توظيفًا يتناسب والقواعد والأسس التي وضعها النحويون، من باب أنَّ اللَفظ فيها يأخذ حكم غيره عند إجرائه مجراه[1].

وقد استعمل العلماء هذا المظهر في توجيه القرآن الكريم، وتخريج المشكل منه في كثير من النصوص، وعمدوا به إلى ترجيح أحد الاحتمالات أو نقضها، والتوسع في اللفظ بإخراجه عن استعماله الأصلي إلى استعمال آخر، وهم لم يكونوا على مستوى واحد في توظيف هذا التوجيه في القرآن، بل تفاوتوا فيه، وهذا التوجيه ورد عند بعضهم ، منهم: سيبويه، والفرَّاء، والأخفش(ت٢١٥هـ)، والزّجّاج (ت٣١١هـ)، والنحَّاس(ت٣٣٨هـ)، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، والزمخشري، وابن عطية (ت٥٤٢هـ) وغيرهم، وكثر عند أبي حيان (ت٧٤٥هـ)، والسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) [2].

(1) ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام: ٩١٥،٩١٦،٩١٧، وظاهرة التقارض في النحو العربي: أحمد محمد عبد الله: ٥٨/ ٢٣٥، وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره :٢٣ .

(2) كتاب سيبويه: ٥٧/١،وينظر: معاني القرآن : الفراء:٢٦٧/١، ومعاني القرآن: الأخفش:١٦١/١، ومعاني القرآن وإعرابه:٤/ ٤٣٨، ومعاني القرآن، النحاس: ٢١/١، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب:٦٤٠/٢، والمحرر الوجيز:ابن عطية:١٣٦/٤، والكشاف: ٤٧٠/١، والبحر المحيط: ٥١١/٣،والدر المصون: ٢/ ٢٢.

عِلاقةُ الإجراءِ ببعضِ الظَّواهرِ النَّحويَّةِ:

يأتي الإجراء في العربية ضمن ظواهر عدة، تعكس في جملتها جانبًا من جوانب مرونة اللغة، والتصرف في التعبير، كالتضمين، والتقارض، والتقاص. وهذه المصطلحات قد تلتقي مع مصطلح الإجراء في جانب وتختلف عنه في جانب أو أكثر، ولا بد من بيان العلاقة بين هذه المصطلحات من جهة ومصطلح الإجراء من جهة أخرى، ويمكن توضيح هذه العلاقة عن طريق التعريف بكلِّ مصطلحٍ من المصطلحات سابقة الذكر وبيان نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف.

التَّضْمِين:

قد يتضمَّنُ فعلٌ ما مَعنَى فعل آخر، وحرفُ الجرِّ مَسُوقٌ لإتمامِ معنى هذا الفعل، وهذه الظاهرة يَطلقُ عليها النحويونَ مصطلح التضمين.

والتَّضمينُ لُغةً: ورد في الصحاح:(ضَمَنَ) ضَمِنْتُ الشيءَ ضمانًا كُفِّلتُ بهِ، فأنا ضامِنٌ وضَمينٌ [1]. وضَمَّنْتُهُ الشيءَ تضمينًا الإيداع، وَيُقَالُ: ضَمِنَ الشيءَ بِمَعْنَى تَضَمَّنَه، ضَمَّنَ الشيءَ الوعاءَ أي: جعلهُ فيهِ، وأودعهُ إياه [2].

التَّضمينُ في الاصطلاح: ذكر ابنُ هشامٍ معنى التضمين بقوله: ((قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه وَيُسمى ذَلِك تضمينا، وَفَائِدَته أَن تُؤَدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ)) [3].

وذكر السيوطي (ت٩١١هـ) حدًّا للتضمين إذ يقول: ((إيقاع لفظ موقع غيره لتضمن معناه)) [4]. وقيل أيضًا:((إيقاع لفظٍ موقع غيره، ومعاملته معاملته؛ لتضمنه معناه، واشتماله عليه)) [5].

---

(1)الجوهري:٢١٥٦/٦

(2)ينظر:لسان العرب: ٢٥٨/١٣، والتضمين النحوي في القرآن الكريم للدكتور محمد نديم فاضل:٨٩/١.

(3) مغني اللبيب :٨٩٧.

(4) معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي:٣٠٢/١، وينظر: التضمين النحوي:٨٩/١.

(5)المعجم الوسيط:٥٤٤/١، وينظر: الكليات: أبو البقاء الحنفي:٢٦٦، والنحو الوافي: عباس حسن:٥٦٦/٢.

فالتضمين يكون بأن يُعطى اللفظ معنى غيره، ومن أكثر صوره تضمين فعل معنى فعل آخر يكون فيه معنى الفعلين معًا، وذلك بأنْ يتعدّى الفعل بحرفٍ ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي به، فالأول تضمين الفعل، والثاني تضمين الحرف [1].

ويجري على التضمين بهذه الدلالة كثير من أفعال القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡۚ﴾ [سورة البقرة: من الآية:١٨٧]، فالرفث لا يتعدى بـ(إلى) إلّا على تضمين معنى الإفضاء، ولمّا كان الرفث في معنى الإفضاء، والفعل (أفضى) يتعدى بـ (إلى) جاءت (إلى) إذاناً بأنَّه في معناه[2]. وهذا من باب التوسع في المعنى، وقد اختلف أهل اللغة وقوم من النحويين في ذلك، فقال أهل اللغة: هو من باب التوسع في الحرف. وقال المحققون: من باب التوسع في الفعل، لأنَّه في الأفعال أكثر، ومثال ذلك؛ قوله تعالى:﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرٗا [سورة الإنسان:الآية:٦]، فالفعل (يَشْرَبُ) إنَّما يتعدى بـ(من)، فتعديتُه بالباء إما على تضمينه معنى (يروى ويلتذ)، أو بتضمين (الباء) معنى (من) [3].

ومنه قول الله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[سورة آل عمران: من الآية:٥٢] أي مع الله؛ وأنت لا تقول: سرت إلى زيدٍ وتريد(معه)، لكن لما كان معناه: من ينضم في نصرتي إلى الله؟ جاز لذلك أن تأتي هنا (إلى)[4]. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ﴾ [سورة يوسف: من الآية:١٠٠]؛ أي إليَّ وقيل: ضُمِّنَ (أَحْسَنَ) معنى(لَطُفَ) [5].

يتضح ممّا تقدّم أنَّ هناك فرقًا واضحًا بين التضمين والإجراء؛ ذلك أنَّ التضمين لا يكون إلّا بتضمين شيء معنى شيء آخر، وكثيرًا ما يكون

---

(1) معترك الأقران في إعجاز القرآن: ١٩٨/١.
(2) ينظر:التبيان في إعراب القرآن:١٥٤/١، والكشاف:٢٣٠/١،وشرح المفصّل:ابن يعيش: ٤٦٤/٤، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١٩٨/١.
(3) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ١٩٨/١.
(4) ينظر: التضمين النحوي: ٩٢/١- ٩٣.
(5) ينظر: المرجع نفسه:٩٤/١.

في الأفعال، فيأخذ الفعل معنى فعل آخر بتعديته بحرف الجر؛ وذلك لإفادة معنى حرف آخر، أو فعل آخر.

أمّا الإجراء فيكون أعم من التضمين ، فيشمل الأسماء والأفعال والحروف، فيأخذ اللّفظ معنى غيره أو حكمه، فيُنزَّل منزلته، ويقوم مقامه، ولا يُشترط فيه أن يكون باستعمال أحرف التعدية، فالفرق بينهما هو الفرق بين العام والخاص.

التَّقَارِضُ:

ظاهرة التقارض في اللغة العربية مظهر من مظاهر اتساعها، ولون من ألوان مرونتها؛ فإذا كان الترادف والاشتقاق والتضاد والاشتراك والتضمين والمشاكلة إلخ.. تمثل أنواع الإحاطة والتنوع في الأسلوب العربي، فإن التقارض يعد واحدًا منها؛ إذ به يستطيع المتكلم أن يقلّب الكلام على وجوه عدة، وهو يمثل نوعًا من أنواع الطرافة والملحة في التعبير [١]. وهذا يؤكد مرونة لغتنا العربية وطواعيتها، وأنَّها وليست جامدة تقف عند لون معين من ألوان التعبير.

التَّقَارِضُ في اللُّغةِ:

قال الزمخشري: ((واسْتَقْرَضْتُهُ فأقرَضَنِي، وأقرضتُ منهُ كَما تقولُ: اسْتَلَفْتُ منهُ، وعليهِ قرضٌ وقروضٌ، وقارضتُه مقارضةً وقراضًا: أعطيتُهُ المالَ مضاربةً))[٢]. وقال الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): ((أقرضَهُ: أعطاهُ قرضًا، وقطعَ لهُ قطعةً يُجازَى عَليْها... واقترضَ منهُ: أخذَ القرضَ))[٣].

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ): ((وقَدْ أقرضَهُ وقارضَهُ مقارضةً وقراضًا، واستقرضْتُ مِنْ فلانٍ أيْ طلبتُ منهُ القرضَ فأقرضَنِي، وأقرضتُ منهُ، أي أخذتُ القرضَ، وقَرَضتُه قرضاً وقارضتُه أَي جازيتُه)) [٤].

---

(١) ينظر:مغني اللبيب:٩١٧،٩١٦،٩١٥،وظاهرة التقارض في النحو العربي:أحمد محمد عبد الله: ٢٣٤

(٢) أساس البلاغة: الزمخشري:٦٩/٢.

(٣) القاموس المحيط: الفيروز آبادي:٦٥٢/١، وينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٣٤

(٤) لسان العرب: ٢١٧/٧

ويتضح مما تقدم أن القرض بمعنى طلب الشيء على نية إرجاعه.

أما التَّقَارضُ في الاصطلاحِ: فقد فسّر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) التقارض بأنَّ كل واحد من اللّفظين يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به[١]. أي هو حصول اقتراض بين لفظين فيعامل أحدهما معاملة الآخر.

وبعبارة أخرى: ((الاقتراض النحوي هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي كل كلمة الحكم الذي يختص بها إلى الكلمة الأخرى، سواء كانت هذه الكلمة اسمًا أم فعلًا أم حرفًا)) [٢]. وينقسم التقارض على ثلاثة أقسام:

الأول: التّقارض بين اللَّفظين في الأحكام الإعرابية.

والثاني: التّقارض بين اللفظين في الشكل والهيأة.

والثالث: التّقارض بين اللفظين في المعاني.

فالنوع الأول: ومنه التّقارض في (غير) و(إلّا):

تستعمل(غير) على وجهين: **الأوَّل:** أنْ تكون صفةً للنكرة نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [سورة فاطر: من الآية:٣٧]، فغير صفة لقوله: ﴿صَٰلِحًا﴾ . أمَّا **الثاني:** فتقترض من (إلّا) حكمها فتفيد (غير) الاستثناء كما تفيده (إلّا) ، وبناء على ذلك تعرب (غير) إعراب الاسم التالي إلاّ في ذلك الكلام فتقول: جاء القوم غيرَ زيد، بنصب غير، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيد، بالنصب والرفع لغير، وهذا يعني أنَّ(غير) عوملت معاملة (إلّا) في الاستثناء، وأعربت إعراب الاسم التالي لـ(إلاّ) [٣].

أمّا (إلّا) فالأصل في استعمالها أنْ تكون للاستثناء كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۗ﴾[سورةالبقرة: من الآية: ٢٤٩] ، ونحو قوله

---

(١) ينظر: شرح المفصّل:٨٨/٢، وظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٣٤ ـ٢٣٥.
(٢) ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٣٥.
(٣) ينظر: المرجع نفسه .

تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡۖ ﴾ [سورة النساء: من الآية: ٦٦] ، فقد انتصب ما بعد (إلّا) في الآية الأولى؛ لأنّ الاستثناء تام موجب، وارتفع ما بعد (إلّا) في الآية الثانية؛ لأنّ الاستثناء تام منفي، وقد تكون(إلّا) بمعنى (غير)، فيُوصف بها كما يوصف بـ(غير)، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: من الآية:٢٢]، فلا يجوز في (إلّا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ فلو قلت: قامَ رجالٌ إلّا زيدًا، لم يصح اتفاقًا [١].

النوع الثاني: ومنه التّقارضُ بينَ(الحال) و(التَّمييز):

إذ ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الأصل في (الحال) أنْ تأتي مشتقة من المصدر؛ لتدل على موصوف نحو: جاءَ بكرٌ ضاحكًا، وقد تجيء جامدة مقترضة هذا الجمود من التمييز لما بينهما من تشابه، وتأتي الحال جامدة إذا وصفت كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [سورة يوسف: الآية:٢].

أمّا التمييز فالأصل فيه أنْ يكون جامدًا نحو: حَسُن محمدٌ علمًا، وقد يجيء مشتقا مقترضا هذا من الحال لما بينهما من مشابهة نحو: لله دره فارسا [٢].

قال الأشموني(ت٩٠٠هـ): ((إنَّ حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان؛ فتأتي الحال جامدة، كـ(هذا مالكٌ ذهبًا)، ويأتي التمييز مشتقًّا، نحو:(لله دره فارسًا)))[٣]. أي يتعاكسان على سبيل الاقتراض فكل منهما يقترض هيأة الآخر لأوجه شبه بينهما.

النوع الثالث: التَّقارضُ بينَ اللَّفظينِ في المعانِي:

لكل حرف من حروف المعاني معنى أو أكثر، تعدّ من لوازم هذا الحرف في الغالب، وقد يفيد معنى حرف آخر عدّه العلماء من باب التقارض

(١) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٣٦.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٤٥/٢ ، وظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٤٩.
(٣) شرح الأشموني:٥٦/٢، وينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي:٢٤٩.

بين الحرفين، أي أنَّ الحرف الآخر أقرضه هذا المعنى، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين فالبصريون يرون أنَّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، و ذهب الكوفيون إلى جواز نيابة الحرف عن الحرف، ومذهبهم أقل تعسفًا [1]. ومن أمثلة هذا النوع (إلى) و(اللام):

تدلّ(إلى) على انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، كقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[سورة الإسراء:من الآية:١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [سورة البقرة: من الآية:١٨٧] ،وقد تخرج عن معناها الأصلي المتقدم فتأتى في بعض أحوالها بمعنى اللام نحو قوله تعالى:﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأۡمُرِينَ﴾[سورة النمل: من الآية:٣٣] أي الأمر لكِ[2].

أما (اللام) فلها معانٍ عدة، منها الاستحقاق، كقوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾[سورة المطففين:الآية:١] ومن معانيها الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾[سورة النساء: من الآية:١١]، والتعليل نحو قوله تعالى:﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[سورة النحل: من الآية:٤٤]، وقد تخرج اللام عن كل هذه المعاني فتأتى بمعنى (إلى) ويتمثل ذلك في قوله تعالى:﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا﴾[سورة الزلزلة: الآية: ٥) أي: أوحى إليها، وقوله تعالى:كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾[سورة الرعد: من الآية:٢] أي: إلى أجل مسمى، وقوله تعالى:﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾[سورة الأنعام: من الآية:٢٨] أي: إلى ما نهوا عنه، فدلالة اللام في الآيات المتقدمة هي انتهاء الغاية وذلك المعنى مقترض من معنى (إلى) [3].

([1])ينظر: مغني اللبيب:١٥٠، وشرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري:٦٣٧/١، وهمع الهوامع:٤٦٣/٢،وظاهرة التقارض في النحو العربي : ٢٦٥.

([2]) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٦٦.

([3]) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٦٧.

إنَّ ما يميز التقارض من غيره هو التبادل الذي يحصل بين لفظينِ من الألفاظ، إذ يأخذ أحدهما حكم الآخر أو معناه؛ أي: يتعاكسان، وهذا واضح فيما سبق ذكره من الأمثلة والشواهد.

التَّقاص:

هو أسلوب من أساليب اللّغة، فهو يكسب التراكيب طلاوة وتبادلًا، ويكسب القواعدَ دقةً، و يمنح القياس شمولًا، واللغة مرونةً، وَالْكَلَام إِحَالَة وتبدلًا [1].

التَّقَاصّ لُغَة: قيل:((القِصَاصُ، والقِصاصاءُ، والقُصاصاءُ: القَتْلُ بِالقَتْلِ ، أَو الْجَرْحِ بِالْجَرْحِ، والتَّقَاصُّ: التَّنَاصفُ فِي القِصَاصِ)) [2].

ويقال: ((قاصصتُه مقاصّةً وقصاصًا، من باب قاتل، إذا كان لك عليه دين مثلُ ما له عليك، فجعلت الدَّيْنَ في مقابله الدَّيْن؛ مأخوذ من اقتصاص الأثر، ثمَّ غلب استعمال القصاص في قتل القاتل، وجرح الجارح، وقطع القاطع)) [3].

فالتقاص في اللغة التناصف في أخذ الحق والقصاص.

وأَمّا في الاصطلاح:((هو أَنْ تأخذ الكلمة حكمًا من أُخرى أخذت مثله منها تلك الكلمة الأُخرى. وبعبارة أُخرى: أَنْ تتبادل الكلمتان حكما خَاصّا بهما. بمعنى أَنْ تُعطي كل منهما الأُخرى حكمًا مساوِيًا لما أَخذته منها، وَقد تتأتى هذه الظَّاهرة بين ألقاب الإعراب، وفي إبدال بعض الحروف من بعض، وفي زيادة بعض الحروف))[4].

---

(1) ينظر: ظاهرة التقاص في النحو العربي: ١٥٨.

(2) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠٢/٦، وينظر: ولسان العرب: ٧٦/٧، وتاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي: ١٠٧/١٨.

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي: ٥٠٥/٢، وظاهرة التقاص في النحو العربي : ١٥٨.

(4) ظاهرة التقاص في النحو العربي : ١٥٩.

ومن ورودها بين ألقاب الإعراب مجيء الجر محمولًا على النصب في الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل في وجود العلتين الفرعيتين أَو علّة تقوم مقامهما، كما حُمِل النصب على الجر فِي جمع المؤنث السَّالم، وفى التَّثنية، وجمع المذكر السَّالم طلبا للمقاصّة[1].

وهذا يعني أنَّ بعض الألفاظ تخالف الأصل في بعض الحالات، وتستبدله بأخذ علامة إعرابية، أو حكم غير الذي تستحقه، وتبدو واضحة هنا فكرة المبادلة، وهذا ما يفرق بين التقاص والإجراء، فالتقاص مبادلة والإجراء معاملة.

(1) ينظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

الفصل الأول

إجـــراء اللّفـــظ مجـــرى غـــيره في الأسمـــاء

إجراءُ النكرةِ مُجْرَى المَعرفَة:

إجراء (غَيْر) مُجرى المعرفَة :

ذهب النحويون إلى أنَّ (غَيْر) من الأسماء اللازمة للإضافة ، وهي نكرة ،ولا تتعرف وإنْ أُضيفت إلى معرفة ؛ لتوغلها في الإبهام ، لذلك توصف بها النكرة[1].

ففي قوله تعالى:﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: الآية:٧] ، ذهب الفرّاء إلى أنَّ(غَيْرِ) خُفضت؛ لأنَّها نعت للذين ، وإنما جاز أن تكون (غَيْرِ) نعتًا لمعرفة ؛ لأنَّها أُضيفت إلى اسم فيه ألف ولام[2].

ويرى بعضهم أنَّ (غير) وإن كانت في الأصل نكرة إلّا أنَّها هنا قريب من المعرفة ؛ لأنَّها إذا قُصد بها تمام المغايرة بأَنْ تقع بين متضادين، وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة، أو قربت من المعرفة كقولك: تعجبنى الحركةُ غيرُ السكون، فتوصف بها المعرفة ؛لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان معرفتان[3] ، وهذا ما ذكره ابن مالك(ت٦٧٢هـ) بقوله: ((وقد يُعنى بـ (غير) و(مثل) مغايرةً خاصةً ومماثلةً خاصةً ، فيحكم تعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين ضدّين))[4]، ومنه قول أبي طالب: [الرَّجز]

فلْيكُنِ المَغْلُوبُ غَيْرَ الغالِبِ وَليكُنِ المَسْلوبُ غَيْرَ السَّالِبِ[5]

وإلى ذلك ذهب بعض العلماء منهم السيرافي(ت٣٦٨هـ) فيما نُقل عنه إلى جواز وقوع (غير) صفة للمعرفة في قوله تعالى:﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ

---

(1) ينظر: المقتضب: ٤/ ٤٢٣ ، و أمالي ابن الحاجب: ٣٩١/١ ، وتوضيح المقاصد: المرادي: ٧٩١/٢.
(2) ينظر: معاني القرآن : ١/ ٧، ومعاني القرآن: الأخفش: ١٦/١.
(3) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٧/١ ، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن القيّم:١/ ٤٧٦-٤٧٧.
(4) شرح التسهيل: ابن مالك: ٢٢٦/٣.
(5) لم أجده في الديوان، ينظر: شرح التسهيل: ابن مالك:٥٨/٤، وشرح الكافية الشافية:٩١٦/٢، وشرح الأشموني:١٣٠/٢.

عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[سورة الفاتحة: الآية: ٧]؛ لوقوعها بين متضادين[١] ، ورُدّ هذا عليه ؛لقوله تعالى : ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [سورة فاطر: من الآية:٣٧] ، فقوله:﴿ غَيۡرَ ٱلَّذِي ﴾ مضاف إلى معرفة ، وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين[٢]. وهناك من جوّز كون ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بدلًا لانعتًا، أو جواز كونه نعتًا مع الحكم بتنكيره ؛ لأنَّ الذين أنعمت عليهم لم يُقصد به تعيين، فهو في معنى النكرة ، فيجوز نعته بنكرة وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة ، فالأصل في (غير) أنْ يوصف بها إما نكرة ، كقوله تعالى: ﴿ نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ أو معرفة كالنكرة، كقوله سبحانه :﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، فموصوفها ﴿الَّذِينَ﴾ ، وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم[٣].

إلى ذلك ذهب الزجاج بقوله: ((فيخفض (غَيْر) على وجهين: على البدل من الذين كأنَّه قال: (صراط غَيْرِ المغضُوبِ عليهم) ، ويستقيم أنْ يكونَ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ من صفة الذين، وإن كان (غير) أصله أنْ يكونَ في الكلام صفةً للنكرة، تقول: مررتُ برجلٍ غيرِكَ، فغيرك صفة لرجل، كأنَّك قلت: مررتُ برجل آخر، ويصلح أن يكون معناه: مررت برجُل ليس بك وإنما وقع ههنا صفةً للذين؛ لأنَّ﴿الَّذِينَ﴾ ههنا ليس بمقصود قصدُهم فهو بمنزلة قولك: (إنّي لأمُرُّ بالرجُلِ مِثْلِك فأكرمهُ)))[٤].

أمّا في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [سورة النساء: من الآية:٩٥]، فمذهب سيبويه أنَّ (غير) صفة لقوله:﴿ الْقَاعِدُوْنَ ﴾ ، كما هي عنده صفةً لقوله: ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[٥] ، وهذا

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٩٢.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٧/٣ ، توضيح المسالك: ٧٩١/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٧/١ ، وشرح التسهيل: ٢٢٧/٣ ، وأوضح المسالك: ابن هشام:٢٣٨/٢ ،
(٤) معاني القرآن وإعرابه :٥٣/١ ، و ينظر: الدر المصون: ٧١/١ ، والتحرير والتنوير: ابن عاشور: ١٩٥/١.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٣/١-٤٢٤ ،و البحر المحيط: ٣٥/٤.

ما عليه أغلب العلماء ، إذ ذهبوا إلى أنَّ (غَيْر) تُرفع لتكون نعتًا للقاعدين ، ورأى آخرون أنَّها بدل من ﴿الْقاعِدُوْنَ ﴾[1].

كما أنَّ هناك من رجّح الصفة على البدل ومنهم ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ) إذ قال: ((فإنَّ جعل﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ صفةً لـ (الّذِيْنَ) هو الوجه ... ووجهه بأنَّ البدل بالوصف ضعيف ، إذ الشأن أنَّ البدل هو عين المبدل منه أي اسم ذات له، يريد أنَّ معنى التوصيف في (غَيْر) أغلب من معنى ذات أخرى))[2].

يظهر في ما تقدم أنَّ إضافة(غَيْر) لَيْسَتْ للتّعريف ،فـ (غَيْر) لتوغلها في الإبهام لا تفيدها الإضافة تعريفًا ، فلا توصف بها المعرفة ،لأَنَّ الوصف لا تكون فيه فائدة التمييز، فالصفة يلزم أنْ تكون أشهر من الموصوف، فـ (غَيْر) وإنْ كانت مضافة للمعرفة إلّا أَنَّها لِما تضمنه معناها من الإبهام انعدمت معها فائدة التعريف، وإنما صح وقوع (غَيْر) صفة للمعرفة بلحاظ كون ﴿ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ ليس مرادا به فريقًا معينًا، فحَسُن تعريفه بالصلة ، فكان في المعنى كالنكرة وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة ؛ فلذلك عُرف بمثله لفظا ومعنى، وهو ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ الذي هو في صورة المعرفة لإضافته لمعرفة ، وهو في المعنى كالنكرة لعدم إرادة شيء معين، وإمّا باعتبار تعريف(غَيْر) في مثل هذا لأنَّ(غَيْر) إذا أريد بها نفي ضد الموصوف أي مساوي نقيضه صارت معرفة ؛ لأنَّ الشيء يتعرف بنفي ضده.

(1) ينظر: إعراب القرآن: الفراء: ١/ ٢٨٣ ، والدر المصون: ٧٦/٤ ، و اللباب في علوم الكتاب : ٦/ ٥٨١.
(2) التحرير والتنوير: ١/ ١٩٥.

إجراءُ الضَّميرِ مُجرَى اسمِ الإشارَة:

يُجرى الضمير مُجرى اسم الإشارة ؛ فيكون مفردًا ويرجع إلى مثنى أو متعدد ، فاسم الإشارة ـ وإن كان مفردًا ـ فقد يشار به إلى مجموع [1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ لَا يُصِيبُهُمۡ ظَمَأٞ وَلَا نَصَبٞ وَلَا مَخۡمَصَةٞ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَُٔونَ مَوۡطِئٗا يَغِيظُ ٱلۡكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنۡ عَدُوّٖ نَّيۡلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٞ صَٰلِحٌ ﴾ [سورة التوبة: من الآية ١٢٠] ، قال أبو حيّان: ((فقد أُفرِد الضَّمير في قوله: (بهِ) إجراءً لهُ مجرى اسم الإشارة كأنَّه قيل: (إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِذَلِكَ عَمَلٌ صَالِحٌ)،أَيْ: بِإصابة الظّمأ والنَّصب والْمخمصة والوطء والنيل)) [2]. فظاهر كلام أبي حيّان أنَّ المعنى: (كُتِبَ لهم بكل ما تقدّم)عمل صالح. وقال غيره: ((أي: لا يصيبهم ظمأٌ إلا مكتوبًا، وأفرد الضمير في (به) ـ وإن تقدَّمه أشياء ـ إجراءً له مُجرى اسم الإشارة؛ أي: كتب لهم بذلك عمل صالح، وجازت الحال من النكرة لسبقها بالنيل))[3].في القولين السابقين تصريح واضح ؛ بأنَّ الضمير وإن كان مفردًا ، فإنَّه يمكن أنْ يعود على مجموع ، متضمنًا معنى اسم الإشارة (ذلك) فيجرى مجراه.

أما في قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [سورة النساء: الآية٤] ، فقد ذكر الزمخشري:((أنّ الضمير في (مِنْهُ) جارٍ مجرى اسم الإشارة كأنَّه قيل: عن شيء من ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيۡرٖ مِّن ذَٰلِكُمۡۚ ﴾ [سورة آل عمران: من الآية: ١٥]،بعد ذكر الشهوات))[4]. ويؤكد أبو حيّان ما ذهب إليه الزمخشري ، بقوله: ((وقيل يعود على (صَدَقَاتِهِنَّ) مسلوكًا به مسلك اسم الإشارة ، كأَنَّه قيل: عن شيءٍ من ذلك، واسم الإشارة وإنْ كان

([1]) دراسات في أسلوب القرآن الكريم:محمد عبد الخالق عضيمة:٥١/١.
([2]) البحر المحيط ٥٢٤/٥ .
([3]) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أحمد بن محمد الخرّاط: ٤١٨/٢، و لباب التأويل في معاني التنزيل علاء الدين بن محمد الشيحي المعروف بالخازن:٤١٩/٢.
([4]) الكشاف: ٤٧٠/١، و ينظر:دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٢/١.

مفردًا ، قد يُشار به إلى مجموع))[1]. وهذا تأكيد من أبي حيّان لما صرّح به غيره ، من إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة. ومن الكلام المسموع من كلام العرب ، والذي يجري فيه الضمير مجرى اسم الإشارة قول رؤبة: [الرَّجز]

فِيْهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَق كأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيْعُ الْبَهَق[2]

قال أبو عبيدة(ت٢٠٩هـ): ((فقلت لرؤبة: إن كانت خطوط فقل كأنها، وإن كان سواد وبلق فقل: كأنَّهما، فقال: كأنَّ ذاك))[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا وَيُسۡتَهۡزَأُ بِهَا فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓ ﴾ [سورة النساء: الآية:١٤٠] ، ذهب السمين الحلبي إلى جواز عود الضمير في (غيره)على الكفر و الاستهزاء بقوله: ((يجوز أَنْ يعود على الكفر والاستهزاء المفهومَين من قوله:﴿ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾، وإنَّما أفرد الضمير . وإنْ كان المراد به شيئين . لأحد أمرين: إمَّا لأنَّ الكفر والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى، وإمَّا لإجراء الضمير مُجرى اسم الإشارة))[4].

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: الآية٣٦] يبيّن الزمخشري علة توحيد الضمير في هذ الآية؛ بقوله: ((فإن قلت: لمَ وحّد الراجع في قوله: (لِيَفْتَدُوا بِهِ) وقد ذُكر شيئان؟ قلت: نحو قوله: [الطويل]

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[5]

---

(1) البحر المحيط: ٥١١/٣.

(2) ديوان رؤبة: ١٠٤ ، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي: ١/ ٢١١ ، وأمالي ابن الحاجب: ٣٤٩/١، ومغني اللبيب: ٨٨٨، وبلا نسبة في التذييل والتكميل:٧/ ١٠٤،. والبلق: سواد وبياض، ينظر: الكساف:١٤٩/١.

(3) مجاز القرآن: ١/ ٤٤.

(4) الدر المصون : ٤/ ١٢١ـ ١٢٢، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٧٨/٧ـ ٧٩.

(5) البيت لضايئ بن الحارث البرجمي، ولم أجد له ديوانًا، ينظر: كتاب سيبويه: ٧٥/١، اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري:٢١٣/١، وهومن أبيات قالها وهو محبوس في سجن المدينة ـ زمن عثمان بن عفان ـ لهجاء قاله في خصومه، ينظر: معاني القرآن للفرَّاء:٣١١/١.

أو على إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، كأنَّه قيل: ليفتدوا بذلك. ويجوز أنْ يكون الواو في: (ومِثْلَهُ) بمعنى (مع) فيتوحد المرجوع إليه)) [1].

ومن ذلك قوله تعالى :﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦٓ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، [سورة الأنعام: الآية ٤٦] ، ذهب الزمخشري إلى أنّ المعنى: ((إن أَخذ اللَّهُ سمعكم وأَبصاركم بأن يصمكم ويعميكم وختم عَلى قُلُوبِكُم بأن يغطى عليها ما يذهب عنده فهمُكم وعقلُكم ، من يأتيكم بِهِ أي يأتيكم بذاك، إجراءً للضمير مجرى اسم الإشارة ، أو بما أخذ وختم عليه))[2] ، أمّا أبو حيّان فقال: ((والضمير في (بهِ) أفرده إجراءً له مجرى اسم الإشارة ، كأنَّه قيل : يأتيكم بذلك ، أو يكون التقدير: بما أخذ وختم عليه، وقيل يعود على السَّمع بِالتَّصريح وتدخل فيه القلوب والأبصار ،وقيل: هو عائدٌ على الهدى الَّذي يدلُّ عليه المعنى))[3]. الواضح ممّا ذكره أبو حيّان؛ أنَّه يرجح إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة؛ لأنَّ التمحُّلَ واضح في الوجهين الثاني والثالث اللّذينِ ذكرهما.

أمّا في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: الآية: ١٣٧] ، فقد ذهب الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ﴾ ، إلى أنّ المعنى: ((لما فعل المشركون ما زين لهم من القتل. أو لما فعل الشياطين أو السدنة التزيين أو الارداء أو اللبس أو جميع ذلك؛ إن جعلت الضمير جارياً مجرى اسم الاشارة)).[4]

(1) الكشاف: ٦٢٩/١ـ ٦٣٠، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٣/١.
(2) ينظر: الكشاف: ٢٤/٢.
(3) البحر المحيط : ٥١٦/٤.
(4) الكشاف :٧٠/٢، وينظر اللباب في علوم الكتاب: ٤٥٨/٨.

وقال أبو حيّان: ((الظَّاهرُ عودُ الضَّمير على القتل لأنَّه المصرّح به والْمُحدَّثُ عنه، والواو في (فعلوه) عائد على الكثير . وقيل: الهاء للتزيين، والواو للشركاء. وقيل: الهاء للَّبسِ وهذا بعيدٌ. وقيل: لجميعِ ذَلِكَ إِنْ جَعلتَ الضَّمير جارٍ مُجْرَى الإشارة))[1].

يظهر من تقصّي آراء علماء النحو والتفسير، وأقوالهم في الشواهد السابقة، وإنْ تعددت الآراء في عود الضمير المفرد ، إلّا أنّه يمكن أنْ يعودَ على مثنى، أو مجموع إجراءً له مجرى اسم الإشارة (ذلك) ، وهذا مستعمل عند العرب ، وقد تبيّن ذلك عند تناول شاهدين شعريين من كلامهم .

(1) البحر المحيط :٦٥٩/٤، وينظر: الدر المصون: ١٨٠/٥. ورد لفظ (جارٍ) خطأً في نص أبي حيّان، والصحيح (جاري).

إجراءُ المُظْهَر مُجْرَى المُضْمَر:

الأصل في الاسم إذا ذُكِرَ ثم أُريد ذكره مرةً أخرى، أَنْ يُذكرَ الضميرُ العائدُ عليه بدلًا منه؛ منعًا من التكرار وطلبًا للاختصار، لكن قد يُعدل عن هذا الأصل، فيُذكر الاسم الظاهر محل الضمير لمناسبةٍ بلاغية، لا تتأتى هذه المناسبة لو استعمل الضمير، فيجرى الظاهر مجرى المضمر أو يقام الإظهار مقام الإضمار، لأننا وضعنا بدل الضمير اسما ظاهرًا؛ لأنَّ الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب، لغرض معيَّن ، كأن يكون التعظيم ، أو التحقير أو غيرهما، كان ذلك أحسن ؛ تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد ،وهذا خروج عن الأصل[1].

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية: ١٥٩]، ففي قوله:(يلعنهم الله) خروج عن الأصل، إذ أجرى الاسم الظاهر(لفظ الجلالة) مجرى الضمير، وكان الأصل (أولئك نلعنهم) ، فلجأ القرآن الى الإظهار لتعظيم الله تعالى. وفي ذلك قال أبو حيّان: ((وأبرز اسم الجلالة بلفظ (الله) على سبيل الالتفات، إذ لو جرى على نسق الكلام السابق لكان(أُولئك يلعنهم)، لكنْ في إظهار هذا الاسم من الفخامة ما لا يكون في الضمير)) [2].

ومن ذلك قوله عز وجل:﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [سورة آل عمران: الآية: ١١]، فقال جلّ وعلا: (كذبوا بآياتنا) فالضمير المتصل (نا) يعود على لفظ الجلالة ، ثمَّ عدل بعدَه عن الإخبار بالاسم المضمر عن النفس إلى الاسم المظهر، وهو قوله:﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ

(1) ينظر: الكشاف: ١٤/١.
(2) البحر المحيط: ٢/ ٧٠، وينظر: تفسير أبي السعود: ١/ ١٨٢.

بِذُنُوبِهِمۡۗ ﴾ ولم يقل: (فأخذناهم)، لفائدة توجب العدول عن إجراء الكلام الثاني مجرى الكلام الأول في إسناد الفعل إلى ما أُسنِد إليه فيما قبل[1]. ففي قوله:﴿ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ ، وقع الإخبار عن النفس كما يجب في مثله إذا أخبر المتكلم عن نفسه بفعل فأتى بلفظ المضمر دون المظهر ثم خالف ذلك اللفظ إلى غيره فقال:﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ ، فعدل عن النهج الأول المستمر في الإخبار عن النفس إلى لفظٍ ظاهر هو لفائدة تتضمنها هذه اللفظة من الاحتجاج، فلا تظهر هذه الفائدة في لفظة الإضمار[2].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾[سورة البقرة: الآية:٩٨] ، ففي قوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾ جاء الكلام فيه على خلاف الأصل ، فلم يقل:(فإنَّه عدو للكافرين) ، بل أظهر لفظ الجلالة لإظهار القدرة والتعظيم ، ولاحتمال أنْ يفهم أنَّ الضمير عائدٌ على أقرب مذكور وهو (ميكال) فذكر الاسم لدفع اللبس والإيهام[3].

وإلى ذلك ذهب ابن كثير(ت٧٧٤هـ) إذ قال: ((وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾ فيه إيقاع المظهر مكان المضمر حيث لم يقل:(فَإِنَّهُ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) قَال:﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾... ، وإنَّما أظهر الاسم هنا ؛ لتقرير هذا المعنى وإظهاره ، وإعلامهم أنَّ من عادى أولياء الله فقد عادى الله ، ومن عادى الله فإنَّ الله عدوٌ له))[4] . وهذا الضرب له نظائر في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر: [الخفيف]

لَا أَرَى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ نَغَّص الموتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا[5]

فأظهر في موقع الإضمار، وهذا في موضع تعظيم وتفخيم [6].

([1])ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل : ٣٥٦/١.
([2]) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٥٨.
([3]) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٥١٦ ، والتحرير والتنوير: ٦٢٤/١.
([4]) تفسير ابن كثير ت سلامة: ٣٤٣/١.
([5]) ديوان عدي بن زيد: ٦٥، ولسوادة بن عدي في كتاب سيبويه:٦٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه:٨٧/١ ، وبلا نسبة في الخصائص:٥٥/٣ ، وأمالي ابن الحاجب:١٥٣/١، ومغني اللبيب:٦٥٠.
([6]) ينظر: البحر المحيط:٣/ ٢٩٩، والدر المصون:٣/ ٨٦ .

أما السمين الحلبي فيورد شاهدًا آخرَ في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ﴾ قائلًا: ((أنَّ الاسم الظاهر قام مقام المضمرِ، وكان الأصل: (فإنَّ الله عَدُوٌّ لهم) ، فأتى بالظاهر تنبيهًا على العلة))[1].

يتضح ممّا تقدّم أنَّ لإقامة الاسم الظاهر مقام المضمر أغراضًا شتّى ، يدركها المتأملون؛ لما في كتاب الله من دقائقَ لُغويةٍ تكفّل الله تعالى بحفظها ، وأعجز الأنام بفيضها ورونق نظمها ، فهي باقية ما دام هذا الكتاب بين ظهرانيّ أهله.

(1) الدر المصون: ٢/ ٢٢.

إجراءُ مَا لا يَعْقِل مُجرى مَنْ يَعْقِل :

ـ استعمالُ (مَنْ) الموصولة لغيرِ العاقل

الأَصْل في (مَنْ) الموصولة وقوعها على الْعاقل ، وهذا مذهب سيبويه، فهو اسم موصول بمعنى (الذي) يستعمل للعاقل [١]، ولا يقع على غير العاقل إِلَّا في مواضع، أَحدها أَن يُنزَّل منزلته نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ﴾ [سورة الأحقاف: من الآية:٥]، فقد عبر عن الأصنام بـ(مَنْ)؛ لتنزيلها منزلة العاقل إذ عبدوها، قال الزّجّاج: ((وقال و (مَنْ) وقال و (وَهُمْ) وهو لغير ما يعْقِل؛ لأَنَّ الذين عبدوها أَجْرَوْهَا مجرى ما يميّز فخوطبوا على مُخَاطَبَاتِهِمْ كما قالوا: ﴿ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾ ، ولو كانت(ما) لكان جَيداً كما قال: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾)) [٢]. فجاء بـ (مَنْ) والضمير(هم) لغير ما يعْقِل، وجمعها بالواو في قوله: ﴿غَٰفِلُونَ﴾ مع كونها جمادات ؛ لإجرائِهم إيَّاها مُجرى العُقلاءِ وإعطائها صفاتهم بما ذُكر مِنَ العصيان وتركِ الاستجابةِ والغفلةِ مع ظهور حالها للتهكم بها والتنكيل بعبدتها[٣].

وهذا ما أكّده ابن عطية أيضًا في قوله: ((والضمير في قوله: وَهُمْ عَنْ دُعائِهِمْ غافِلُونَ هو للأصنام ، ووصف الأصنام بالغفلة من حيث عاملهم معاملة من يعقل))[٤]. فقوله : ﴿ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ ﴾ المراد به: الأصنام، يقول ابن عاشور:((إذ عبر عنها باسم الموصول (مَنْ) المختص بالعقلاء ؛ معاملة للجماد معاملة العقلاء إذ أسند إليها ما يسند إلى أولي العلم من الغفلة ؛ ولأنَّه شاع في كلام العرب إجراؤها

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٨/٤.
(٢) معاني القرآن وإعرابه، ٤/ ٤٣٨، وينظر: الدر المصون: ٩/ ٦٦١، واللباب في علوم الكتاب: ١٧/ ٣٨٠.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣٨/٤ ، وهمع الهوامع:٣٥١/١،تفسير أبي السعود:٧٨/٨.
(٤) المحرر الوجيز: ٥/ ٩٢ ، وينظر: مفاتيح الغيب للرازي: ٢٨/ ٨.

مجرى العقلاء فكثرت في القرآن مجاراة استعمالهم في ذلك، ومثل هذا جعل ضمائر جمع العقلاء في قوله: وهم، وقوله: غافلون وهي عائدة إلى من لا يستجيب))[1].

ويستحسن التعبير بـ (من) عمَّا لا يعقِل إذ أجري مجرى من يعقل [2]، كقول قيس ين الملوح: [الطويل]

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ[3]

فأطلق (مَنْ) على سرب القطا لأنَّه نُزِّل منزلة من يعقل، فقد أجراه مجراه بأن كلمه فعبّر عنه بـ (مَنْ). فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة ونداء القطا في البيت بسبب تنزيلها منزلة العاقل إذ لا ينادى إلا العقلاء[4].

وقيل قد تأتي (مَنْ) مع من يعقل بشمول، أو اقتران؛ أما الشمول فكقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سورة النور: من الآية: ٤١]، إذ أُطلق(مَنْ) على العقلاء وغيرهم بطريق التغليب، وحَمل بعضهم التسبيح على معنى مجازي شامل لتسبيح العقلاء وغيرهم، ورُدَّ بأنَّ بعضًا من العقلاء ـ وهم الكفرة من الثقلين ـ لا يسبحونه بذلك المعنى قطعًا، وإنَّما تسبيحهم ما ذُكر من الدلالة التي يشاركهم فيها غير العقلاء أيضًا، وقال بعضهم: إذا كانت (مَنْ) للتغليب ؛ يندرج في عمومها العقلاء المطيعون، والعقلاء العاصون ، وغير العقلاء مطلقا ، فيُحمل التسبيح على معنى مجازي يصح نسبته إلى كل ما ذكر [5].

وأمّا الاقتران فهو أنْ يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم مفصل كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ

(1) التحرير والتنوير: ٢٦/ ١٢.
(2) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٢٧٧، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧٣٩/٢.
(3) ديوان قيس: ٩٧، وينظر: مجمع الشواهد: ١٥٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل:٢١٧/١، وشرح الكافية:٢٧٧/١، والتذييل والتكميل: ١٢٥/٣.
(4) إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد:٣١٤/٥ـ٣١٥.
(5) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧٣٩/٢، وروح المعاني: الآلوسي: ٣٧٩/٩.

رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [سورة النُّور: من الآية:٤٥]؛ لاقترانه بالعاقل فِيمَا فصل بـ (مَنْ)، فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض وقد فصلها على ثلاثة أنواع[١]، فجاءت (مَنْ) لغير العاقل إذ وُصِف بصفات العاقل، كما جاءت الواو لغير العقلاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [سورة يس: من الآية: ٤٠].

وقد يتساوى غير العاقل مع العاقل في حكم واحد ومن ذلك أيضًا قوله عزّ وجلّ:﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل: الآية:١٧]، إذ المراد بمن لا يخلق الأصنام وجاء بـ (مَنْ) الذي هو للعقلاء ذوي العلم؛ وذلك لأنَّهم لمّا عبدوها وعدوها آلهة ، وهم بذلك أجروها مجرى أولي العلم فجيء بـ (مَنْ) على اعتقادهم ووفق ما هو ثابت في أذهانهم وفي سلائقهم، وأيضا تشبيهًا لها بالخالق الحقيقي وهو المعبر عنه بقوله:﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ ﴾ ، فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله. [٢].

الملاحظ في الشواهد المذكورة آنفًا؛ أنَّ (مَنْ) قد استعملت مع غير العاقل ، وهو خلاف الأصل ، إذ نُزِّل غير العاقل منزلة العاقل ؛ لخطابه بخطاب العاقل ، أو لاشتراكه معه في حكم واحد ، أو لاقترانه به في عموم أو تفصيل. ونخلص من كلِّ ما تقدّم أنَّ خطابَ غير العاقل في القرآن الكريم قد يُعامل معاملة خطاب العاقل ، في حال نُسب إليه فعل هو من أفعال العقلاء ، أو نُظر إليه على أنَّه ممَّن يعقل ، وهذا ما رفضه عدد كبير من النحويين ؛ فحاولوا إيجاد أوجه أخرى تخالف ظاهر النص القرآني. يتبيَّن لي أَنَّ أُسلوب إجراء غير العقلاء مجرى العقلاء ؛ أُسلوبٌ مستعملٌ عند العرب ، والقرآن الكريم جاء موافقًا لما ورد في كلام العرب وجرى على سُننه ، وهذا ما ثبت بنصوصٍ قرآنيةٍ عدّة حُملت على أوجه أُخر يكون التعسفُ والتمحُّل واضحينِ في هذا الحمل.

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣١٥/٥ ، وهمع الهوامع : ٣٥١/١ ، وشرح التسهيل: ٢١٧/١.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٢٨٢/٥ ، وجامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني: ١٣٣/١.

ـ استعمالُ جمعِ المذكرِ السالمِ لغيرِ العاقل

الأصل في كلام العرب والمتفق عليه بين علماء اللغة والنحو أن تُجمعَ أسماء من يعقل وصفاتهم جمع مذكرٍ سالم بزيادة واو ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب و الجر نحو: (قائمون) و (زيدون)[1].

ويشترط علماء اللغة والنحو في الاسم والصفة اللذينِ يجمعانِ جمع مذكرٍ سالمًا مجموعة شروط منها: أنْ يكونا لعاقل، فلا يجمع غير العاقل هذا الجمع. ويُشترط في الصفة أنْ تكونَ صفةً لمذكرٍ عاقل، خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب (أَفْعَلَ فَعْلَاء) ولا من باب (فَعْلَان فَعْلَى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فَخَرجَ بقوله (صفة لمذكر) ما كان صفةً لمؤنث، فلا يقال في (حائض) (حائضون)، وخَرَجَ بقوله(عاقل) ما كان صفةً لمذكر غيرِ عاقلٍ، فلا يقال في (سابق). صفة فرس . (سابقون)[2].

فالصفة ما كان كمذنب: صفة، لمذكر عاقل[3]، ومما جاء خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: الآية :٤]، وقد نُقِل عن الخليل(ت١٧٥هـ) زعمه ، أنَّ قوله:﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ ، بمنزلة من يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود[4]. وإنَّما جازَ فِي الشمس والقمر والكواكب الجمع بالنون والياء لأنَّهم وُصفوا بأفعال الآدميين ؛لأن السجود والركوع لا يكون إلا من الآدميين فأُخرج فعلهم على أفعالهم لما وصفها بما هو خاص بالعقلاء وهو السجود ،فأجرى عليها حكمهم، كأنها عاقلة، وهذا كثير

(1) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح:٦٧/١.
(2) ينظر:شرح المفصل: ٢٤٥/٢، وشرح ابن عقيل: /٦٢، وشرح التصريح: ٦٧/١.
(3)ينظر:شرح حاشية ابن الحاجب: الرضي الاسترابادي: ٩ـ٤٠، وشرح الأشموني :٥٩/١.
(4) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧/٢.

شائع في كلام العرب ، أن يلابس الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيعطى حكما من أحكامه إظهاراً لأثر الملابسة والمقاربة[1].

فنجد هنا أنّ قوله:﴿ سَٰجِدِينَ ﴾ جُمع هذا الجمع على الرغم من أنَّه صفة للكواكب والشمس والقمر وكلها غير عاقلة ، وأجيب بأَنَّ الشَّمسَ والقمرَ والكواكبَ جرت مجرى من يعقل؛ لأَنَّه لما وصفها بما هو خاص بالعقلاء وهو السجود أجراها مجراهم كأَنَّها عاقلة.

أَما في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾، [سورة فصلت الآية: ١١]،فقد قال:﴿ طَآئِعِينَ ﴾، ولم يقل: طائعات ، وقد علل الفرّاء الإخبار عن السماوات والأرضين بالياء والنون إلى أَنَّ المراد : أتينا بمن فينا طائعينَ، إذ قال:((المعنى- والله أعلم- أَتَيْنا بما فينا من الخلق طائعين))[2]. أما الزجاج فقد ذهب إلى إجرائها مجرى العقلاء عندما قال:((وإنَّما قيل طائعين دون طائعات؛ لأَنَّهنَّ جرينَ مُجرى ما يَعْقِل))[3].

ذهب النحاس إلى أَنَّها أُجريت مجرى العقلاء – وهو مذهب جلّ النحويين – إذ يرون أَنَّه جلَّ و عزّ لما أخبر عنها بأفعال من يعقل جاء فيها بما يكون قد يعقل. كقوله تعالى: ﴿إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين﴾[4]. في حين يرى ابن الصائغ أَنَّ ذلك يكون لمناسبة ، إذ يقول:((فإنْ أتى ما لا يعقل موصوفًا بالواو والنّون؛ فذلك لِمُنَاسَبَةٍ، أو تنزيل منزلة من يعقِل، كقوله تعالى إخبارًا عن السّماء والأرض: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، فَنُزِّلا لوصفهما بالقول منزلة من يَعْقِل))[5].

([1])ينظر:كتاب سيبويه:٤٧/٢-٤٨،ومعاني القرآن:الفراء:٣٥/٢،ومعاني القرآن:الأخفش:٣٩٤/١، والمقتضب:٢٢٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج ٩١/٣، وإعراب القرآن، النحاس ٣١٣/٢، والكشاف:٤٤٤/٢.

([2]) معاني القرآن: الفراء:٣١/١، وينظر: معاني القرآن، النحاس:٣٦/٤.

([3]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨١/٤ ،وإعراب القرآن، النحاس :٣٦/٤، والنكت في القرآن الكريم: للرّمّاني:٤٥٩.

([4]) ينظر: معاني القرآن، النحاس: ٢١/١، ومشكل إعراب القرآن:٦٤٠/٢.

([5]) اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ: ١/ ١٩٦.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ ﴾ [سورة غافر: الآية:١٨]. فإنْ أتى ما لا يعقل موصوفًا بالواو والنّون؛ فذلك لِمُنَاسَبَةٍ، أو تنزيل منزلة من يعقِل ، هذا ما ذكره الأخفش بقوله: ((فانتصاب (كاظِمِينَ) على الحال كأنَّه أَراد : القلوبُ لدىَ الحَنَاجِرِ في هذه الحال)) [١]. وذهب غيره إلى أنَّ قوله: ﴿كَٰظِمِينَ﴾ نُصبت على الحال، والحال محمولة على المعنى؛ لأنَّ القلوب لا يقال لها كاظمة، وإنَّما الكاظمون أصحابُ القُلوب، فيكون المعنى: إذ قلوب الناس لدى الحناجر في حال كظمهِم[٢].

أمّا الزمخشري، فيقول: ((ويجوز أن يكون حالًا عن القلوب، وأنَّ القلوب كاظمةٌ على غم وكرب فيها مع بلوغها الحناجر، وإنَّما جمع الكاظم جمع السلامة ؛ لأنَّه وصفها بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء، كما قال تعالى: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَاجِدِينَ﴾[سورة يوسف: من الآية:٤]، وقال:﴿ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[سورة الشعراء: من الآية:٤]))[٣].

وقد أكد الثعالبي(ت ٤٢٩هـ) مسألة إجراء غير العاقل مجرى العاقل بقوله: ((من سُنن العرب أيضًا أنْ تُجري الموات [٤] ، وما لا يعقل في بعض الكلام مجرى بني آدم فتقول في جمع (أرض)(أرضون))) [٥]. ومنه قول الجعدي: **[الطويل]**

شَرِبْتُ بِهَا وَالدّيكُ يَدْعُو صَباحهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنوْا فتَصَوَّبُوا[٦]

---

(١) معاني القرآن: ٥٠٠/٢ ، وينظر: اللمحة في شرح الملحة:١٩٦/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٦٩ ، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢/٤.
(٣) الكشاف: ٤/ ١٥٧.
(٤) (الموات): كل مؤنث مجازي ، وهو من لفظ سيبويه ويعني: المؤنث غير الحقيقي.
(٥) فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي:٢٦٥.
(٦) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه:٤، من قصيدة يصف في أولها الخمر، وهذا في الجاهلية ، قبل أن ينزل تحريمها، شربت بها: شربت منها ،أو شربتها، وبنو نعش: بنات نعش، وهن سبع نجوم سميت بذلك لأنَّها على هيئة النعش ، تصوّبوا: نزلوا أو انحدروا. وينظر:كتاب سيبويه: ٤٧/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٣٢٤/١، وشرح المفصل:٣/ ٣٧٩، ، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٢٦/٢ .

ومن شواهد كتاب الله العزيز، قوله عزَّ وجلّ:﴿ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾، [سورة يس الآية:٤٠] ، فقوله: ﴿ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ ﴾ قال:﴿ يَسۡبَحُونَ﴾ ؛لأنَّها جُعِلت بمنزلة من يَعقل من المخلوقين ويُبصر الأمور، ومجازه مجاز الموات الذي أُجرى مُجرى الناس في القرآن.[1]

إنَّ المتأملَ في الآيات القرآنية سابقة الذكر يجد أَنَّ جمعَ غير العاقل ، قد جُمع جَمع العقلاء في نحو : (ساجدينَ) و(طائعين) و(خاضعين) وغيرها، وكذلك عُبِّر بضمير الفاعل لجمع المذكر السالم بـ (الواو) في نحو:(يسبحون) ، وقد ذهب العلماء في توجيه هذا النحو من الكلام، بأنَّ العربَ تجمع ما لا يعقِل جمع من يعقِل إذا أنزلوه منزلته وإن كان خارجًا عن الأصل ؛ وذلك عن طريق إطلاق صفة من صفاته عليه.

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧/٢ ، ومجاز القرآن:١٦٢/٢، وفقه اللغة : للثعالبي: ٢٦٥.

إجراءُ مَنْ يَعْقِل مُجرَى مَا لا يَعْقل:

تأتي (ما) في الغالب لما لا يعقل، وقد تقع على من يعقل ، من ذلك قول العرب: (سبحانَ ما سبحَ الرعدُ بحمدهِ) ، و (سبحانَ ما سخركن لنا)[1].

وقيل: ((إنها تستعمل للعاقل ؛ إذا انضم لغير العاقل ، ولصفات من يعقل ، وللمبهم أمره))[2]. أما الأول: فكقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ ﴾ [سورة النحل: من الآية: ٤٩] ، قيل : ((أتى بلفظ (ما) الموصولة في قوله ﴿ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ للتغليب ؛ لأنَّ ما لا يعقل أكثر ممن يعقل في العدد والحكم للأغلب و(ما) الموصولة في أصل وضعها لما لا يعقل))[3]. وأما الثاني: فلصفات من يعقل ، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [سورة النساء: من الآية:٣] ،قيل: المراد المصدر وهو(الطيب)[4] ، وقيل: ((في هذه الآية قد استعملت (ما) للعاقل على غير القاعدة))[5]. وأمّا الثالث: فالمبهم أمره، ومنه قوله تعالى:﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ ﴾ قيل: (((ما) بمعنى الذي ؛ لأَنَّهُ لم يصر ممَّن يعقل بعد ، وقيل: هو صفةٌ لموصوفٍ محذوف ؛ أَي غلامًا محررًا، وإِنَّما قدّروا غلامًا ؛ لأَنَّهم كانوا لا يجعلون لبيت المقدس إِلَّا الرِّجال))[6]. ويتّضحُ أنَّه ليس من المبهم ؛ لأَنَّ إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل.

ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [سورة الشمس: الآية:٥] ، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا﴾ [سورة الشمس: الآية:٦] ، وقوله تعالى:﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [سورة الشمس: الآية:٧] ، اختلف العلماء في (ما) فقيل هي: بمعنى (مَنْ)

(1) ينظر: المقتضب: ٢٩٦/٢، والأصول في النحو:١٣٥/٢، وشرح التسهيل: ٢١٧/١.
(2) تمهيد القواعد: ٢٧٤١.
(3) إعراب القرآن وبيانه: ٣١٤/٥.
(4) ينظر: شرح التسهيل:٢١٧/١ ، وتمهيد القواعد: ٧٤١/٢.
(5) الجدول في إعراب القرآن: محمود عبد الرحيم صافي: ٤٣٦/٤، وينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٦٣.
(6) التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٣/١ ـ ٢٥٤.

أي: من بناها، ومن طحاها ، ومن سواها. وقيل بمعنى: والسماء والذي بناها، وقيل: هي مصدرية، وتقديره: والسماء وبنائها، والأرض وطحوها ونفسٍ وتسويتها[1]. ومعلوم أنَّ الذي بنى السماء، وطحا الأرض، وسوى النفس، هو الله ، وقالوا: الضمير في (بناها) و (طحاها) و (سواها) عائد على الله تعالى، وإنْ لم يتقدم له ذكر؛ لأنَّه قد عُلِم أنَّ فاعل ذلك هو الله، فعاد على ما يُفهم من سياق الكلام[2]. ويبدو لي أنَّ الرأي الأخير هو الراجح ، إذ ذهب إلى أنَّ (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) استُعمل مع لفظ الجلالة (الله) خلافًا للأصل .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ﴾ [سورة الكافرون: الآية: ٣] ، يعني به الله تعالى[3]. وقيل:((الذي سوَّغ وقوع (ما)على الله تعالى شيئان: أحدهما:الإبهام وتعظيم المعبود، والآخر:أنَّ الحسد منهم يمنعهم من أنْ يعبدوا معبوده كائنًا ما كان)) [4]. يتبيَّن أنّ وقوع (ما) على لفظ الجلالة (الله) تعالى ، خارجٌ من دائرة دائرة الإبهام ؛ لأنَّهم يعلمون معبود النبي ولكنهم لم يعبدوه ، وهذا ما بيَّنه أبو حيّان بقوله: ((ومعلوم أنَّه الله، وأبى أصحابنا ذلك ، وتأولوا ما استدل به المخالف))[5]. من الواضح من كلام أبي حيان؛ أنَّه خالف من أنكر وقوع (ما) على لفظ الجلالة وذهب إلى تأويل بعيد لا حاجة به.

ومن ذلك أيضًا ، قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: من الآية: ٧٥]، قيل: ((عبَّر بـ (ما)؛ لأنَّ السجود له لم يكن من حيث هو عاقل، بل من حيث الأمر كالقبلة وقد يقال: أنَّه حين الخلق لم يكن عاقلًا، وإنما نفخ فيه الروح بعده بمدة، وقيل: وطعنوا في هذا القول من وجهين:

---

(1) ينظر: مجاز القرآن:٢٤١/١، ٩٥/٢، ٣٠٠/٢، و معاني القرآن وإعرابه:٣٣٢/٥، والنكت :٥٥٦-٥٥٧.
(2) ينظر: التذييل والتكميل: ١٣١/٣.
(3) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ٢/ ٢١٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ٣٤٦.
(4) التذييل والتكميل: ١٣١/٣.
(5) المصدر نفسه: ١٢٩/٣.

الأول: أنَّه لا يقال: صلّيت للقبلة، بل يقال: صليت إلى القبلة، فلو كان – عليه الصّلاة والسلام – قبلة لقيل: اسْجُدوا إلى آدم.

والثاني: أنَّ(إبليس) قال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] أي: أنَّ كونه مسجودًا له ، يدلّ على أنَّه أعظم حالًا من السّاجد، ولو كان قبلةً لما حصلت هذه الدرجة بدليل أن محمدًا – عليه الصَّلاة والسَّلام– كان يصلي إلى الكعبة، ولم تكن الكعبة أفضل من محمد عليه الصَّلاة والسَّلام))[1]. ويظهر لي أنَّ هذا الرد أو الطعن بما سبقه من الآراء التي ذهبت إلى جعل النبي آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ قبلةً ، أو اعتباره كالجماد ؛ لأنَّ الروح لم تبعث فيه ، في محله ، والأرجح من بين الآراء هو إجراءُالعاقل ـ وهو آدم عليه السلام ـ مجرى غير العاقل بدخول (ما) عليه.

قال أبو حيّان: ((وقوله وإنما نَفخ فيه الروح بعده بمدة ليس بصحيح بدليل قوله:﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [سورة الحجر: من الآية: ٢٩]، فالأمر بالسجود إنما كان بعد التسوية ونفخ الروح فيه، وعتب إبليس على امتناعه من السجود إنما كان بعد الأمر وامتثال الملائكة، وقبل هذا كان قد سوي، ونفخ فيه الروح ، فقوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ كان بعدما سوي، ونفخ فيه الروح))[2]. وهذا كلامٌ صريح يثبت أنَّ (ما) دخلت على لفظ الجلالة (الله)، إجراءً له مجرى غير العاقل.

ومنه أيضًا: قوله تعالى:﴿نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾ [سورة الزمر: من الآية: ٨]، هناك من ذهب إلى جواز أن يكون المعنى: نسي (الله) الذي كان يتضرع إليه من قبل ، وأنَّ (ما) تدل على (الله) تعالى[3].

ومن الشواهد أيضًا: قول الله عزَّ وجلّ:﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [سورة المؤمنون: الآية: ٦] ، ذهب المبرد إلى أنَّ (ما) وقعت

(1) اللباب في علوم الكتاب: ٥٢٨/١ ـ ٥٢٩.
(2) التذييل والتكميل: ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠/٣.
(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٤٦/٤ ، معاني القرآن للنحاس: ١٥٥/٦.

على العقلاء، إذ قال:((فـ (ما) هنا للآدميّينَ[1].والمعنى:(ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ من النساء) ،فقد وقعت على من يعقل))[2].

بعد استطلاع آراء العلماء فيما ذُكِر من شواهد في مصادر عدة ، يتبين أنَّ (ما) يمكن أنْ تقع على ذوي العلم كلفظ الجلالة، والآدميين أولي العقل، وإنْ كانت في الأصل تقع على غير العقلاء، وهذا الأمر مستعمل في كلام العرب ، وعليه جاء القرآن الكريم ، وإنْ كان خارجًا عن القاعدة التي وضعها النحويون.

(1) المقتضب: ٤٢/١.
(2) ينظر: المحرر الوجيز: ١٣٦/٤، و البديع في علم العربية: ابن الأثير:٢/ ٢٢٠.

إجراءُ المذكَّرِ مُجْرَى المُؤنَّث:

الأصل في الاسم المذكر أنْ يأتي الفعل معه بلا علامة تأنيث، وقد تلحق الفعل علامة التأنيث مع المذكر ، وهو أذهب في التناكر والإغراب ،إذ ترك الأَصل إلى الفرع[١]. ومن ذلك جمع التكسير، فقد جاز فيه الأمران ، تقول:(قام الرجال) و(قامت الرجال) ، فمن ذكّر أراد معنى الجمع، لأنّ لفظه مذكّر، ومن أنّث أراد معنى الجماعة ؛ لأنّ لفظها مؤنّث ، ويلحق بهذا أسماء جمع المذكّر العاقل، نحو: قوم، ورهط[٢].

مما يجوز فيه التذكير والتأنيث (قوم) وهو اسم جمع ، غير مشتق من فعل، يكون فيه معنى التأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة، وعلى المعنى مرّة أخرى[٣]. ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [سورة الأنعام: من الآية ٦٦]،قال الفرّاء: ((ولم يقل (كذبت) ولو قيلت لكان صوابا كما قال تعالى: ﴿ كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [سورة الشعراء: الآية:١٠٥] و قوله سبحانه و تعالى: ﴿ كَذَّبَتۡ قَوۡمُ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [سورة الشعراء:١٦٠] ذهب إلى تأنيث الأمة))[٤].

ومن تأنيث المذكر (عشْرُ) في قوله عز وجلّ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: ١٦٠] ، معلوم أنَّ (عَشْر) يخالف المعدود ، وورود من دون تاء التأنيث يدل على تأنيث معدوده ، لكنَّه هنا أُضيف إلى (أمثال) وهي مذكر ، والأصل أن يقال : (عشرة أمثالها) لكنَّ القرآن عدل عن هذا الأصل ، وأجرى (أمثال) مجرى المؤنث فذكّر العدد (عَشْر) وهو يخالف معدوده. وهنا لجأ النحويون إلى التأويل والتقدير فقالوا: إنَّ العدد (عَشْر) أُضيف إلى ما قبل (أمثالها) فقدَّروا موصوفًا محذوفًا ، وعدّوا (أمثالها) صفةً له ، وذهبوا إلى أنّ التقدير: (فلهُ

(١) ينظر: الخصائص : ٤١٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ١٠٣/٢.
(٢) ينظر: البديع في العربية : ١٠٧/١.
(٣) بنظر: معاني القرآن للفراء: ١٢٦/١.
(٤)معاني القرآن: ١٢٦/١ـ ١٢٧،وينظر: مجاز القرآن :٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٧/٣.

عَشرُ حَسناتٍ أمثالُها) ؛ ليستقيم العدد الذي يدل على تأنيث معدوده [١]. وإنّما جاز حذف الموصوف على تقدير: (فله عشر حسنات أمثالها) ؛ لأنَّه لمّا أضيف (عشر) إلى (الأمثال) ، وإنْ كان وصفا، فقد جرى مجرى الأسماء حتى استحسن إقامته مقام الاسم [٢].

ومثله من الكلام في الشعر كثير، منه قول النّوّاح الكلابي:

فَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشَرُ [٣]

كان ينبغي أن يقول: عشرة أبطنٍ لأنَّ البطن مذكر، ولكنه فِي هذا الموضع في معنى (قبيلة)، فأنث لتأنيث القبيلة فِي المعنى[٤].

أوجب جمهور النحويين التذكير في جمع المذكر السالم ، وخالف الكوفيون ذلك ، إذ أجازوا الوجهين ، واحتجوا بقوله تعالى:﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة يونس: من الآية:٩٠][٥]. إذ جاء الفعل مؤنثًا مع لفظ (بنو) وهو ملحق بجمع المذكر السالم ، والأصل فيه التذكير.

يظهر جليًّا من الأمثلة والشواهد القرآنية ؛ أنَّ هناك ألفاظًا مذكرة قد يخبر عنها بصيغة المؤنث ، فتعامل معاملته ، ويجرى عليها حكمه ، وقد لجأ النحويون إلى التقدير و التأويل ؛ لتستقيم القاعدة عندهم ؛ وذلك بسبب تغليب الصنعة على المعنى، وفاتتهم معانٍ لطيفةٌ بسبب ذلك.

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٦٧/٤.
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٦/١ ، وإعراب القرآن للباقولي:٩٠٥/٣ ، والدر المصون:٥٧٣/٤.
(٣) لم أعثر على ديوانه ورد في معاني القرآن للفراء:١٢٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس:٢٢٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب: ١٤٨/٢ ، والخصائص:٤١٩/٢ ، والمحرر الوجيز:٤٦٥/٢ ، وفي لسان العرب: (بطن).
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء:١٢٦/١ ، إعراب القرآن للنحاس:٢٢٤/٤
(٥) ينظر: أوضح المسالك: ١٠١/٢، و شرح الأشموني:٤٠١/١ ، وشرح التصريح :٤١١/١.

إِجراءُ المُؤنَّث مُجْرى المُذَكَّر :

ويقسم على قسمين:

ـ عدمُ لحوقِ الفعلِ علامةٍ تدلُّ على تأنيثِ فاعلهِ:

يجب أنْ تلحقَ الفعل علامة تأنيث مع الفاعل المؤنث إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا ظاهرًا متصلًا بفعله ، مفردًا أو مثنى أو جمع مؤنثٍ سالمًا نحو:(جاءت فاطمةُ، أو الفاطمتان، أو الفاطماتُ). وقد تحذف التاء من الفعل فيجرى المؤنث مجرى المذكر، وإنَّما حذفوا التاء ؛ لأنَّ إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، وهذا في الواحد من الحيوان قليل وهو في المَوات كثير، إذ فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم ، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان ، وهذا النحو كثيرٌ في القرآن[1].

وممّا جاء في القرآن من المَوات وقد حُذفت فيه التاء قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾[سورة البقرة: من الآية ٢٧٥]. وقال، تعالى في موضع آخر:﴿ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ [سورة يونس : من الآية ٥٧] ،وإنَّما ذكَّر والاسم مؤنث ؛ لأنَّه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنَّث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكَّر ذهب إلى تذكير المصدر؛ لأنّ كل تأنيث ليس بحقيقي فتذكيره جائز؛ ولأنّ الوعظ والموعظة معبران عن معنى واحد[2]. فتذكير المؤنث مستعمل في القرآن الكريم، وقد ورد في شواهد عدّة.

---

(1) ينظر:كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨ ـ ٣٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٣١٩ .
(2) ينظر:كتاب سيبويه : ٣٩/٢ ، و معاني القرآن، الفراء: ١٢٥/١، معاني القرآن وإعرابه: ٣٥٨/١ ، والأصول في النحو : ١/ ١٧٤.

وهناك من يرى أنّ المراد بـ (الموعظة) في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾، (الوعظٌ)، أو تعود على نفس الإيصاء المدلول عليه بالوصيَّة، لأنَّ اعتبار المذكَّر في المؤنَّث قليلُ، وإن كان مجازيًّا ، فلا فرق بين: (هْنْدٌ خَرَجَتْ) ، و(الشَّمْسُ طَلَعَتْ) ، ولا يجوز: (الشّمْسُ طَلَعَ) كما لا يجوز: (هِنْدٌ خَرَجَ) إلا في ضرورة ، وقيل: تعود على الأمر، أو الفرض الذي أمر الله به وفرضه ، وقيل: تعود إلى معنى الوصيَّة، وهو قولٌ، أو فعلٌ[1].

ويتضح مما تقدم أنّ التأنيث هو الأصل في قوله تعالى: :﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ ، فلمّا أنَّث الفعل أراد معنى الموعظة ، ولما ذكّر الفعل في قوله عزّ وجل:﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾، أراد معنى (الوعظ)، وقد يَحسُن التَّذْكِير إذا كان التَّأنِيثُ غير حَقِيقيّ، لا سيّما إذا وقع فَاصل بين الفعل والفاعل [2].

ومن ذلك أيضًا ما ذهب إليه الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة البقرة: من الآية:٢١٢]،إذ قال: ((لم يقل (زُيّنت) وذلك جائز، وإنما ذكّر الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنّه مشتق من فعل فِي مذهب مصدر فمن أنّث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكّر ذهب إلى تذكير المصدر)) [3].

ويعلل الزّجاج تذكير الفعل في قوله عزَّ وجلَّ:﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾ بقوله :((و(زُيّن) صوابٌ حسنٌ ؛لأنَّ تأنيث الحياة ليس بحقيقي ؛ ولأنّ معنى الحياة ومعنى العيش واحد، وقد فصل أيضاً بين الفعل وبين الاسم المؤنث)) [4]. يظهر ممّا تقدم أنّ العلماءَ استحسنوا التذكير ، وأنّ هناك أسبابًا كثرةً أدت إلى تذكير المؤنث .

(1) اللباب في علوم الكتاب:٣/٢٤٤.
(2) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٤٩٠، ومشكل إعراب القرآن ١٤٣/١
(3) معاني القرآن : ١٢٥/١،وينظر معاني القرآن وإعرابه : ٢٨١/١.
(4) معاني القرآن وإعرابه :٢٨١/١،وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٩٠/٦.

ومن الكلمات المؤنثة التي وردت في القرآن الكريم وقد عوملت معاملة المذكر، كلمة(شفاعة) في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٤٨]، إذ جاء الفعل (يقبل) معها بالياء ،في حين جاء الفعل(تنفع) في آية أخرى بالتاء إذ ذُكِّر الفعل مع الفاعل المؤنث ؛لأنَّ المؤنث مجازي التأنيث ، و فُصل بينه و بين الفاعل بفاصل وذلك في قوله: تعالى :﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر: الآية ٤٨] ، [١].

والمتأمل في الآية الأولى يجد أنَّ الفعل (يقبل) جاء بالياء مع كلمة(شفاعة)، بينما جاء الفعل (تنفعها) بالتاء ، و الحقيقة أنَّ الفعل (يقبل) لم يُذكر مع الشفاعة إلاّ في الآية: (١٢٣) من سورة البقرة، والمقصود هنا أنَّها جاءت لمن سيشفع ؛بمعنى أنَّه لنْ يقبل ممن سيشفع ، أو من ذي الشفاعة ، أمّا في الآية الثانية فالمقصود أنّ الشفاعة نفسها لنْ تنفع وليس الكلام عن الشفيع، وهناك من ذهب إلى هذا المعنى، إذ يرى أنَّ الفعل:(يقبل) جاء بالياء ؛ لأنَّ الشفاعة بمعنى الشفيع، في حين جاء الفعل (تقبل) بالتاء ؛ لإرادة معنى الشفاعة [٢]، فالذي سوّغ التذكير هنا هو إرادة معنى الشفيع، فمن ذكَّر ذهب إلى تذكير المصدر ومن أنَّث أخرج الكلام على اللفظ .

أمّا في قوله تعالى:﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾ [سورة القيامة: الآية:٩]، فقد تعددت الآراء فيه ، فهناك من ذهب إلى أنَّ المعنى: جُمِعَ الضياءان ، وقيل التقدير: وجُمع بين الشمس والقمر، فحُمل التذكير على بين، وقيل: هذا كلّه تأنيث غير حقيقي؛ لأنَّه لم يؤنّث للفرق بين شيئين فلك تذكيره ؛ لأنَّه بمعنى شخص وشيء[٣].

([١]) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: ٢ /٢٤١.
([٢]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/١ .
([٣]) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٢٦ ، ٢٠٩/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٥٣/٥.

قال الفرّاء: ((وليس قولهم: إنما ذكّر فعل الشمس لأن الوقوف لا يحسن فِي الشمس حَتَّى يكون معها القمر بشيءٍ ، ولو كان هذا على ما قيل لقالوا: الشمس جمع والقمر، ومثل هذا غير جائز، وإنْ شئت ذكَّرته ؛ لأنَّ الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدل على التأنيث، والعرب ربما ذكَّرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث))[1]. وجعل منه قول طفيل الغنوي: [البسيط]

إذ هِيَ أَحْوَى مِن الرِّبْعِيّ حاجبه وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمَدِ الْحَارِيّ مَكْحُولُ[2]

ولم يقل: مكحولةٌ والعين أنثى ؛ لسقوط التاء.

ومما عومل معاملة المذكر (بَصَائِرُ) أيضًا فيقوله تعالى:﴿ قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْۖ ﴾ [سورة الأنعام: من الآية :١٠٤] ، قال العكبري(ت٦١٦هـ): ((لمْ يَلحق الفعل تاء التأنيث للفصل بين المفعول ؛ ولأنَّ تأنيث الفاعل غير حقيقي)) [3].

أمّا في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ ﴾ [سورة هود من الآية: ٦٧] فلم يبتعد العلماء في تأويله عن النصوص السابقة فِي حذف التاء من الفعل (أَخَذَ)، فذكروا ثلاثة أوجهٍ ، **أحدها:** أنَّه فُصِل بين الفعل والفاعل بفاصل . **والثاني:** أنَّ التأنيث غير حقيقي. **والثالث:** أنَّ الصيحة بمعنى الصياح ، فحُمل على المعنى[4].

---

(1) معاني القرآن: ١٢٦/١.

(2) ديوان طفيل:٧٥، و ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٠/١ ، شرح المفصل:٣٦٤/٥.والحُوَّة: سُمرة الشَّفة ، والربعيّ: نسبة إلى الربيع ، والإثمِدُ: حجر يكتحل به، ينظر: معاني القرآن للفراء:١٢٧/١.

(3)التبيان في إعراب القرآن :٥٢٨/١،وينظر: الدر المصون: ٩١/٥.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦١/١ ، و إعراب القرآن للنحاس: ١٧٥/٢ ، والأصول في النحو: ١٧٤/١ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٠٥/٢.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى:﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٣٠] ، قال سيبويه: ((فلما كان ذلك احتملوا أن يُجروه مُجرى جمع الموات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتُك. وقالوا فيما لمْ يكسَّر عليه الواحد لأنَّه في معنى الجمع))[١]. إذ حذفت التاء من الفعل (قال) ذلك أنَّ إثبات التاء ؛ لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع ، فما جاء على تقدير جماعة، فهو تأنيث الجمع، ولا واحد لزمه التأنيث فجمع عليه، فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء كما تقول: قامت المسلمات ؛ لأنَّه على (مسلمة)[٢].

أوجب النحويون البصريون التأنيث في جمع المؤنث السالم في نحو: (قامت الهندات) ، وخالفهم الكوفيون ، وتابعهم أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) ، فجوّزوا فيه الوجهين ، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿إذا جاءك المؤمنات﴾ [سورة الممتحنة: من الآية: ١٠] ،[٣] وجعلوا منه قول عبدة بن الطيّب: [الكامل]

فَبَكَى بَنَاتِي شُجُوهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[٤]

ـ تذكيرالمؤنث:

في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾ [سورة المزمل: الآية١٨]، فقد قال: منفطرٌ ولم يقل: منفطرةٌ ، والسماء مؤنثة، وفيه أقوال أشهرها: إنَّها

(١) كتاب سيبويه: ٤٠/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٧٤/١ واللمع في العربية :ابن جني: ٣٢ ، وشرح الأشموني: ٤٠١/١ ، وحاشية الصبان: ٧٧/٢.
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٤٠١/١ ، وحاشية الصبان: ٧٧/٢.
(٤) ديوان عبدة بن الطبيب : ٣٠، و ينظر: الخصائص:٢٩٨/٣، والتذييل والتكميل:١٩٨/٦،وقد روي برواية (والناظرون) بدل من (الظاعنون)، والشاهد فيه: (فبكى بناتي) إذ لم يلحق الفعل علامة تأنيث مع أنَّ الفاعل جمع مؤنث سالم .

تُذَكَّر وتؤنَّثُ؛ لأنها اسم جنس، وقيل: إنها تؤول بمعنى السقف ، وقيل إنَّها على النسب أي: ذات انفطارٍ نحو: مُرْضِعٍ وحائضٍ وفارض[1].

يتضح مما تقدّم أن أغلب النحويين أجمعوا على أن الاسم المؤنث ينزّل منزلة المذكر؛ إذا كان تأنيثه مجازيًّا ، أما إذا كان حقيقي التأنيث فيؤنث الفعل معه ، ويذكّر الفعل أيضًا إذا فَصَل بينه وبين الفاعل فاصل ، ومنهم من ذهب إلى أنّ اسم الجنس مثل (السماء) يجوز الإخبار عنه بلفظ المذكر.

إنَّ تعدد آراء العلماء في بيان الداعي أو المسوغ الذي سوَّغ إجراء المؤنث مجرى المذكر، يوحي إلى ضعف حججهم وتمحلها أمام القرآن الكريم حين خالفته قواعدهم، فخرج عنها في تعامله مع بعض الألفاظ وتجاوز الثوابت.

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٢٦/١، ومجاز القرآن :١٥/١، و معاني القرآن :الأخفش: ٦٢/١، وإعراب القرآن :النحاس: ٥/ ٤٢ ، والدر المصون ٥٢٨/١٠.

إجراءُ المُفْردِ مُجْرَى المُثَنَّى:

قد يُغني الواحد عن الاثنين، فيكون واحدا في اللفظ، وفي المعنى اثنين، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [سورة ق: الآية:١٧] ، فقوله : (قَعِيدٌ) بِمَعْنَى قَعِيدَانِ، فقد أغنَى الواحدُ عن الاثنين، وَقَد سبقت له نظائر، كـ (رَقِيبٌ) و(عَتِيدٌ) في قوله تعالى: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [سورة ق: الآية: ١٨]، واحد في اللفظ ، والمعنى: رقيبان وعتيدان ، ذهب سيبويه في قوله تعالى:﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ إلى أَنَّ(قعيدا) محذوف من أول الكلام لدلالة الثَّاني عليه [١] . أمّا مذهب الفرّاء، و الأخفش(ت٢١٥هـ) فقد ذهبا إلى أَنَّ(قعيدا) يُؤدي عن اثنين وأكثر ، ولا حذف في الكلام[٢]. ويعلل الأخفش ذلك بقوله:((لأنَّ (فَعُول) و(فعيل) مما يجعل الواحد للاثنين والجمع))[٣] .

ونُسِب للمبرد أنَّه ذهب إلى أَنَّ(قعيدا) للأول ولكن أُخِّر اتساعًا وحُذِف (قعيد) من الثَّاني لدلالة الأول عليه[٤]. أمّا السمين الحلبي ، فقد ذكر أكثر من رأي ، إذ جوَّز أَنْ يكون مفردًا على بابه، فيكون بمعنى (مُفاعِل) كـ (خليط) بمعنى (مُخالِط) ، أو يكونَ عدل من(فاعِل) إلى (فَعِيل) مبالغةً كـ (عليم) ، وجوَّز الكوفيون أَنْ يكونَ فعيل واقعًا موقع الاثنين[٥].

ويعلق السمين الحلبي على رأي المبرد قائلا: ((قال المبرد: والأصل: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال، فأُخِّرَ عن موضعه، وهذا لا يُنْجي مِنْ وقوعِ المفردِ موقعَ المثنى.

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ١٣٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن :الفراء: ٣/ ٣٢٨، ومعاني القرآن: الأخفش:٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣،و مشكل إعراب القرآن: ٦٨٣/٢ ـ ٦٨٤والهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب:٧٠٣٨/١١.
(٣) معاني القرآن الأخفش :١/ ٢٥٨.
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٨٤/٢، والبحر المحيط: ٥٣٤/٩.
(٥) ينظر: الدر المصون: ٢٤/١٠.

والأَجود أَن يُدَّعى حذف: إمَّا من الأول أي: عن اليمين قعيدٌ وعن الشِّمال قعيدٌ، وإمَّا من الثاني، فيكون قعيدٌ الملفوظُ به للأول)) [1].

وأنكر القاسمي(ت١٣٣٢هـ) قول المبرد بقوله: ((وضعُف بأنَّه ليس على إطلاقه، بل إذا كان (فعيل) بمعنى (مفعول) بشروطه، وهذا بمعنى (فاعل) ، فلا يصح فيه ذلك إلّا بطريق الحمل على (فعيل) بمعنى (مفعول)))[2].

وذكر القاسمي أيضًا: ((قَعِيدٌ كجليس، بمعنى مجالس، لفظا ومعنى. وإنما أُفرد رعاية للفواصل فحذف الأول لدلالة الثاني عليه))[3]. يبدو لي بعد التأمل في آراء العلماء أنَّ المراد (قَعِيدٌ) من كل جانب منهما، إلا أنَّه اكتفى بذكر الواحد عن الاثنين.

وقد يعاقِبُ الإفرادُ التَّثنيةَ في كلّ اثنين لا يُغني أحدُهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقا، والمراد بكل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر: العينان والأذنان والجفنان ونحو ذلك، فيقال: عيناه حسنتان، وعيناه حسنة، وعينه حسنة، وعينه حسنتان. والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية مطلقًا وقوع أحدهما موقع الآخر؛ وإنْ لم يكونا كاليدين والخفين، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الإضافة، فمن وقوع المفرد موقع المثنى ، قوله تعالى:﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: الآية:١٦] [4] ، ففي قوله:﴿ رَسُولُ﴾ قيل: يقع على الاثنين والجمع، كما يقع على الواحد[5].وقيل: إمّا لأنَّ المعنى: كل واحد منا رسول. وإمّا لأنَّه من وضع الواحد موضع التثنية لتلازمهما، فصارا كالشيئين المتلازمين[6].

---

(1) الدر المصون: ٢٥/١٠.
(2) محاسن التأويل:٩/ ١٨.
(3) المصدر نفسه .
(4) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٠٩ ـ ١١٠.
(5) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٣٦٦.
(6) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢/١٥.

يتبيّنُ أنَّ (رسولُ) يقع على الاثنين والجمع، وذلك ظاهرٌ من قوله سبحانه: ﴿ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ، وهو يخاطب اثنين بقوله: ﴿فَقُولَآ﴾. ومنه قول الفرزدق:

إنَّى ضَمِنْتُ لمنْ أَتانِى ما جَنَى وأَبَى فكانَ وكنتُ غيرَ غَدُورِ[1]

قال سيبويه:((ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخِر لعلم المخاطَب أنَّ الأوّل قد دخل في ذلك))[2].فلمْ يقل: (غَدورينِ) ؛ لأنَّه اكتفى بذكر الواحد ؛ لاتفاق المعنى [3].

بعد الاطلاع على جملةٍ من آراء العلماء فيما ذُكر من الشواهد القرآنية ، تبيَّن أَنَّ أسلوب إجراء المفرد مجرى المثنى، مستعمل في القرآن ، وفي كلام العرب، إذ يقع المفرد موقع المثنى لكونهما متلازمينِ ، فيكونان كالشيء الواحد.

(1) لم أجده في ديوانه ، وفي كتاب سيبويه: ٧٦/١، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٣٤/١.
(2) كتاب سيبويه: ٧٦/١.
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣٤/١.

إجراءُ المُفردِ مُجْرَى الجَمْع:

يمكن أنْ يُخاطَب الواحد بلفظ الجمع، وأكثر مَن يخاطب بهذا الملوك للتعظيم[1]؛ لأنَّ من مذاهبهم أنْ يقولوا: نحن فعلنا، بقول الواحد منهم يعني نفسه، فخوطبوا بمثل ألفاظهم. يقول الله عز وجل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [سورة يوسف: الآية: ٣]. فيدعَوْن دعاء المفرد لعدم المشاركة لهم في ذلك الاسم، ويُسألون سؤال الجمع لمكان العظمة، وقد أخذ الكتّاب بهذا مع ولاة أمورهم في الجمع بالميم فخاطبوا الواحد مخاطبة الجمع نحو: أنتم ، وفعلتم ، وأمرتم[2]. وجوَّز الفرّاء بقوله: ((ذلك جائز في العربية ، أنْ يُخبر عن الواحد بمذهب الجمع كما تقول في الكلام: خرج فلان في السفن، وإنَّما خرج في سفينة واحدة ، وخرج على البغال ، وإنَّما ركِب بغلًا واحدًا))[3] .

من ذلك قوله تعالَى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [سورة المؤمنون: الآية ٩٩]، ذكر العلماء في هذه الآية عدة آراء، منها ما أورده الفرّاء في قوله تعالى:﴿ قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ إذ يرى أنَّه جعل الفعل كأنَّه للجميع ، وإنما دعا ربه فأجرى الكلام على ما وصف الله بِهِ نفسه في قوله تعالى: ﴿ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: ٩٤][4]. وقال الزّجّاج: ((وقوله: (ارْجِعُونِ) هو يريد اللَّه – عزَّ وجلَّ – وَحْدَه، فجاء الخطابُ في المسألة على لفظ الإخْبار لأنَّ الله عزَّ وجلَّ قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [سورة ق: من الآية:٤٣]، وهو وحْدَهُ يُحْيِي وُيمِيتُ، وهذا لفظ تعرفه العَرَبُ للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعةُ، فَكذلك جاء الخطاب في(ارْجِعُونِ)))[5].

---

(1) ينظر: الصناعتين لأبي هلال العسكري: ١٥٩، وشرح التصريح: ٣٢٤/١.
(2) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: أحمد بن علي الفزاري القلقشندي: ٦/ ٢٨٩.
(3) معاني القرآن: ٢١٠/١، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي:٢١٤.
(4) ينظر: معاني القرآن: ٢٤١/٢ ـ٢٤٢.
(5) معاني القرآن و إعرابه: ٢١/٤ـ٢٢، وينظر التبيان في إعراب القرآن:٩٦٩/٢.

أمّا أبو جعفر النحاس فيقول: ((قوله: ارجعون (ارجعونِ) وهو يخاطب ربه جلّ وعزّ ولم يقل: (ارجعني)ففيه قولان للنّحويّين: أحدهما أنَّ العرب تتعارف أنَّ الجبار إذا أخبر عن نفسه قال: (لنفعلنَّ) و(لنرجعنَّ) ،فإذا خوطب كانت مخاطبته مخاطبة الجميع ؛فيقال له: برّونا وارجعونا ، فجاءت هذه الآية بهذا، والقول الآخر: إنّ معنى(ارجعون) على جهة التكرير أي: ارجعن ارجعن ارجعن))[1].

وخلاصة القول تتضح فيما ذكره السمعاني(ت٤٨٩هـ) في قوله تعالى: ﴿قَالَ رب ارْجِعُونِ﴾ [سورة المؤمنون: من الآية: ٩٩]، إذ يقول:((فيه قولان: أَحدهما: أَنَّه خطاب للملائكة، وهم الملائكة الذين يحضرُون قبض الرّوح، وهذا قول ضعيف؛ لأنَّهُ قد قال: (ربِّ) . وَأمّا القَوْل الثانِي – وَهَذَا الْمَعْرُوف – أَن الْخطاب مَعَ الله، وَكَأَنَّ الكَافر يسأَل ربه عند الْموت أَنْ يردهُ إِلى الدُّنيا، فإِنْ قيل: كيف يستقيم هذا، وقد قال: (ارْجِعُونِ) ، والواحد لا يُخاطب بخطاب الجمع، ولا يستقيم أَنْ يقول القَائل: اللَّهُمَّ اغفروا لي؟ والجواب عنه: أَنَّه إِنَّما ذكر بِلفظ الجمع على طريق التفخيم والتعظيم، فإِنَّ الله تعالى أخبر عن نفسه بِلفظ الْجمع فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [سورة الحجر:الآية:٩] ، ومثل هذا كثير فِي القرآن، فذكر قوله: (ارْجِعُونِ) على موافقة هذا كما يخاطب الجمع))[2].

ومن الشواهد القرآنية الأخرى التي أُجري فيها الجمع مُجرى الواحد ،قوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٣] ، نجد المولى تعالى نسب القصص إلى نفسه ،كما نسب التلاوة إلى نفسه في قوله:﴿ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ ﴾ [سورة القصص: من الآية: ٣] فالتلاوة والقصص واحد؛ لأنَّ معناهما يرجع إلى شيء يُذكر بعضُه على أثر بعض ، وذلك يدل على

(١) إعراب القرآن: ٨٥/٣، وينظر: معاني القرآن للنحاس:٤٨٤/٤، ومشكل إعراب القرآن :٥٠٥/٢، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي: ٢٦٣/١.
(٢) تفسيره: ٤٨٩/٣.

تشريف الملَك وتعظيمه؛ لأنَّ التّالي على النبي إنَّما هو المَلَكُ، فجعل تلاوة المَلَكِ جاريةً مجرى تلاوته تعالى وإنَّما حسُنَ ذلك ؛ لأنَّ تلاوة جبريل . عليه السلام . لَمّا كان بأمره من غير تفاوت أُضيف ذلك إلَيه سُبحانهُ وتَعالى[1].

ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع الذي له واحد منه، ووقع معنى هذا الجميع على الواحد، قوله سبحانه: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ ﴾ [سورة آل عمران: من لآية:١٧٣]،والناس جميع، وكان الذي قال رجلًا واحدًا[2]. قال الأخفش: ((وهذا هنا واحد يعنى بقوله (لَكُمْ) النبيَّ صلى الله عليه والناس(أَبا سفيان) فيما ذكروا))[3].

ومن جميل ما ورد في القرآن الكريم في هذا المضمار؛ قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا خَطۡبُكُنَّ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ﴾ [سورة يوسف: من الآية :٥١]، وذهب الأخفش إلى جواز استعمال صيغة الجمع للمفرد بقوله: ((يجوز وإنْ كانت واحدة أنْ تقول ﴿راوَدْتُنَّ﴾، كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ ﴾ ، وقيل:((فيه وجهان: الأول: إنَّ قوله:﴿ إِذۡ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ﴾، وإنْ كان صيغة جمع، فالمراد منها الواحد. والثاني: إنَّ المراد منه خطابُ الجماعة))[4].

وقيل: إنَّه خاطبهن من أجل امرأة العزيز فيهن، فجعل الخطاب للجميع، والمراد واحدةٌ منهن. ودليل هذا جوابها وحدها، إذ حكاه الله، عز وجل، عنها فقال: ﴿ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٥١]. وقيل: إنما خاطبهن كلَّهُنَّ؛ لأنّ يوسف (عليه السلام) لمّا قال: ﴿قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ فَسۡـَٔلۡهُ مَا بَالُ ٱلنِّسۡوَةِ ٱلَّٰتِي قَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّۚ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٥٠] ظنَّ الملك أنَّهن كذبن وراودنه، فأجابته امرأة العزيز، وأقرت أنَّها هي الفاعلة. وقيل: إنَّما

---

(1) ينظر: مفاتيح الغيب:٨ /٢٤٢، واللباب في علوم الكتاب :٢٧٥/٥.
(2)قيل أُريد بالناس أحد شخصان: الأول: أبو نعيم بن مسعود الأشجعي . والثاني: أبو سفيان .ينظر: مجاز القرآن:٩/١، و١٠٨/١،ومعاني القرآن للنحاس: ٥١٠/١، والبحر المحيط: ٣/ ٤٣٦ ، والدر المصون:٢٥٥/٦.
(3)معاني القرآن :٣٩٩/١.
(4) اللباب في علوم الكتاب:١٢٧/١١.

جمعهن في الخطاب، لأنَّهن قلن:﴿ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ﴾ [سورة يوسف: من الآية٣٠] وأشعن ذلك[١].

والذي يؤكد بأنَّ المراودة صدرت عن امرأة العزيز ؛أنَّها وردت في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِ ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٢٣]، وقوله عزّ وجل على لسان يوسف ـ عليه السلام ـ : ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٢٦]، وقوله سبحانه على لسان النسوة:﴿ وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٣٠]، وقوله تعالى على لسان امرأة العزيز:﴿ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِ ﴾[سورة يوسف: من الآية:٥١]، فكل هذه الآيات المباركة التي ذُكرت تثبت أنّ المراد من الخطاب بصيغة الجمع هو الواحد الذي يتمثل بامرأة العزيز، فقد أُطلق لفظ الجمع إجراءً له مجرى المفرد[٢] .

ومما أجري مجرى الجمع قَوله تعالى:﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِۚ﴾ [سورة التوبة: من الآية:١٧] ، قال الفرّاء: ((وهو يعني المسجد الحرام وحده، وقرأها مُجاهد وعطاء بن أبي رَبَاح:(مَسْجِد الله) ، وربَّما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد ، ألا ترى الرجلَ على البِرذَون فتقول: قد أخذتَ فِي ركوب البراذين[٣] ، وترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنَّه لكثير الدرهم. فأدّى الجماع عن الواحد، والواحد عن الجمع))[٤].

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥/٣٥٨١ـ ٣٥٨٢.
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب:١٨/٤٦٧.
(٣) جمع (برذون) بكسر الباء وسكون الراء ، وفتح الذال ، وسكون النون ، الخيل من نتاج غير العرب.
(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ،و ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠ /٤٣.

والمتبادر من الإفراد ؛إرادة المسجد الحرام؛ لأنَّه المفرد العلم الأكمل والأفضل وكلها لله ، والمراد من المساجد جنسها الذي يصدق بأي فرد من أفرادها ، كما يقولون: (فلان يخدم الملوك) وإنْ لم يخدم إلا واحدا منهم ، و(فلان يركب الحمير) وإنْ لم يركب إلّا واحدا منها ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡخَيۡلَ وَٱلۡبِغَالَ وَٱلۡحَمِيرَ لِتَرۡكَبُوهَا﴾ [سورة النحل: من الآية: ٨] ، وزعم بعضهم أنَّ المراد بالجمع المسجد الحرام ، وعلَّلوا ذلك بقولهم: إنَّما قال(مساجد)؛ لأنَّه قبلة المساجد كلها [١]. ويبيّن الرازي (ت٦٠٦هـ) أنَّ في قوله تعالى: ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ وجوه: منها: أنْ يراد المسجد الحرام، وإنَّما قيل : مساجد؛ لأنَّه قبلة المساجد كلها وإمامها . وقيل: إنّ المسجد موضع السجود، فكل بقعة من المسجد الحرام فهي مسجد[٢].

من الواضح أنّ العلماء ذهبوا إلى رأيٍ واحد وهو إطلاق لفظ الجمع والمراد الواحد، أي: إطلاق العام والمراد الخاص، وهذا ما نلمسه في أقوالهم ، وفي الشواهد التي سيقت لهذا الغرض. أمّا في قوله تعالى:﴿ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [سورة النمل: من الآية:٣٥] إنْ قال قائل: وكيف قيل: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ [سورة النمل: من الآية:٣٦] فجعل الخبر في مجيء سليمان عن واحد، وقد قال قبل ذلك: ﴿فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾، فإنْ كان الرسول واحدا، فكيف قيل: وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [سورة النمل: من الآية ٣٥] ، وإن كانوا جماعة فكيف قيل: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ﴾ قيل: هذا من قبيل إظهار العرب الخبر في أمر كان من واحد على وجه الخبر عن جماعة ،إذا لم يُقصد قصد الخبر عن شخص واحد بعينه، يُشار إليه بعينه، يسمى في الخبر. وقد قيل: إنَّ الرسول الذي وجَّهته ملكة سبأ إلى سليمان كان امرأً واحدا، فلذلك قال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ يُراد به: فلما جاء الرسول سليمان؛

---

(١) ينظر: الكشاف:٢٥٣/٢، وتفسير القرطبي:٨٩/٨، والبحر المديد: الفاسي:٣٦٥/٢.
(٢) مفاتيح الغيب:٩/١٦، وينظر: جامع البيان :٣٧٥/١١،و معاني القرآن : الفراء:٤٢٦/١، واللباب في علوم الكتاب:٤٣/١٠،و مدارك التأويل وحقائق التنزيل: النسفي:٦٦٩/١.

واستدلّ قائلو ذلك على صحة ما قالوا من ذلك بقول سليمان للرسول: (ارْجِعْ إِلَيْهِمْ) وقد ذُكر أنَّ ذلك في قراءة عبد الله بن عباس، (فلما جاءوا سليمان)(على الجمع)، وذلك للفظ قوله: (بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) فصلح (الجمع) للفظ ، و(التوحيد) للمعنى[1].

وفي قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ [سورة المؤمنون: الآية:٥١]، الخطاب للنبي – عليه وعلى آله الصلاة والسلام – بلفظ الجمع، كما يقول للرجل الواحد: أيها المشايخ افعلوا كذا. وقيل: الخطاب للنبي ، وفي ضمنه أن الأنبياء جميعا كانوا مأمورين بهذا[2]. فإن قيل: هذا خطاب لكل الرسل، فذلك غير ممكن ؛ لأنّ الرّسل إنّما أُرسلوا متفرقين في أزمنة مختلفة، فلهذا تأوّلوه على وجوه: فقيل: معناه الإعلام بأنَّ كُلَّ رسول نُودي في زمانه بهذا المعنى، ووصي به، ليعتقد السامع أنَّ أمرًا نودي له جميع الرسل، ووصوا به، حقيقٌ أنْ يُؤخذ ويُعمل به. وقيل: أراد به محمدًا – عليه وعلى آله الصلاة والسلام – وحده على مذهب العرب في مخاطبة الواحد بلفظ الجماعة كقولك للواحد: أيُّها القوم كُفُّوا عنّا أذاكم ولأنَّه ذكر ذلك بعد انقضاء أخبار الرسل[3].

الذي يتضح مما تقدَّم ، أنَّ المقصود بالخطاب هو النبي محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ؛ لأنَّه خاتم النبيين والرسل، ولم يكن في عصره رسول سواه، وقد خوطب بلفظ الجماعة، كما تفعل العرب ذلك كثيرًا، فتدل بذكر الجماعة على الواحد، ويترتب على هذا الخطاب أنَّ الرسل عليهم السلام جميعًا قد أُمروا بأكل الطيبات من الرزق الحلال، وأن يعملوا صالحًا ، فأُمِر ـ صلى الله عليه وعلى آله ـ بما أُمر به سابقوه .

---

(1) ينظر: جامع البيان: ٤٥٨/١٩.
(2) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٣٧٧/٢، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥/٤، وتفسير السمرقندي : ٨٢/٣ ، والوجيز للواحدي: ٧٤٨، وغرائب التفسير وعجائب التأويل لأبي القاسم الكرماني:٧٧٨/٢.
(3) ينظر: النكت في القرآن الكريم: ٣٥١، والكشاف: ١٩٠/٣ ، واللباب في علوم الكتاب:١٤/ ٢٢٥.

بعد استقراء آراء العلماء في كتب النحو ، وكتب التفسير ،وكتب علوم القرآن وغيرها من المصادر التي ذكر فيها العلماء مختلف التأويلات والآراء في مواضع عدة ، يتبيَّن أنَّ الإخبار عن الواحد بمذهب الجمع جائز ، وقد ورد في القرآن الكريم كثيرًا ، وأنَّ العرب تُخرج الخبر عن الواحد مخرج الخبر عن الجماعة ؛ إذا لم تقصد واحدًا بعينه ولم تسمِّه ، وهذا مستفيض في كلام العرب وأشعارها.

إِجراءُ المُثَنَّى مُجْرَى الجَمْع:

من أساليب القرآن الكريم العدول عن تكرير اللفظ والصيغة ؛ فيما عدا المقامات التي تقتضي التكرير من تهويل وتعظيم ونحوه[١]. وذلك جائز في اللغة شائع فيها ، ومن شأن العرب إذا ذكروا الشيئين من اثنين جمعوهما؛ لأنَّه لا يُشكل[٢].

ومما عُدل فيه عن تكرير الصيغة ، قوله تعالى:﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ [سورة التحريم: من الآية:٤]، قال: ﴿ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ والقلوب جماعة، وإنَّما هما قلبان، قال الفرّاء في قوله تعالى: ﴿ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ ((ذلك أنْ يكونا طرفين فيخرجا مخرج الجمع)) [٣].

ويبين الزجاج ما يتضمنه باب إجراء التثنية مجرى الجمع بقوله: ((وحقيقة هذا الباب أنَّ كل ما كان في الشيء منه واحد لم يُثنَّ، ولُفِظَ به على لفظ الجمع ؛ لأنَّ الإضافة تُبينه، فإذا قُلت:(أشْبَعتُ بطونهما) عُلم أنَّ للاثنين بطنين فقط ...فإذا قلتَ قلوبهما فالتثنية في (هما) قد أغنتك عن تثنية قَلْب فصار الاختصار ههنا ترك تثنية قلب، وإنْ ثُنِّيَ ما كان في الشيء منه واحد فذلك جائز عند النحويين))[٤]. ومنه قول خطام المجاشعي: [الرجز]

وَمَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرَتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التِّرْسَيْنِ[٥]

فجاءَ بالتثنيةِ والجمع في بيت واحد[١]. قال: (ظُهورِ) ولم يقل:(ظهري) ؛ لأنَّ الإضافة أغنت عنه ، فجاء بالجمع وأراد التثنية ، وحكى سيبويه أنَّه قد يجمع المفرد إذا أريدت به التثنية. وحُكِيَ عن العرب:(وَضَعَا رِحالهما) يريد رَحْلَيْ راحِلتِهما [٢].

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير:١/ ١١٧.
(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٧٩/١٩.
(٣) معاني القرآن: ١٩٥/٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١٢٢٩/٢،.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج: ٢/ ١٧٣، وينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٠٦/٥.
(٥) نسبه إليه سيبويه في كتابه:٢٤١/١، ونسبه مرة أخرى إلى همیان بن قحافة:٢٠٢/٢، ولم أعثر على ديوانيهما، ينظر :إعراب القرآن: النحاس:٧٨٧/٣. مهمه: بزنة (جَعْفَر): الصحراء المقفرة، والقذف(بفتحتين وضمتين): البعيد من الأرض، وفي رواية (فدفدين)،والفدفد: الأرض المستوية ، والمَرْت: الأرض التي لا ماءَ فيها ولا نبات، والظَّهْر: ما ارتفع من الأرض، والترسين: مثنى ترس، وهو من أدوات الحرب يُتقى به الضرب ووجه الشبه : الصلابة ، ينظر: جامع البيان: الطبري:٧٣/٥.

ويذكر الباقولي(ت٥٤٣هـ) في قوله تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾ أنّ المراد: قلباكما، ويزيد: أنّ مثل هذا لا يجوز فيه الإفراد استغناءً بالمضاف إليه، وتجوز فيه التثنية اعتبارًا بالحقيقة، ويجوز فيه الجمع اعتبارا بالمعنى ؛ لأنَّ الجمع ضم نظير إلى نظير كالتثنية[٣].وفيما نُقل من الحديث:((أَنَّ أُمَّ حبيبة وأمَّ سلمة ذكرتا كنيسة رأينها بالحبشة ، وقع في هذه الرِّواية (رأينها) وهذا في التَّحقيق ضمير جماعة المؤَنَّث، فيجوز أَنْ يكون أجرى الاثنين مجرى الجمع، كقوله تعالى:﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾))[٤].

من ذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴾ [سورة النور: من الآية: ٢] يعني به الجنس. وقيل: (عائشة وصفوان)[٥].قال الفرّاء: ((قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ﴾ يعني عائشة وصفوان بن الْمُعَطَّل، فقال (مُبرّءون) للاثنين))[٦]. وقول الفرّاء يبيّن ضعف حجة من ذهب إلى أنَّ المقصود بلفظ الجمع (الجنس)؛ لأنَّ المقصودَ به اثنان كما ذُكر.

وممّا جاء لفظه لفظ الجمع الذي له واحد منه ووقع معنى هذا الجمع على الاثنين، قوله تعالى:﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ ﴾[سورة النساء: من الآية: ١١]، فالإخوة جمع ، ووقع معناه على الاثنين ، فالمراد أخوان فما زاد[٧].ذلك أنَّ العرب توقع الجمع على التثنية، إذ كانت التّثنية أقلّ الجمع. كقوله تعالى:﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴾ [سورة الأنبياء:

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٧٣/٢.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٤٨ ـ ٤٩، و روح المعاني: ٣/ ٣٠٣.
(٣) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٧٨٧/٣، و تفسير القرطبي:١٨٨/١٨،واللباب في علوم الكتاب:١٩٧/٩١.
(٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: العكبري ٢٠٦.
(٥) ينظر: تفسير القرطبي: ١٢/ ٢١١.
(٦) معاني القرآن: الفراء: ٢٤٩/٢، وينظر: تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة الدينوري:١٧٣.
(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٤٩، ومجاز القرآن: ٩/١ .

الآية :٧٨]، فقوله: ﴿ لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴾ يريد: داود وسليمان[1]. فهما اثنان وقد استعمل معهما الضمير (هم) بدلًا من (هما).

إنَّ لغة العرب متنوعة في إفراد المضاف، وتثنيته وجمعه، بحسب أحوال المضاف إليه ، فإنْ أضافوا الواحد المتصل الى مفرد أفردوه. وإنْ أضافوه الى اسم جمع ظاهر أو مضمر جمعوه. وإنْ أضافوه الى اسم مثنى فيجوز جمعه ، إجراءً له مجرى الجمع ، وهذا ما جاء في القرآن الكريم في كثيرٍ من الشواهد التي جاء الجمع فيها مستعملا في الاثنين بناءً على أنَّ الاثنين يعاملان معاملة الجمع في الكلام .

(1) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي: ١/ ١٦٤، تفسيرالبغوي المسمى بمعالم التنزيل: عبد الله بن أحمد البغوي ٣/ ٣٩٧ وروح المعاني: ٩/ ٣٢٦.

إِجْراءُ الجَمْعِ مُجْرَى المُفْرَد:

قال ابن فارس: ((ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد الجمع كقوله للجماعة: ضيف وعدو))[1] ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي فَلَا تَفۡضَحُونِ﴾ [سورة الحجر: الآية ٦٨]، ففي قوله:﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيۡفِي﴾ وحَّد الضَّيف وَالْمُراد أَضيافي أو ضيوفي، وهذا ما ذهب إليه الزجاج بقوله: ((الضيف يوحَّد وإن وُصفت به الجماعة، تقول: هذا ضيفٌ، وهَذَانِ ضيفٌ ، وهُؤلَاءِ ضيفٌ ، كما تقول: هؤلاءِ عَدلٌ ، وإنْ شئت قلت: أضياف ، وضِيفان)) [2].

ويرى ابن عباس فيما نُقِل عنه أنَّ السماءَ لفظها لفظ الواحد، ومعناها معنى الجمع، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ)[3]. وقد يقام الواحد مقام الجمع كما في قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ [سورة البقرة: الآية: ٢٩]، ففي قوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾، يقول الأخفش: ((إنما ذكر سماءً واحدةً ؛ فهذا لأنَّ ذكر (السَّماء) قد دلّ عليهن كلّهنّ ...وقد يُراد بـ(السماء) الجمع كما تقول: (هَلَكَ الشاةُ والبعيرُ) يعني كل بعير وكل شاة، وكما قال سبحانه:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ﴾ [سورة الطلاق: من الآية: ١٢] أي: من الأرضين فجاء بلفظ الواحد وأراد الجمع)) [4].

وذهب الزجاج إلى أنَّ السماءَ جمعٌ بقوله: ((ويجوز أنْ يكونَ السماءُ جمعاً ، كما أنَّ السَّماوات جمع ،كأنَّ واحدَهُ (سَمَاة)و(سماوة) وسماء للجميع)) [5]، وهذا مردود

---

(1)الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٦١، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها:١/ ٢٦٢.
(2) معاني القرآن وإعرابه : الزجاج : ٣/ ١٨٢، وينظر: فتح القدير للشوكاني: ٣/ ١٦٥.
(3) ينظر:معاني القرآن وإعرابه : ١٠٧/١.
(4) معاني القرآن: ٦١/١ ـ ٦٢ ،وينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٦١.
(5) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠٧.

من جهة أَنَّ الهمزة في (سماء) منقلبة، أصلها (واو) ، وذلك ظاهر من قول ابن جني في شرح حال الممدود غير المهموز، في نحو (سماء وقضاء) إذ يقول: ((ألا ترى أنَّ الأصل (سماوٌ وقضايٌ)، فلما وقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى(سماا وقضاا) فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت (همزة)، فصار ذلك إلى (سماء وقضاء)))[1]. يتَّضح ممَّا سبق أنَّ لفظ (السَّماء) مفرد ، وقد أريد به الجمع ، وهذا ما ذهب إليه الأخفش، وهو الراجح من بين الآراء السابقة الذكر؛ إذ يرى أنَّها واحدة دلّت عليهن كلّهن.

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾ [سورة غافر: من الآية ٦٧]،ذهب علماء العربية إلى أنَّ التمييز إذا لم يسم عددًا معلومًا: كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجمع، وبالجميع إذا وقع الإلباس وهذا الموضع لا إلباس فيه؛ لقوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ﴾[2]. ففي قوله: ﴿ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾، قال الزمخشري: ((وضع الواحد موضع الجمع لأنه يفيد الجنس، ويبين ما بعده أن المراد به الجمع))[3].

ومن المفسرين من ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري ، إذ إنّه أراد الجنس ولذلك أفرد لفظه مع أنَّ الخطاب في قوله﴿ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ للجماعة [4]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المقصود: أطفالًا، فجاء بالواحد بمعنى الجمع ، والمراد: طفلًا طفلًا[5] ،وهناك من ذهب إلى أنَّ (طفلًا) مفرد مُنزَّل منزلة الجمع ، والمعنى أطفالًا[6].

---

(1) الخصائص: ٢٦٠/١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ١٤، و النحوالوافي: عباس حسن:٧٦١/٤.
(2) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٢٧/١،
(3) الكشاف : ٢٣٢/٣ ، وينظر: البحر المحيط:٣٥/٨.
(4) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣/ ٥٣٨ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي: ٤/ ١٣٢ ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٢٠/٣.
(5) ينظر: تفسير السمعاني ٣٠/٥، والتسهيل لعلوم التنزيل لإبن جزّي ٢٣٥/٢، البحر المحيط ٢٧٠/٩.
(6) ينظر: روح البيان : أبو الفداء: ٥/ ٢٥٢.

نلحظ مما تقدم أنّ قوله : (طفلًا)هو اسم مفرد نُزِّل منزلة الجمع ، والذي سوَّغ ذلك الضمير في قوله:﴿يُخْرِجُكُمْ﴾، والمعنى: (أطفالًا) بتأويل(يُخرِجُ كلَّ فردٍ طفلًا) ، ولو قال:(أطفالًا) لحسُن؛ لكنه أجرى الواحد مجرى الجمع.

أمّا في قوله عزّ وجل :﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [سورة النساء : الآية ٤]، فذهب الفرّاء إلى أنَّ المعنى في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾:(فإن طابت أنفسهن لكم) [١]. وقال الأخفش: ((فقد يجري الواحد مجرى الجماعة ؛ لأنَّه إنَّما أراد (الهَوى) و(الهَوى) يكون جماعة))[٢]. وقيل: ((جائز في(النفس) في هذا الموضع الجمع والتوحيد: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا) و(أنفسًا)، وكقولك: (ضقت به ذراعًا) و(ذَرْعًا) و(أذْرُعًا)، لأنه منسوب إليك وإلى من تخبر عنه، فاكتفى بالواحد عن الجمع لذلك، ولم يذهب الوهم إلى أنه ليس بمعنى الجمع، لأنَّ قبله جمعًا))[٣].

ويبيّن أبو حيّان أَنَّ المعنى:(إنَّ لِكُلِّ نَفْسًا) ، أنَّهنَّ لسنَ مُشتركاتٍ في نَفسٍ واحدةٍ، وهو نظير قولك:(قَرَّ الزَّيْدُونَ عَيْنًا) ، ويجوز(أَنْفُسًا وَأَعْيُنًا)، وحسَّنَ الإفراد أَيضًا تذكير الضَّمير وإفراده، و المعنى:(فإن طابت كلُّ واحدةٍ عن شيءٍ منه نفسًا)[٤].

بحسب ما تقدم، يمكن أنْ يكونَ قوله:﴿ نَفْسًا ﴾ وقع موقع الأسماء التي تأتي بلفظ الواحد، مؤدِّيةً معناه إذا ذُكر بلفظ الواحد. وَمِمَّا جَاءَ فِي الشّعْر على لفظ الْوَاحِد، وَالْمرَاد بِهِ الْجمع، قَول أميّة بن أبي عائذ: [الوافر]

(١) ينظر: معاني القرآن: ١٦٦/٢.
(٢) معاني القرآن : ١/ ٢٤٥.
(٣) جامع البيان: ٧/ ٥٥٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣ /٥١٢.

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيْصُ[1]

أَرَادَ: فِي بطونكم، فَاكْتفى بِالْوَاحِدِ عَن الْجمع، لِأَن إِضَافَة الْجمع تدل على أَن الْبَطن بِمَنْزِلَة الْبُطُون، ومثله قولنا:(وقررنا بِهِ عينا)، وَإِن شِئْت قلت: أعينا، فـ(العين) هنا جمع ، فاكتفى بالواحد فيه، لدلالة الكلام عليه [2].

أمّا قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾ [من سورة الشعراء: من الآية: ٧٧] ، ففي قوله:﴿عَدُوٌّ لِي﴾ وجهان: **أحدهما:** لفظه لفظ الواحد والمراد به الجمع ، فالمعنى: فإنهم أعداء لي ، وقد وحده على معنى: فإنَّ كلَّ معبود لكم عدوٌّ لي ، **والثاني:** أنَّه من المقلوب والمعنى: فإنّي عدوٌّ لهم، لأنّ من عاديته عاداك[3]. وقد ردّه أبو حيّان بقوله: ((وذهابُ من ذَهب إلى أَنَّ قوله:﴿ فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ ﴾، من المقلوب ؛ والأصل: فَإِنّي عدوٌّ لهم، لأنَّ الأصنام لاتُعادي ؛ لكونها جمادًا، وإنَّما هو عاداها ليس بشيءٍ ولا ضرورة تدعو إلى ذلك))[4].

ومن إجراء الجمع مجرى الواحد ،قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [سورة الفرقان: الآية ٧٤]، يعلل الفرّاء سبب مجيء قوله ﴿إمامًا﴾ بصيغة المفرد فيقول:((قال:(لِلْمُتَّقِينَ إِمامًا) ولم يقل: أئمةً وهو واحد؛ وذلك يجوز فِي الكلام أن تقول: أصحاب محمد أئمةُ الناس وإمامُ الناس كقوله: ﴿ فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة الشعراء: من الآية ١٦] للاثنين))[5].

وقيل: ((فيه أربعة أوجه **أَحَدُهَا:** أَنَّه مصدر، مثل قيام وصيام، فلم يُجمع لذلك، والتقدير:(ذوي إمام) . **والثاني:** أنّه جمع إمامة، مثل : (حُلة و حِلال)، و**الثالث:** هو

---

(1) لم أجد له ديوانًا، وهومن شواهد سيبويه:٦٦/٢، و شرح التسهيل: ١٩٩/١ ،و التذييل والتكميل: ١١/ ٣٨٩، وبلا نسبة في الأصول في النحو: ١/ ٣١٤ ،و شرح المفصل: ٤/ ١٢. وضع البطن موضع البطون، والخميص: الجائع ، الصفة للزّمن والمعنى لأهله ، ينظر المقتضب: ١٧٢/٢.

(2)ينظر: علل النحو:٥١٦.

(3) ينظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل):٣٤١/٣ .

(4) البحر المحيط :١٦٤/٨.

(5) معاني القرآن : ٢/ ٢٧٤، وينظر اللباب في علوم الكتاب: ٥٧٦/١٤.

جمع آمٍّ، من (أَمَّ يؤُمُ)، مثل: حَالٍّ وَحِلَالٍ **والرابع:** أنّه واحد و اكتفى به عن أئمة، كما قال الله تعالى : (نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا)))[1].

ومنه قول الشاعر: [الكامل]

يَا عَاذِلاَتِي لا تُرِدْنَ مَلامَتي إنَّ العَواذِلَ لَيْسَ لِي بِأَمِير[2]

جاء بلفظ (أمير) مفردًا ،والمعنى:(أمراء)، وقيل المعنى: واجعل كلَّ واحدٍ منّا إمامًا، فأجملَ والمعنى معنى التفصيل[3].

وممّا جاء من لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد، قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [سورة التحريم: من الآية ٤]، فأراد بقوله:﴿ظَهِيرٌ﴾ (أعوان) ، فجعله خاصًّا بالملائكة ، والمعنى:(والملائكة بعد نصرة هَؤُلَاءِ ظهير) [4]. والظهير في موضع (ظهراء)، إذ جاء بلفظ الواحد في معنى الجمع ، ووقع معنى هذا الجمع على الواحد ولو قيل: والملائكة بعد ذلك ظهراء لكان صوابًا[5].

أمّا في قوله تعالى: ﴿ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [سورة الشعراء: الآية:١٠١] قوله: ﴿صَدِيقٍ﴾ يقعُ على الواحدِ والجمعِ [6]. قال الزمخشري: ((فإن قلت: لم جمع الشافع ووحد الصديق؟ قلت: لكثرة الشفعاء في العادة وقلة الصديق))[7]. وقد يكون (الصديق) (الصديق) جمعًا ؛ لأنَّه معطوف على الجمع[8].

([1])التبيان في علوم القرآن: /٩٩٢.
([2]) لم يعرف قائله، وقد ورد بلا نسبة في مجاز القرآن :٢٤٥/٢، و تفسير الطبري: ١٩/ ٣٤ ، والخصائص: ١٧٧٤/٣ ، ومغني اللبيب: ٢٣٢/١ ، ولسان العرب(ع ذ ل)ك٤٣٧/١١.
([3])ينظر:معاني القرآن:الأخفش٤٦٠/٢،وينظر:اللباب في علوم الكتاب:٥٧٦/١٤، والنكت في القرآن الكريم:٣٦٥.
([4]) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٦٧.
([5]) ينظر: ينظر: مجاز القرآن :٩/١، وجامع البيان للطبري: ٤٨٧/٢٣.
([6])ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ١٣٦ ، و المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة: ٢٨٩/٤.
([7]) الكشاف: ٣٢٢/٣، وينظر: تفسير محاسن التأويل : ٤٠٩/٧.
([8]) ينظر: لسان العرب:١٩٤/١٠،

بعد هذا العرض للنصوص القرآنية وأقوال المفسرين والمعربين فيها ، يتبيَّن أنَّ من الألفاظ ما يكون لفظه لفظ الواحد، ومعناه معنى الجمع، وهذا ما عليه لغة العرب؛ إذ أنَّها تنزِّل الجمع منزلة الواحد، والذي يسوغ ذلك، مجيء ضمير الجمع، أو كون الكلام السابق دالًا على الجمع.

إجراءُ الظَّرْفِ مُجْرَى المَفعولِ بِهِ فشي تَعدّي الفِعْلِ إلى ضَميرِهِ :

يُحتمل أن يكون (منسكًا)[1] في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ [سورة الحج: من الآية: ٣٤] ،وفي قوله تعالى:﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [سورة الحج: من الآية ٦٧]، أنْ يكون مصدرًا، أو أنْ يكون اسم مكان ، أو ظرف زمان ، قال الفرّاء:((والمنسَك فِي كلام العرب: الموضع الَّذِي تعتاده وتألفه ويقال: (إنَّ لفلانٍ مَنْسِكًا) يعتاده فِي خير كان أو غيره))[2].

والمختار عند (ابن عطية وآخرين) أنَّه مصدر،[3] إذ ذهب إلى أنَّ الفعل لا يتعدى يتعدى لضمير الظرف إلا بواسطة (في)، إذ يقول: ((و(المنسك) المصدر، فهو بمعنى العبادة والشرعة، وهو أيضًا موضع النسك، وقوله: ﴿ هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ يعطي أنَّ (المنسك) (المصدر)، ولو كان الموضع لقيل هم ناسكون فيه))[4]. وردَّه السمين الحلبي بقوله: ((وما قاله لا يُلزم ؛ لأنَّه قد يُتسع في الظرف فيجري مجرى المفعول به ، فيصل الفعل إلى ضميره بنفسه، وكذا ما عمل عمل الفعل))[5].

ويؤكد ابن جزّي أنَّ قولَه: (منسكًا) ظرف، وذلك بقوله ((والمنسك اسم مكان أي: موضعًا لعبادتهم))[6].

ومن الاتساع في ظرف المكان قول أجيحة بن الجلّاح:[7] [الرجز]

وَمَشْرِبٍ أَشْرَبُهُ وَشَيْلِ لَا آجِنِ الطَّعْمِ وَ لَا وبِيْلِ

---

(1) (منسكا) بفتح السين وكسرها ، هما لغتان فيه ؛ الفتح لبني أسد، والكسر لأهل الحجاز، والكسر خروج عن القياس ؛لأنه من باب:(نسَكَ ينسُكُ) بضم العين في المضارع. ينظر: معاني القرآن للفراء:٢٣٠/٢، والمحرر الوجيز : ١٢١/٤، والتحرير والتنوير:٢٦٠/١٧، وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره :٥٢.

(2) معاني القرآن: ٢٣٠/٢.

(3)ينظر: المحرر الوجيز: ٤/ ١٣٢، والبحر المحيط: ٥٣٤/٧، والدرالمصون:٣٠٣/٨، ١ .

(4) المحرر الوجيز: ١٣٢/٤.

(5) الدر المصون: ٣٠٣/٨ ، وينظر: اللباب في علوم الكتاب:١٤٣/١٤.

(6) التسهيل لعلوم التنزيل:٤٠/٢.

(7) لم أعثرعلى ديوانه ،ورد في البحر المحيط:٥٣٤/٧، و المقاصد النحوية: ١٥٣٣/٤، وبلا نسبة في الدر المصون:٣٠٣/٨، وهمع الهوامع :١٢٣/٢. وآجن الطعم:أي متغير الطعم ، والوبيل: الماء غير المريء ، أو الغليظ. ينظر:لسان العرب باب (أجن) ٨/١٣، وباب (وبل) ٧١٨/١١.

يريد أشرب فيه فَاتَّسع فيه فتعدى الفعل إلى ضميره ومن الاتساع في ظرف الزَّمان قول الشاعر: [الطويل]

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ[1]

فحذف (في) من الظرف ، قال السمين:((والأصل: مشهود فيه، وشَهِدْنا فيه، فاتُّسِع فيه بأنْ وصل الفعلُ إلى ضميره من غير واسطة، كما يصل إلى المفعول به))[2].

يبدو أنَّ هناك خلافًا في قوله: ﴿ مَنْسَكًا﴾ فهناك من ذهب إلى أنَّه مصدر، وهناك من ذهب إلى أنَّه ظرف أُجري مجرى المفعول به ، وقد رُدَّ قول القائلين: بأنَّه مصدر لا ظرف ؛ لأنَّ الفعل لا يتعدّى لضمير الظرف إلّا بواسطة (في)، فقد يُتَّسعُ في الظرف ، فيجري مجرى المفعول به ، فيتعدَّى الفعل إلى ضميره بنفسه.

(1) البيت لرجل من بني عامر، ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٨/١، والمقتضب:١٠٥/٣، وشرح المفصل:٤٣٣/١.
(2) الدر المصون: ٦/ ٣٨٦.

إِجراءُ (أَنْفُس) فِي التَّوكيدِ مُجْرَى (الفَضْلَات) بدخولِ الباءِ الزائدةِ عَليها :

ذهب النحويون إلى أنَّ التوكيد تقوية للمعنى في النفس، وقصد رفع الشك عن الحديث، أو المُحدَّث عنه ، والمؤكد في القصد الأول النفس أو العين أو هما معا، بإفراد مع المفرد، نحو: (جاء زيد نفسه، وهند نفسها)، وبجمع مع المثنى والمجموع نحو: جاء الزيدان أنفسهما، والزيدون أنفسهم، والهندان أنفسهما، والهندات أنفسهن، ولا يجمعان إلّا جمع قلة، فلا يقال: جاء الزيدون نفوسهم ولا عيونهم، ولا بد من إضافتهما لفظا إلى ضمير يوافق المؤكَّد في إفراده وتذكيره وغير ذلك، وإنْ أُكِد بهما ضمير رفع متصل فالجيد أنْ يُؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل، نحو: قاموا هم أنفسهم[1].

من الوجوه التي تحتملها (أنفس) في قوله تعالى :﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [سورة البقرة : من الآية:٢٢٨] أنْ تكون توكيدًا للمضمر المرفوع المتصل وهو النون في قوله: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، والباء زائدة[2]، لأنَّه يجوز زيادتها في التوكيد، نحو:(جاءَ زيدٌ نفسُهُ وبنفسهِ، وعينُهُ وبعينهِ)، وعلى هذا لا تتعلق الباء بشيء لزيادتها[3].

ويُشكَلُ على هذا الوجه أنَّ المضمر المرفوع المتصل لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل، نحو: (جئتَ أنتَ نفسُك)، و(النسوة جئنَ هُنَّ أنفسُهُنَّ)[4]، والنون في ﴿ يَتَرَبَّصْنَ﴾ لم تؤكد.

وهذا ما أكده ابن هشام بقوله: ((لم يَحسُن فيه ذلك قَولُ بعضِهم في قَوْله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾، إنَّ الباء زائدة وأنفسهن توكيد للنون ، وإنَّما لغة الأكثرين في توكيد الضَّمير المرفوع المتَّصل بالنَّفسِ أَو العين أَنْ يكون بعد التوكيد

(1) ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٩/٣ ـ ٢٩٠، و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٥٥/١.
(2) ينظر: البحر المحيط:١٩٦/٢ـ١٩٧،والدر المصون:٤٣٨/٢.
(3) ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٠/٣،والدرالمصون:٤٣٨/٢،وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره:٦٠.
(4) ينظر: كتاب سيبويه :٢٤٧/١،والأصول في النحو:٢٠/٢،وشرح الكافية الشافية :١١٨١/٣.

بالمنفصل نحو: قُمْتُم أَنْتُم أَنفسكُم))[1]. وأُجيب بأنّ لفظ التوكيد- (أنفس) - لَمَّا جُرَّ بالباء الزائدة ، خرج عن الأصل فجرى مجرى الفضْلات، فخرج بذلك عن حكم التوابع فلم يُلتزم فيه ما التُزم في غيره[2]، ويؤيد ذلك قولهم :(أحسِنْ بزيدٍ وأجْمِل) أي به، فالمجرور فاعل عند البصريين [3]، والفاعل في مذهبهم لا يحذف[4]، لكنَّه لمّا جرى مجرى الفضْلات بسبب جره بالحرف خرج عن أصل باب الفاعل فجاز حذفه[5].

يتبيّن مما تقدّم أنَّ أغلب النحويين ذهبوا إلى أنَّ توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين يكون بعد التوكيد بالمنفصل، فلمَّا جُرَّ(أنفس) بالباء الزائدة ؛ خرج عن الأصل، فجرى مجرى الفضلات ، فخرج بذلك عن حكم التوابع ، فلم يَلتزم فيما يُلتزم في غيره ، والأصل في الفاعل ألَّا يُحذف ؛ لكنَّه لمَّا جرى مجرى الفضلات ، خرج عن الأصل بسب جره بالباء فجاز حذفه.

(1) مغني اللبيب: ٧١٦.
(2) ينظر: البحر المحيط: ١٩٦/٢-١٩٧، والدر المصون:٤٣٨/٢.
(3) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١٤٨/٦-١٤٩،والدر المصون:٤٣٨/٢،و شرح التصريح: ٣٧٢/٣.
(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : :٨٢٦/٢،والدر المصون:٤٣٨/٢.
(5) ينظر: البحر المحيط:١٩٧/٢،والدر المصون: ٤٣٨/٢.

إِجْراءُ الاسمِ الموصولِ مُجْرى اسمِ الشَّرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرِهِ

اشترط النحويون لدخول الفاء في خبر الموصول شروطًا ، ذكرها ابن يعيش بقوله: ((أنْ يكون الموصول شائعًا غير مخصوص، وأنْ تكون صلتُه فعلاً أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنّه إذا كان كذلك، كان فيه معنى الشرط والجزاء، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشرط المحض ؛ وذلك لأنَّه إذا كان شائعًا، كان مبهمًا غير مخصوص، وباب الشرط مبنيٌّ على الإبهام، فإن جعلته لواحد مخصوص، نحو: (زيدٌ الذي أتاني فله درهمٌ)، لم يجز دخولُ الفاء في خبره لبُعده عن الشرط والجزاء ، ألا ترى أنّك تقول: (من يخرجْ فله درهمٌ) ، فيكون مُبْهَمًا غير مخصوص))[1].

ومن ذلك دخول الفاء في خبر(ما) الموصولة في قوله تعالى:﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة النحل: من الآية: ٥٣] ، في قوله: (فَمِنَ اللَّهِ) قال بعض الكوفيين: (ما) في معنى جزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله ؛ لأن الجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر[2].

وقال بعض البصريين: دخلت الفاء؛ لأنَّ(مَا) بمنزلة (مَنْ) فجعل الخبر بالفاء[3].

ويجوّز الفراء دخول الفاء في خبر (ما) لشبهه بالجزاء، إذ يقول: ((ولو جعلت (ما بِكُمْ) فِي معنى (الَّذِي) جاز ، وجعلت صلته (بِكم) و (ما) حينئذ فِي موضع رفع بقوله (فَمِنَ اللَّهِ) وأدخل الفاء كما قَال تبارك وتعالى:﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة: من الآية: ٨]، وكل اسم وصل، مثل:(من) و(ما) و(الذي) جوز دخول الفاء فِي خبره أنَّه مضارع للجزاء والجزاء قد يُجاب بالفاء))[4].

---

(1) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٢/١.
(2) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١٠٤/٢ ، وإعراب القرآن: النحاس:٢٥٢/٢.
(3) ينظر: معاني القرآن: الأخفش: ٢/ ٤١٦
(4) معاني القرآن: ١٠٥/٢.

ومنه قول الشاعر: **[الطويل]**

إنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نُضِقْ بِهِ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبرًا فَنعْرِفُ لِلْصّبْرِ[1]

أراد: إن يكن فأضمرها[2]. وقال قوم: (ما) بمعنى: الذي، فلا يحتاج إلى إضمار فعل، ودخلت الفاء في الخبر للإبهام الذي في (ما)[3].

وفي قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[سورة المائدة: من الآية:٣٨]، مذهب سيبويه هو أنَّ الفاء لا تدخل في خبر(ال) ، واختار أنَّ الخبر مضمر، والتقدير: فيما فُرض عليكم السارق والسارقة، أي: حكم السارق والسارقة[4]. وهذا مخالف لما ذهب إليه الكوفيون وجماعة من البصريين، قال الفراء: ((وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ مرفوعان بِماعاد من ذكرهما. والنصبُ فيهما جائز كما يجوز(أزيدٌ ضربتَهُ) ، و(أزيدًا ضربتَهُ). وإنَّما تختار العرب الرفع في(السارق والسارقة)؛ لأنَّهما (غير) موَقَّتين، فوُجِّها توجيه الجزاء كقولك: (مَنْ سرق فاقطعوا يده) فـ (مَنْ) لا يكون إلّا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقةً بعينها؛ كان النصب وجه الكلام))[5].

وذهب الزمخشري إلى إنَّ((هناك وجه آخر وهو أن يرتفعا بالابتداء، والخبر فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ودخول الفاء لتضمنهما معنى الشرط، لأنّ المعنى: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما)) [6]. فقد أجازوا أنْ يكون الخبر هو قوله: (فاقطعوا) ؛ إجراءً لـ (ال) وصلتها مجرى(الذي) وصلته ؛ لأنَّ المعنى فيها العموم ، والمراد : الذي سرق والتي سرقت.

---

(1) من الأبيات التي لم يعرف قائلها، وهومن شواهد الفراء في معاني القرآن:١٠٥/٢، وقد ورد في أمالي ابن الشجري:٢٣٦/٢، ولم أهتدِ لقائله ، وقوله:(وإن صبرا) أي: نصبر صبرا بمعنى: نُحبس حبسا، وكأنّه يريد: الحبس للقصاص ، وقوله: فنعرف للصبر، أي: نخضع له ونقر.

(2) ينظر: معاني القرآن: الفراء:١٠٥/٢ ، وجامع البيان: ١٧/ ٢٢٤.

(3) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٤٠١٢/٦.

(4)ينظر: كتاب سيبوبيه:١ /١٤٣، وإعراب القرآن: النحاس:٢٦٧/١، والكشاف:٦٣١/١، والبحرالمحيط:٤٨٩/٣ ـ ٤٩٠.

(5)معاني القرآن: ٣٠٦/١ ، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٠/١، والبحر المحيط:٤٩٠/٣،

(6) الكشاف: ٦٣١/١،و ينظر: البحر المحيط: ٤٩٠/٣،و٢٥٢/٤.

وهذا مذهب حسنٌ؛ لأن المبتدأ دالٌّ على معنى الشرط في العموم، وفي هذه الحالة يجوز أنْ تدخل الفاء في خبره [1].

وهذا ما ذهب إليه ابو حيّان من جواز دخول الفاء على خبر (أل) وهو قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾؛ لأنَّ المعنى: الذي سرق والتي سرقت فاقطعوا أيديهما، والاسم الموصول تضمّن معنى الشرط[2]. وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ والزّانى فاجلدوا كلّ واحد منهما﴾ [سورة النور: من الآية:٢] ، فالمجوّز لدخول الفاء على الخبر؛ كون المبتدأ واقعا موقع (مَنْ) الشرطية أو (ما) أختها، فيتناول ذلك (ال) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، فلو قُصِد به ما مضى أو عهد فارق (ال) شِبه (من) و(ما)، فلم يُؤتَ بالفاء[3].

ثبت ممّا تقدّم أنَّ الاسم الموصول قد تدخل الفاء في خبره ، إجراءً له مُجرى اسم الشرط ؛ لتضمنه معناه ، فضلًا عن شيوعه فيكون مبهمًا كما يكون الشرط كذلك، وقد دخلت الفاء على خبر (ما) الموصولة في الآيات مورد البحث ؛ لشبهها بالظرف ، ولما فيها من رائحة الشرط.

(1) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن:١/ ٢٩٠، إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره:٣٦.
(2) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٢/٤.
(3) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٢٩.

إجراءُ اسمِ التفضيلِ المضافِ لمعرفةٍ مُجرى المُحلَّى بـ (ال) في المُطابقةِ

ذكر ابن عقيل في معرض الكلام عن اسم التفضيل المضاف أنَّه:((إذا أُضيف (اسم التفضيل) إلى معرفة ، وقُصِد به التفضيل ، جاز فيه وجهان: **أحدهما:** استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله، فتقول: الزيدان أفضل القوم ، والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء. **والثاني:** استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب مطابقته لما قبله، فتقول: الزيدان أفضلا القوم ، والزيدون أفضلوا القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا النساء ، والهندات أفضل النساء ، أو فضليات النساء))[1].

وقد ورد الاستعمالان في القرآن، فمن استعماله غير مطابق قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ ﴾ [سورة البقرة: من الآية:٩٦] ، ومنه قول ذي الرمة: [الوافر]

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيْدًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا[2]

ومن استعماله مطابقًا قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا لِيَمۡكُرُواْ فِيهَاۖ﴾ [سورة الأنعام:من الآية:١٢٣] ؛ فأفرد(أحرص)، وجمع(أكابر)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا ﴾ [سورة هود: من الآية: ٢٧] ، وقد اجتمع الوجهان في قوله صَلَّى الله عليه وآله : (ألا أخبركُم بأَحَبِّكم إليَّ وأقربكُم منِّي منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويُؤلَفون)[3]. فأفرد (أحبّ) و (أقرب) وجمع (أحاسن) ، هذا في السماع[4]. أمّا في القياس فقد قال

---

(1) شرح ابن عقيل: ١٨١/٣ ، وينظر: شرح المفصّل: ١٢٩/٤ ـ ١٣٠ ، والتذييل والتكميل: ١٠/ ٢٧١.

(2) ديوانه ذي الرّمّة٥٢١/٣، وورد في الكامل:٣٦٠/٢ ، والخصائص: ٢/ ٤١٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل:١٢٨/١، والتذييل والتكميل:١٥٢/٢. وشاهده: (أحسن الثقلين) حيث ورد أفعل التفضيل مفردًا مذكرًا مع الجمع، كما أنَّ الضمير في (وأحسنه قذالًا(عاد عليه مفردًا مذكرًا أيضًا ، فدلَّ بذلك على أنَّ ضمير المثنى والجمع يجوز إفراده بعد (أفعل التفضيل).

(3) ينظر:صحيح ابن حبان: ٢٣٥/٢، و البديع في علم العربية: ٢٨٩/١.

(4) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٧١/١٠ ، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٨١ ، وهمع الهوامع: ٣ /٩٦.

السيوطي: ((وأما الْقيَاس فشبهه بذي الألف واللَّام أقوى من شبهه بالعاري من حَيْثُ اشتراكهما فِي أَن كلا مِنْهُمَا معرفَة فإجراؤه مجْرَاه فِي الْمُطَابقَة أولى من إجرائه مجْرى العاري فَإِنَّهُ لم يُعْط الِاخْتِصَاص بجريانه مجْرَاه))[1].

وهناك من ذهب إلى أنَّ الإفراد والتذكير أفصح ؛ استغناءً بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية (أفعل) وجمعه وتأنيثه ، وزُعِم أنَّ هذا القول عن العرب، وهناك من ذهب إلى أَنَّ الأفصح من الوجهين المطابقة ، ويرى أنَّ (أفعل) لا يُجرد من معنى التَّفضيل حينئذٍ ويكون بعض المضاف إليه . وقال الكوفيون: الإضافة فيه على تقدير (مِن) فإنْ لم يُقصد به التَّفضيل طابق وجوبًا كالمعرف بـ (ال) لتساويهما فِي التَّعريف وعدم اعتبار معنى (من) ولا يُلزم كونه بعض ما أُضيف إليه[2]. ومذهب البصريين أنَّ (أَفعل التفضيل) متى أُضيف إلى معرفة فإنَّه لا بُدَّ أنْ يكون بعضَ ما أُضيف إليه، ولا يجوز عندهم: (يوسفُ أفضلُ إخوته)، وأجاز ذلك الكوفيون؛ لأنَّه عندهم على معنى (مِن إخوته) ، كما قالوا:(زيدٌ أفضلُ القوم) إنَّه على تقدير (مِن القوم) وأنَّه لا يتعرف[3].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ اسم التفضيل المضاف لمعرفة إذا قصد به التفضيل المطلق ، يعني التفضيل على المضاف إليه وعلى غيره ، أو لم يقصد به التفضيل البتة، فيؤول باسم الفاعل أو الصفة المشبهة، فهذان يُلزم فيهما المطابقة؛ لشبهه بالمعرف بـ(ال) وخلوه من (مِنْ) لفظاً ومعنى، فإن أضيف منويا به معنى (مِنْ) كان يشبه المحلى بـ(ال) في التعريف وعدم التلفظ بـ (من)، وكذلك يشبه المجرد من(ال)؛

(1) همع الهوامع: ٣/ ٩٦ ـ ٩٧.
(2) ينظر: المصدر نفسه:٩٧/٣.
(3) ينظر:التذييل والتكميل: ٢٦٦/١٠، وينظر: شرح الكافية: ١٢٣٨/٢.

لأنَّه حذفت منه (من) لكن نوي معناها ، فلذلك يجوز مطابقته إجراء له مُجرى المحلى بـ (ال) ويجوز ترك المطابقة إجراء له مُجرى المجرد من (ال)[1].ثبت ممَّا تقدَّم جواز المطابقة في اسم التفضيل المضاف لمعرفة؛ إجراءًا له مجرى المُحلَّى بـ(ال) لوروده في السماع وثبوته بالقياس.

(1) ينظر: التذييل والتكميل:١٠/٢٦٥ ـ ٢٧١ ، وشرح التسهيل: ٣/٥٩، وتمهيد القواعد: ٢٦٧٥ ـ ٢٦٧٦.

الفصل الثاني

إجـــراء اللّفـــظ مجـــرى غـــيره في الأفعـــال

إجراءُ (أَوْحَى) مُجْرَى (قَالَ):

اختلف النحويون في مسألة ما كان في معنى القول من نداءٍ ، ودعاءٍ ،ونحوهما، في كونه لا يُلحق به في أنْ يُحكى ما بعده ، فإذا جاء بعد شيءٍ منها مقول ، ففيه مذهبان: أحدهما: أنْ يقدّر قول يكون به المقول محكيّا، والآخر: أنْ يُحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير وهو قول الكوفيين ، والأول قول البصريين(١).

مذهب الكوفيين في من حكى كلامَ متكلم عن نفسه نحو: (انطلقت)، إذا حكاه آخر عنه يقول: قَال فلان (انْطَلَقتُ) و(قال فلان انطلق) أَو (إنَّه انطلق وهو منطلق)، أنْ يُلحق بالقول في ذلك معناه كـ (ناديت ودعوت وقرأت ووصيت وَأوحى)(٢)، وقد اختار أَبو حيَّان قولَ الكوفيين لسلامته من الإضمار في نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ ﴾ [سورة الزخرف: من الآية ٧٧] ، وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة إِبْرَاهِيم: من الآية: ١٣](٣).

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الجمل بعد ما ذكر، محكية بقول مضمر؛ للتصريح بِهِ في قوله تعالى:﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴾ [سورة مريم: من الآية: ٣]، ثمَّ قال سبحانه: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: من الآية: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [سورة هود: من الآية:٤٥] ، وقوله تعالى:﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَٰهُمْ قَالُواْ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ ﴾ [سورة الْأَعْرَاف: من الآية: ٤٨] وهو اختيار ابن مالك(٤).

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٩٦/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٥٤٩/٣،
(٢) ينظر: همع الهوامع:١/ ٥٦٤.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٨٩/٩.
(٤) ينظر همع الهوامع : ٥٦٤/١

وهذا ما ذهب إليه السمين الحلبي في قوله تعالى:﴿ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ((قوله: ﴿ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ جوابُ قسمٍ مضمر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه على إضمارِ القول، أي: قال: لَنُهْلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرى الإيحاءَ مُجْرى القول لأنّه ضَرْبٌ منه))[1].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ﴾ [سورة الأنفال: من الآية:١٢]، قال السمين الحلبي: ((وفيه وجهان، أحدهما: أن ذلك على إضمارِ القول، وهو مذهب البصريين. والثاني: إجراء (يوحي) مُجْرى القول لأنه بمعناه، وهو مذهب الكوفيين))[2].

يظهر ممَّا تقدم أنّ إجراء الإيحاء مجرى القول مذهب كوفي، و أنَّ العلماء انقسوا على قسمين: منهم من قال بقولهم ، ومنهم من ذهب مذهب البصريين، إذ ذهبوا إلى إضمار القول، والغلبة للكوفيين ومن ذهب مذهبهم في هذه المسألة؛ لسلامته من الإضمار إجراءً للإيحاء مجرى القول لأنّه ضرب منه. واستقامة المعنى مع عدم الإضمار أولى من الإضمار.

(1) الدر المصون: ٧٧/٧، وينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: النيسابوري: ١٨١/٤، مدارك التنزيل وحقائق التأويل:١٦٦/٢.
(2) الدر المصون: ٥٧٨/٥، و ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٧٠/٩.

إِجْراءُ (جَحِدَ) مُجرى (كَفَرَ) في التَّعدِي بالباءِ:

يوضح الجوهري معنى الجحود قائلًا: ((الجُحودُ: الإنكار مع العلم.))[1]. وقيل: ((جَحِدَ الرجلُ يجْحَد جحُودًا إذا أنكر ما عليه من حق عام جحد: قليل المطر، و رَجلٌ جَحْد: فَقير، والجحد: الْقلَّة من كل شَيْء))[2] . قال ابن فارس:(((جَحَدَ) الْجِيمُ وَالْحَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْخَيْرِ. يُقَالُ عَامٌ جَحِدٌ قَلِيلُ الْمَطَرِ. وَرَجُلٌ جَحْد: فَقِيرٌ، وَقَدْ جَحِدَ وَأَجْحَدَ))[3]. فالجحود: ضد الإقرار، لا يكون إلا مع علم الجاحد به. وقيل: ((الجَحْد والجُحْدُ والجَحَدُ: قلَّة الْخَيْر. وَقد جَحِدَ جَحْداً فَهُوَ جَحِدٌ وجَحْد، وأجْحَدَ))[4].

الأصل في (جَحَدَ) أن يتعدى بنفسه ، وقد جاء على خلاف هذا قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [سورة هود: الآية:٥٩] والمعنى: أَنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أي: جحدوه، أو كفروا نعمه، أو كفروا به فحذف الجار، وخُرِّج ذلك على أَنَّ (جَحَدَ) جرى مجرى (كَفَرَ) فعُدي بالباء و (جَحَدَ) يتعدَّى بنفسه، ولكنَّه تحمَّل معنى (كَفَرَ) ، فيُعدَّى بحرفه، كما تحمل(كَفَرَ) معنى (جَحَدَ) فتعدَّى بنفسه في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ ﴾[سورة هود: من الآية:٦٠]؛ إجراء له مجرى (جَحَدَ)[5].

وقيل : ((تعدى الجحود بالباء حملا له على الكفر؛ لأنَّه المراد فأجري مجراه، كما أنَّ (كَفَرَ) جرى مجرى (جَحَدَ) ... وقيل: (كَفَرَ) كـ (شَكَرَ) يتعدّى بنفسه وبالحرف)) [6].

---

(1) الصحاح : ٤٥١/٢، وينظر: أساس البلاغة (ج ح د):٨٠، وتاج العروس (جَ حَ دَ):٤٧١/٧.
(2) جمهرة اللغة: ٤٣٥/١.
(3) مقاييس اللغة:٤٢٥/١.
(4) المحكم والمحيط الأعظم: ٦٣/٣، وينظر: البحر المحيط:٢٣٥/٥.
(5) ينظر:أنوار التنزيل: ٣/ ١٣٩، و البحر المحيط:٢٣٥/٥، واللباب في علوم كتاب سيبويه: ١٠/ ٥١٠، وبحث إجراء الشيء في القرآن الكريم وقراءاته مجرى غيره:٤٩.
(6) محاسن التأويل: ٦/ ١١٠.

وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور بقوله: ((وعُدِّيَ (جحدوا) بالباء مع أنَّه متعدٍ بنفسه لتأكيد التعدية، أو لكونه بمعنى (كفروا) فيكون بمنزلة ما لو قيل: جحدوا آيات ربهم وكفروا بها))[1].

وذهب أبو هلال العسكري إلى إنَّ هناك فرقًا بين (جَحَدَهُ) و (جَحَدَ بِهِ)؛ فقولك: (جَحَدَهُ) يفيد أنَّه أنكره مع علمه به، وقولك: (جحد به) يفيد أنَّه جحد ما دل عليه، وعلى هذا فُسّر قوله تعالى:﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ﴾[سورة النمل: من الآية:١٤]، أي: جحدوا ما دلت عليه من تصديق الرسل[2].

وقد يُفسَّر تعدي الفعل بالباء في الآيتين بأن (جَحَدَ) ضُمِّنَ معنى (كَذَّب)، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ [سورة البقرة: من الآية:٣٩]، فكأَنّهُ قيل: (جحدوا آيات ربهم وكذبوا بها)[3].

يظهر في ضوء عرض آراء العلماء أنَّ (جَحَدَ) فعل يتعدى بنفسه، وقد يتعدّى بالباء فيكون بمعنى (كَفَرَ)؛ لأنَّ (كَفَرَ) يتعدّى بالحرف، فيجرى مجراه ، وهذا الأمر ورد في شواهد من القرآن الكريم، وقد استعملته العرب في كلامها.

(1) التحرير والتنوير: ١٢/ ١٠٥.
(2) ينظر: الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري:٤٦.
(3) ينظر: التحرير والتنوير: ١٢/ ١٠٥.

إِجراءُ (جَرَمَ) مُجرى (كَسَبَ) في التَّعدّي لاثنينِ :

ذكر سيبويه:((أنَّ لا جرم إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنَّهم سيندمون أو أنَّه سيكون كذا وكذا)) [1].

و(جَرَمَ) من الأفعال المتعدية ، يجري مجرى (كَسَبَ) في تعديته إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: كسبتَهُ المالَ كسبًا ، وكسبتُه [2] . ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [سورة المائدة: من الآية: ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ﴾ [سورة هود: من الآية: ٨٩]، ((وفي (جَرَمَ) ضمير فاعل، مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردودة بلا، وأن وما عملت فيه مفعول بجرم، أي: كسب ما تقدم ذلك)) [3]. ويستعمل (جَرَمَ) غالبًا في معنى القطع؛ لأنَّ الكاسب ينقطع لكسبه، وقد يقال: (أجْرَمْتُه ذنبًا) على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين، كما يقال: (أكسبته ذنبًا) [4].

يَحتمل (جَرَمَ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُواْ ﴾ [سورة المائدة: من الآية:٢] أحد وجهين: **الأول:** أن يكون بمعنى: (حَمَلَ)، يقال: جرمه على كذا، أي حمله عليه، وعلى هذا التفسير يتعدى (جَرَمَ) لواحد، وهو الكاف، ويكون قوله: (أنْ تعتدوا على إسقاط حرف الجر وهو (على) أي: و لا يحملنّكم بغضكم لقوم على اعتدائكم عليهم. والآخر: أنْ يكون بمعنى : (كَسَبَ)، وحينئذ يمكن أنْ يكون متعديًا لواحد، ويمكن أنْ يكون متعديًا لاثنين – كما أنَّ (كسب) كذلك

---

(1) كتاب سيبويه: ٣/ ١٣٨، وينظر: أمالي ابن الحاجب:٢٣٣/١.
(2) ينظر: كتاب الأفعال : ١٤٢/٢، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٢٣٣.
(3) أمالي ابن الحاجب:٢٣٣/١.
(4) ينظر: المصدر نفسه .

لكنَّه في الآية لا يكون إلّا متعديًا لاثنينِ ؛ أولهما:(ضمير الخطاب)، **والثاني** : قوله: ﴿أَنْ تَعْتدُوا﴾ ، أي : لا يكسبكم بغضكم لقوم الاعتداء عليهم[1] .

وينقل أبو حيّان قول الكسائي(ت١٨٩هـ) الذي يرى أنَّ (جَرَمَ) و (أجْرَمَ) بمعنى: (كَسَبَ) نحو:(كَسَبَ غَيْرَهُ) ، و يقال: جَرَمَ يَجْرِمُ جَرْمًا إِذَا قَطَعَ[2]. وقيل:(أجْرَمَ) منقول من(جَرَمَ) بهمزة التعدية[3].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْأَخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ﴾ [سورة هود: الآية:٢٢]، قال الزجّاج: ((ومعنى جَرَمَ كَسَب، والمجرم الكاسِبُ، وأكثر ما يستعمل للذنوب))[4]. وإليه ذهب أبو إسحاق النحّاس بقوله: (((لا)هنا نفي لما ظنّوا أنَّه ينفعهم، كان المعنى لا ينفعهم ذلك جَرَمَ أَنَّهُمْ أي: كسب ذلك الفعل لهم الخسران))[5] .

قال سيبويه: ((فأمّا قوله تعالى:﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [سورة النحل: من الآية: ٦٢] ، فإنَّ(جَرَمَ) عملت فيها لأَنَّها فعل، ومعناها: (لَقَدْ حَقَّ أَنَّ لَهُمُ النارَ)، و(لقد استحق أنَّ لهم النار)، وقول المفسرين: معناها: (حَقًّا أَنَّ لَهُمُ النارَ) يدلُّك على أَنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت، فـ (جَرَمَ) بعدُ عملت في (أَنَّ)عملها))[6] .

قال الفراء: ((وقوله: ﴿لا جَرَمَ أَنَّهُمْ﴾ كلمة كانت فِي الأصل بِمنزلة لا بُدَّ أنَّك قائمٌ ولا محالة أنَّك ذاهب، فجرت على ذَلِكَ، وكثر استعمالهم إيَّاها، حَتَّى صَارت بِمنزلة حقًّا ألا ترى أنَّ العرب تَقُول: لا جَرَمَ لآتينك، ولا جرمَ قد أحسنت. وكذلك فسّرها المفسرونَ بمعنى الحقِّ، وأصلها من (جرمت) أي: كسبْتُ الذنبَ وجَرَّمْتُه. وليس قول من قَالَ إنّ جَرَمت كقولك: حَقُقت أو حُقِقت بشيء وإنَّما لبس على قائله قول الشاعر: [الكامل]

---

(1) ينظر: معاني القرآن: الفراء:٢٩٩/١، و الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري :٢٣٩/١، لسان العرب: (جَرَمَ) ٩٢/١٢، و الدر المصون : ١٨٨/٤، و البحر المحيط: ١٥٥/٤، وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره : ٥١.

(2) ينظر البحر المحيط: ٤/ ١٥٥.

(3) ينظر: الدر المصون: ١٨٨/٤.

(4) معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٠/٣.

(5) إعراب القرآن : ١٦٥/٢.

(6) كتاب سيبويه: ١٣٨/٣ ، وينظر: التذييل والتكميل: ٩١/٥.

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَة طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَها أَنْ يَغْضَبوا[1]

فرفعوا (فزارة) قالوا: نجعل الفعل لفزارة كأنَّه بِمنزلة:(حُقَّ لَهَا) أو (حَقَّ لها) أنْ تغضب، وفزارة منصوبة فِي قول الفراء أي جَرَمَتهم الطعنةُ أن يغضبوا))[2].

يظهر ممَّا تقدّم أنَّ الرأي الراجح هو أنَّ (جَرَمَ) يتعدى لواحد بنفسه، ولاثنين بهمزة التعدية، إجراءً له مجرى كسب؛ لأنَّه بمعنى الكسب، وهو الخسران، وهذا وارد في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي.

(1) ورد البيت في كتاب سيبويه لرجل من فزارة: ١٣٨/٣، وفي شرح أبيات سيبويه للسيرافي ذكر لأبي أسماء بن الضريبة ، أو لعطية بن عفيف:١٣٤/٢، وفي لسان العرب:٩٣/١٢، وله أراهم رفقتي، وبلا نسبة في المقتضب:٣٥٢/٢ ، وفي معاني القرآن وإعرابه: ٤٦/٣ ، والتذييل والتكميل:٩١/٥.

(2) معاني القرآن: ٢/ ٨ ـ ٩.

تَعدّي (رَأَى الحِلميَّةِ) لاثنينِ إجراءً لَها مُجرى (رَأَى العِلميةِ) :

ذكر أبو حيان إلى أنَّ (رأى الحلمية) قد تجري مجرى أفعال القلوب إذ يقول: ((ورأى الحلمية جرت مجرى أفعال القلوب في جواز كون فاعلها ومفعولها متّحدي المعنى، فأراني فيه ضمير الفاعل المستكن، وقد تعدى الفعل إلى الضمير المتصل وهو رافع للضمير المتصل، وكلاهما لمدلول واحد))[1].

وذكر السّيوطي أنَّ العرب ألحقوا (رأى) الحلمية بـ(رأى) العلمية ؛ فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبتهما على أنهما مفعولين؛ إجراءً لها مجراها في أنَّ كلًا منهما إدراك بالباطن[2] . ومنه قوله تبارك وتعالى:﴿ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾ [سورة يُوسُف: من الآية:٣٦] ففي قوله: (أراني) ضمير الفاعل، وقد تعدى إلى الضمير المتصل، إجراءً لـ (رأى) الحلمية مجرى (رأى) العلمية، فيجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى [3].

فقد أُعمل مضارع (رَأَى) الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بـ(علم) ذات المفعولين وما جرى مجراها، وهذا يعني: أنَّ (رأى) الحلمية تتعدى إلى مفعولين كـ (علم) لكونها مثلها في أنَّها إدراك بالحس الباطن خلافًا لمنْ منع تعديها إلى اثنين، وجعل ثاني المنصوبين حالًا[4] ، ويَردُّ قولَهم وقوعُه معرفةً كقول عمرو بن أحمر الباهلي:[الوافر]

أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالَا[5]

نصب بها اسمين معرفتين، هما مبتدأ وخبر في الأصل، فـ(الهاء والميم) مفعول أول، و(رفقتي) مفعول ثانٍ، كما يفعل بـ (رأى) بمعنى علم وبمعنى ظن[1].

---

(1) البحر المحيط: ٢٧٥/٦ ، وينظر: إعراب القرآن وبيانه: أحمد مصطفى درويش: ٤٩٣/٤.
(2) ينظر: شرح التسهيل:٨٣/٢ ، والتذييل والتكميل:٤٤/٦ ، وتمهيد القواعد:١٤٧٥، وشرح التصريح:٣٦٥/١.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٦١٢.
(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٦٥/١، وهمع الهوامع: ٥٤٥/١.
(5) ديوان عمرو بن أحمر الباهلي:١٣٨، وينظر: لسان العرب:٢٨٩/٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل:٨٣/٢ ، و المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٥٦٥/١ ، وشرح ابن عقيل:٥٣/٢.

من الواضح أنَّ (أرى) في قوله: (أراني) تعدّت لمفعولين إجراءً للحلمية مجرى العلمية، وقد ذكر ذلك السمين الحلبي بقوله:((و (أراني) هنا متعديةٌ لمفعولين عند بعضِهم إجراءً للحُلُميَّة مجرى العِلْمِيَّة، فتكون الجملة مِنْ قوله: (أَعْصِرُ) في محلِّ المفعول الثاني، ومَنْ منع كانت عنده في محل الحال. وجرت الحُلُمية مَجْرى العِلْمية أيضاً في اتِّحاد فاعلها ومفعولِها ضميرين متصلين))[٢].

وممّا يُحتَملُ فيه إجراء (رأى) الحلمية مجرى العلمية ، قوله تعالى :﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: من الآية:٤] وفيه وجهان، **أحدهما:** أنّ (رأيت) من الرؤيا أي: المنام، وهي تنصب مفعولين: المفعول الأول (هاء الغيبة) ، و(ساجدين) المفعول الثاني[٣]، **والثاني:** أنّها من الرؤية البصرية ، وأنّ (ساجدين) حال [٤]. ولا يصحُّ هنا حمل الفعل على معنى البصرية، إذ ينقضه قوله تعالى:﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا ۖ﴾ [سورة يوسف: من الآية:٥]، على أنَّ ما رأى يوسف . عليه السلام . من سجود الكواكب له، وسجود الشمس والقمر إنَّما كان رأى ذلك في المنام، وينقضه أيضًا ، قوله تعالى:﴿ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ۖ﴾ [سورة يوسف: من الآية :١٠٠][٥]. ((وقوله: (رُؤْياكَ) من الرؤيا التي هي مصدر رأى الحلمية الدالة على ما وقع للإنسان في نومه، أما رأى البصرية فيقال في مصدرها الرؤية)) [٦].

ومما ينبغي أنْ يُلحق بـ (أعلم وأرى) (أرى الحُلمية) كما في قوله تعالى:﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ﴾ [سورة الأنفال: من الآية: ٤٣]، قيل: ((فإنَّه قد ثبت إجراء

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل:٦/٤٥، وشرح التصريح:١/٣٦٦.
(٢) الدر المصون: ٦/ ٤٩٥ ، و ينظر:جامع الدروس العربية: ١/ ٣٧.
(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه:٤/ ٤٥٠ ، وإعراب القرآن: الدعاس:٢/ ٧٨.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٢٢، و الجدول في إعراب القرآن : محمود عبد الرحيم صافي:١٢/٣٧٩.
(٥) تأويلات أهل السنة: الماتريدي: ٦/ ٢٠٧.
(٦) التفسير الوسيط: طنطاوي: ٧/ ٣١٨.

رأى الحلمية مجرى رأى العلمية)) [1]. فقوله: (يريكهم) فعل مضارع ، و(الكاف) مفعول أول، فإذا دخلت همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْها ثانياً وهو(الهاء) ،أو ثالثاً وهو (قليلًا) ؛ لأنَّ (رأى) الحلمية تنصب مفعولين بلا همزة فإذا دخلت عليها الهمزة نصبت ثلاثة[2].

ثبت إجراء (رأى) الحلمية مجرى (العلمية) إذ إنَّها تتعدّى إلى مفعولين كـ (علم) ؛ كونها إدراك في الحس الباطن ، كما أنَّ فاعلها ومفعولها ضميران متحدا المعنى ، كما تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كما تفعل رأى العلمية .

(1) شرح التسهيل: ٢/ ١٠٢.
(2) ينظر: الدر المصون: ٥/٦١٥، وإعراب القرآن وبيانه:٤/ ١٣.

إجراءُ (سَاءَ) مُجْرَى (بِئْسَ):

لقد ذكر أبو حيّان ذلك بقوله:((تُلحَق (ساءَ) بـ(بئسَ) ... ويَكثُر انجرارُ فاعلِه بالباء، واستغناؤه عن الألف واللام، وإضمارُه على وَفْق ما قبلَه...يقال:(ساءَ الرجلُ أبو لهب)، و(ساءتِ المرأةُ حمّالةُ الحطب)، و(ساءَ رجلاً هو) ، و(ساءتِ امرأةً هي) ، بإجراء ساءَ مُجرى (بئسَ)))[1].

ومن أمثلة إجراء(سَاءَ) مُجرى (بِئْس) ما جاء في قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بَِٔايَٰتِنَا ﴾ [سورة الأعراف: من الآية: ١٧٧] قال أبو حيان: (((سَاءَ) بِمَعْنَى (بِئْسَ)، وتقدّم لنا أنَّ أصلَها التعدِّي، تقول: (سَاءَنِي الشَّيْءُ يَسُوءُنِي)، ثمَّ لمَّا استعملت استعمال (بِئْسَ) بُنِيَت على(فِعْلَ) وجرت عليها أحكام (بِئْسَ)))[2].

وذهب ابن عطية في قوله تعالى:﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: إلى١٣٦] أنَّ المعنى: ((كأنَّه قال: (ساء الذي يحكمون)، ولا يتجه عندي أن يجري هنا (ساءَ) مجرى (نِعْمَ وبئس) ؛ لأنَّ المفسر هنا مضمر ولا بد من إظهاره باتفاق من النحاة، وإنَّما اتجه أنْ تجري مجرى (بئس) في قوله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ ﴾؛ لأنَّ المفسر ظاهر في الكلام))[3]. وردَّ أبو حيان قولَ ابن عطية بقوله: ((بل إذا جرى(سَاءَ) مُجْرى (نِعْمَ وَبِئْسَ) كان حكمها و حكمهما سواءً، لا يختلف في شيءٍ البتة من فاعلٍ مضمرٍ، أو ظاهرٍ وتمييز، إلا خلافًا في جواز حذف المخصوص بالمدح والذم والتمييز فيها لدلالة الكلام عليه ، فقوله: لِأَنَّ المفسّر هنا مضمر ولا بُدَّ من إظهاره ـ باتفاق النحويين ـ إلى آخره ، كلام ساقط ودعواه الاتفاق مع أنَّ الاتفاق خلاف ما ذكر))[4].

---

(1) التذييل والتكميل: ١٠/ ١٤٢.
(2) البحر المحيط: ٥/ ٢٢٦.
(3) المحرر الوجيز: ٢/ ٣٤٩.
(4) البحر المحيط: ٦٥٦/٤.

أمَّا في قوله تعالى:﴿ وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ ﴾ [سورة الأنعام: من الآية:٣١]، قال ابن عطية: ((وساءَ فعل ماض وما فاعلة به كما تقول ساءني أمر كذا، ويحتمل أنْ تجري ساءَ هنا مجرى بئس، ويقدر لها ما يقدر لـ (بئس) ، إذ قد جاء في كتاب الله: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ ﴾))[1].

وقد استُعملت(سَاءَ) استعمال (بِئْسَ) ، وجرت عليها أحكامها[2]، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾ [سورة النساء: من الآية:٣٨]، فقد جرت (ساء) مجرى (بئس) في قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ فنصبت ما بعدها وهو (قرينًا)؛ لأنَّ بناء (نِعْمَ وبِئْسَ) ونحوهما يتطلّب نصب ما بعدهما من النكرات، ورفع ما وليهما من المعارف غير الموقتة ، وما أضيف إلى تلك المعرفة ، وما أضيف إلى النكرة، يكون فيه الرفع والنصب جائزينِ[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ ، وقوله سبحانه في آية أخرى:﴿ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [سورة النساء: من الآية: ٢٢]، يقول السمين الحلبي: ((في (ساء) احتمالان أحدهما: أنها نُقِلَتْ إلى الذمِّ فجرت مجرى (بئس) ويترتب على جريانها مجرى (بئس) أنْ يكون جامدًا، وأنْ يكون فيه ضمير فاعل له، مفسر بالنكرة المنصوبة بعده على التمييز أي : (فساء قرينا هو)، و(هو) عائد إمّا على (الشيطان) وهو الظاهر، وإما على(من).والثاني : أنها لم تجرِ مجرى (بئس)، بل هي على بابها؛ فهي متعدية، ومفعولها محذوف ، و(قرينًا) منصوب على الحال أو على القطع، والتقدير : فساءه، أي : فساء الشيطانُ مصاحبه))[4] .

([1]) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٨٤.
([2]) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٢٦/٥.
([3]) ينظر: معاني القرآن : الفراء: ٢٦٧/١.
([4]) الدر المصون: ٦٧٩/٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب : ٦/ ٣٨٠، وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره : ٥٨ .

ويعلق السمين الحلبي على ذلك قائلا :((ومِمَّنْ ذهب إلى أنَّ (قريناً) منصوبٌ على الحالِ ابنُ عطية، ولكن يحتمل أنْ يكونَ قائلاً بأنَّ (ساء) متعديةٌ، وأنْ يكونَ قائلاً برأي الكوفيين، فإنهم ينصبون ما بعد نعم وبئس على الحال))[1].

يبدو لي أنَّ إجراء (سَاءَ) مجرى (بِئْس) مطردٌ ، إذ وردت نصوصٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، تجري فيها (سَاءَ) مُجرى (بِئْس) فتأخذ حكمها فتنقل إلى الذم ، وهذا يقتضي أنْ تكون جامدة ، وأنْ يكون فيها ضمير فاعل لها، مفسر بالنكرة المنصوبة بعدها على التمييز.

(1) الدر المصون: ٦٧٩/٣.

إجراءُ (قَدَّرَ) مُجرى (عَلِمَ) في التعليقِ :

من مواقع كسر همزة (إنَّ) أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلّق عنها باللّام، فإذا أُدخلت اللام؛ علّقت العاملَ، وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيتَ بالمكسورة، نحو: (علمتَ أَنَّ زيدًا لقائمٌ) فإنْ لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمتَ أنَّ زيدًا قائمٌ[1].

وفي قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ [سورة الحجر: الآية:٦٠]، ذهب الزجاج إلى أنَّ المعنى: ((علمنا أنَّها لمن الغابرين))[2]. وفي كسر همزة (إنَّ) وجهان: أحدهما: ما ذهب إليه الزمخشري: من جواز تعليق (قَدَّرَ) عن العمل[3]. و الثاني: ما ذهب إليه البيضاوي وهو أنَّ (قَدَّرَ) بمنزلة (قَالَ)، إذْ قال:((ويجوز أنْ يكون (قَدَّرْنا) أجري مجرى (قُلْنَا) ؛ لأنَّ التقدير بمعنى القضاء قول، وأصله جعل الشيء على مقدار غيره وإسنادهم إياه إلى أنفسهم. وهو فعل الله سبحانه وتعالى لما لهم من القرب والاختصاص به))[4]. والقولان محتملان، إلّا أنَّ الأول منهما يُشكل من جهة أنَّ التعليق خاص بأفعال القلوب ، نحو: (علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ) ، و(قَدَّرَ) ليست من أفعال هذا الباب .

ويجيب الزمخشري عن ذلك بقوله: ((فإن قلت: لم جاز تعليق فعل التقدير في قوله: ﴿ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾، والتعليق من خصائص أفعال القلوب؟ قلت: لدلالة فعل التقدير على معنى العلم؛ ولذلك فسر العلماء تقدير الله أعمال العباد بالعلم. فإن قلت: فلم أَسندَ الملائكة فعل التقدير إلى أنفسهم – وهو لله وحده– ، ولم يقولوا: قدّر الله؟ قلت: لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم))[5].

---

(1) ينظر:شرح المفصل:٥٣٨/٤، وشرح ابن عقيل:٣٥٤/١.
(2) معاني القرآن وإعرابه: ١٨١/٣ ، وينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣٠/٤.
(3) الكشاف: ٥٨٢/٢ ،وينظر: الدر المصون: ١٧٠/٧، واللباب في علوم الكتاب: ١١/ ٤٧٤.
(4) أنوار التنزيل:٣،٢١٤، وينظر: البحر المديد: ٣/ ٩٦.
(5) الكشاف:٥٨٢/٢،وينظر:البحر المحيط: ٤٨٧/٦ ، واللباب في علوم الكتاب: ٤٧٤/١١.

قال أبو حيان:((كُسِرت (إنَّها) إجراءً لفعل التقدير مجرى العلم ؛ إما لكونه بمعناه، وإما لترتبه عليه، وأسندوا التقدير إليهم ، ولم يقولوا: قدّر الله ؛ لأنَّهم هم المأمورون بإهلاكهم))[1]. والجوابان متقاربان في الجملة، ومتفقان على أنَّ (قَدَّرَ) يسري عليها في الآية ما يسري على (عَلِمَ) من جواز التعليق عن العمل.

ويرى السمين أنَّ إجراء فعل التقدير مجرى العلم لا يصح علةً لكسر همزة (إنَّ)، وإنَّما يصح علةً لتعليق الفعل قبلها، أما العلة في كسرها فهي وجود اللام في خبرها، و لولاها لفتحت ،إذ يقول: ((وهذا لا يَصِحُّ علةً لكسرِها، إنما يَصْلُحُ علةً لتعليقِها الفعلَ قبلها، والعلةُ في كسرِها ما قَدَّمتُه في وجود اللام ولولاها لفُتِحَت))[2].

والحق أنَّ اللَّام هي الموجبة لتعليق الفعل أيضاً؛ لأنَّ لام الابتداء لها صدر الكلام وماله صدر الكلام يمنع ما قبله أنْ يعمل فيما بعده ، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرُتبَتُها التقديم على (إنَّ)، والمعنى:(قَدَّرْنَا إِنَّها لَمِنَ الغابرِينَ)، ومثلها اللام في قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [سورة المنافقون: من الآية:١].

(1) البحر المحيط: ٦/ ٤٨٧.
(2) الدر المصون:١٧٠/٧، وينظر: الكشاف:٥٨٢/٢، واللباب في علوم الكتاب :٤٨٧/٦.

إجراءُ (قَضَى) مُجرى القَسمِ:

قضى في اللغة على ضُروبٍ كلّها ترجِع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه، ((قَضَى يَقضي قَضاءً وقَضيّةً أي حكم. وقَضَى إليه عهداً معناه الوصية،...أي أتى وانقَضَى الشيء وتَقَضَّى أي فني وذهب))[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: ٢] ، معناه ثُمَّ حَتَمَ بعد ذلك فأتمَّه، ومنه: الأمر وهو قوله:﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [سورةالإسراء: من الآية: ٢٣] معناه أمر إلا أنَّه أمرٌ قاطع حتم [2].

وجاء القضاء بمعنى القسم، في قوله تعالى:﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ وَلَتَعۡلُنَّ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [سورة الإسراء: الآية: ٤]، هذا ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: "و﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جواب قسم محذوف ، ويجوز أنْ يُجرى القضاء المبتوت مُجرى القسم، فيكون ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جوابا له، كأنَّه قال: وأقسمنا لتفسدن[3]. قال ابن جزّي في قوله ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾: ((هذه الجملة في موضع جواب قضينا ، إذا كان من القضاء والقدر؛ لأنَّه جرى مجرى القسم))[4]. وقيل:((في قوله (لَتُفْسِدُنَّ) جواب قسمٍ محذوف تقديره: والله لتُفسدُنَّ في الأرْضِ مَرَّتينِ ، وهذا القسم مؤكدٌ لمتعلق القضاء. ويجوز أن يكون ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جواباً لقوله: (وقَضيْنَا)؛ لأنَّه بمعنى القسم، ومنه قولهم: (قضَاءُ الله لأفعلنَّ) فيُجرُون القضاء ، والنَّذرَ مجرى القسمِ، فيُتلقَّيان بما يُتَلقَّى به القسم))[5].

---

(1) معجم العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي:١٨٥/٥، وينظر: مجمل اللغة :٧٥٧
(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٣٠/٢،و إعراب القرآن: النحاس: ٢٦٥/٢.
(3) الكشاف: ٦٤٩/٢ ، وينظر: إعراب القرآن وبيانه : ٥/ ٣٩١.
(4) التسهيل لعلوم التنزيل: ٤٤١/١.
(5) اللباب في علوم الكتاب: ١٢: ٢٠٩.

كذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[سورة البقرة: من الآية: ١١٧] ،ذهب أبو عبيدة في قوله: قَضَىٰٓ أَمۡرٗا﴾ إلى أنَّ المعنى:(أَحْكَمَ أمرًا))[١]. وجعل منه قول أبي ذؤيب: [الكامل]

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُوْدَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أو صَنَعَ السَّوَابِغَ تُبَّعُ[٢]

((أي أحكم عملهما، فرفع (فيكون)؛ لأنَّه ليس عطفا على الأول، ولا فيه شريطة فيجازى، إنّما يخبر أن الله تبارك وتعالى إذا قال: كن، كان))[٣].

يظهر مما تقدم أنَّ القضاء الإحكام ، وهو انقطاع الشيء وتمامه ، القضاء المبتوت أو المحتوم يمكن أنْ يُجرى مجرى القسم ، فقوله: ﴿قضينا﴾ بمعنى أقسمنا على تقدير جواب قسم محذوف ؛ لأنَّه بمعنى القسم .

(١) ينظر: مجاز القرآن: ١/ ٥٢.
(٢) ديوان أبي ذؤيب الهذليّ:١٧٢، وينظر:مجاز القرآن: ٥٢/١، وسر صناعة الإعراب:٧٦٠/٢، وشرح المفصل:٢٥٣/٢، ومسرودتان: درعان ، والسرد: هو الخرز أو النسج، أي :قد نسجت حلقاتهما نسجًا محكمًا، وذُكرت(ماذِيَّتان) بدل من (مسرودتان)والصَّانع: الحاذق بالعمل، داود: نبي الله ـ عليه السلام ـ وتُبَّع: اسم لكل ملك من ملوك حمْيَر، ينظر: تفسير الطبري:٥٤٢/٢، وتفسير القرطبي:٨٧/٢.
(٣) مجاز القرآن: ١/ ٥٢.

إجراءُ (قَعَدَ) مُجرى (صَارَ):

ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (قَعَدَ) تُستعمل استعمال (صَارَ)، ونُسِبَ هذا القول إلى الفراء، وهو ظاهر مذهبه في كتاب معاني القرآن، إذ يقول:((سمعتُ العرب تَقُولُ: قَعَدَ يشتمني، وأقبلَ يشتمني))[1].

وقيل:((قعد لا يألو حاجةً إلّا قضاها، بمعنى: صار))[2]. ونُسِب هذا للكسائي [3]. وخالفهم في ذلك البصريون؛ فقد ذهبوا إلى أنّ(قَعَدَ) ليست من أخوات (كَانَ)، وأنّ إجراءَها مجرى (صَارَ) لا يطَّرد[4].

وذهب الزمخشري إلى ما ذهب إليه الفراء بقوله: ((وقد اتُّسِع في (قَعَدَ) و (قَامَ)حتى أجريا مجرى (صَار)))[5]. وما ذهب إليه لا يتّسق مع ما يراه البصريون، إذ يرى الزمخشري أنّ (قَعَدَ) تجري مجرى (صَارَ) فيُنصب ما بعدها على أنَّه خبر، وهو بذلك ذهب مذهب الكوفيين، وعدّ من ذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورٗا ﴾ [سورة الإسراء: الآية:٢٩].

ويعضدُ السمين الحلبي ما ذكره الزمخشري بقوله:((وهذا الذي ذكره الزمخشري صحيح من كون (قَعَدَ) يكون بمعنى صارَ))[6]، ومنه قول العرب : (قَعد فلان أميرًا بعد أنْ كان مأمورًا) أي صار[7]. ولعلّ مما يعضُد قول الزمخشري أيضًا ما ورد عن العرب من نحو قولهم :(أَرْحَفَ شَفْرْتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنّهَا حَرْبَة) أي : صارت[8].

---

(1) ٢٧٤/١.
(2) شرح التسهيل:١/ ٣٤٨، ينظر: الذييل والتكميل:٤/ ١٦٤، وتمهيد القواعد : ١١٠٧/٣.
(3) ينظر: شرح التسهيل:١/ ٣٤٨، والذييل والتكميل:٤/ ١٦٤، وتمهيد القواعد: ١١٠٧/٣.
(4) ينظر: الكشاف:١/ ٤٠٩،والبحر المحيط: ٣/ ٣٢٧، والدر المصون:٣/ ٣٧٩.
(5) الكشاف:٤٠٩/١، وينظر: الدر المصون: ٣٧٩/٣.
(6) الدر المصون: ٣٨٠/٣.
(7) ينظر المصدر نفسه .
(8)ينظر: تهذيب اللغة:١٣/٥،والكشاف:٦٥٧/٢،ولسان العرب:٣٦٣/٣، ١١٤/٩والبحر المحيط: ٣٠/٧.

وذكر الأشموني(ت٩٠٠هـ) أنَّ (قَعَدَ) واحد من أفعالٍ عشرةٍ تُستعمل استعمال (صَارَ)، إذ قال: ((مثل (صَارَ) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة ؛ وهي آضَ ، ورَجَعَ ، وعَادَ ، واسْتَحَالَ ، وقَعَدَ ،وحَارَ، وارْتَدَّ ، وتَحَوَّلَ ، وغَدَا، ورَاحَ))[1].

بعد البحث والتدقيق في كتب النحو ، وكتب اللغة ، وكتب علوم القرآن ، وكتب التفسير؛ تبيّنَ أَنَّ أغلب النحويين الكوفيين ، وبعض البصريين ، ذهبوا إلى أنَّ (قَعَدَ) يجرى مجرى (صارَ) إذا كان بمعناه، ويستعمل استعماله فيُنصب ما بعده على أنَّه خبر، وهذا الأمر مستعمل في القرآن الكريم ، وعليه لغة العرب .

(1) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٢٢/١، وينظر: إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره:٣٩.

إجراءُ (كَتَبَ) مُجرى (القَسمِ):

استُعمل(كَتَبَ) بمعنى (أقْسَمَ) والقرينة هي الجواب: (كتب)، أو (قضى)، أو (حكم) بمعنى (أقْسَمَ)، فيجرى بذلك مجرى القسم كما أُجري (عَلِم)[1].

ذهب الفراء إلى أنَّ (كَتَبَ) في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ ﴾ [سورة المجادلة: من الآية:٢١] جرى مجرى (قال) إذ يقول: ((وقوله:﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ ﴾، الكتاب: يجرى مجرى القول، تدخل فِيهِ (إِنَّ)، وتستقبل بجواب اليمين ؛ لأنَّك تجد الكتاب قولًا فِي المعنى ، كُنِّي عَنْهُ بالكتاب، كما يكنّى عن القول: بالزعم، والنداء، والصياح، وشبهه))[2].

قال أبو البقاء العكبري: ((وقيل: هو جواب(كَتَبَ) ؛ لِأَنَّهُ بمعنى(قَالَ))) [3]. وردَّه السمين الحلبي بقوله: ((وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ (قال) لا يَقْتضِي جوابًا ، ... ويجوزُ أَنْ يَكون (لأَغْلِبَنَّ) جوابَ قسمٍ مقدرٍ، وليس بظاهر))[4]. ويذهب السمين إلى جواز إجراء (كَتَبَ) مُجرى القسم ، إذ يقول: ((يجوز أَنْ يكونَ (كَتَبَ) جرى مجرى القسم فأُجيبَ بما يُجاب به))[5]. فظاهر كلام السمين أنَّه يرفض أنْ يكون (كَتَبَ)، بمعنى (قال) ، وإنّما يُجريه مجرى القسم.

أمّا في قوله تعالى:﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [سورة الأنعام: من الآية: ١٢]؛ فقد قيل: نصب لام {لَيَجْمَعَنَّكُمْ}؛ لأنَّ معنى (كَتَبَ) هنا (أقسم) ، كأنَّه قال: (واللهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، فقوله: (كَتَبَ اللَّهُ) . أي: فرضَ اللهُ القتالَ وأوجبه، واقسم عليه ليجمعنَّكم، فاللام جواب القسم، مثل (إنَّ) في قوله تعالى:﴿ لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [سورة الحجر :الآية:٧٢] [6].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب:٥٣٢.
(2) معاني القرآن: الفراء: ١٤٢/٣.
(3) التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٤/٢.
(4) الدر المصون: ١٠/ ٢٧٤.
(5) المصدر نفسه .
(6) ينظر: معاني القرآن : الأخفش:٢٩٣/١، و إعراب القرآن :الباقولي: ٩٦٠/٣.

وهذا ما بينه أحمد درويش بقوله:((قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ﴾ (اللام) جواب للقسم المحذوف المفهوم من قوله:﴿ كتب على نفسه ﴾ ، كأنَّه أقسم على ذلك، وجملة يجمعنَّكم لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها جواب للقسم))[1] .

وفي قوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [سورة البقرة:من الآية:١٨٣] ، قيل: جاء(كتب) في هذا الموضع بمعنى (أمر)، ولعل تعدية (كتب) بـ (على) أساغ معنى الأمر والفرض[2].

أمّا في قوله تعالى : ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾[سورة المائدة: من الآية: ٢١] ، قال الطبري:((ويعني بقوله:﴿ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ التي أثبت في اللوح المحفوظ أنها لكم مساكن ومنازل دون الجبابرة التي فيها))[3]. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ (كَتَبَ) قد يُنزّل منزلة (قَسَمَ) بقوله: ((كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ، قسمها لكم وسماها، أو خط في اللوح المحفوظ أنها لكم))[4]. وقد قيل: ((إنَّ الألفاظ التي جرت في كلام العرب مجرى القسم حتى أجيبت بجوابه تستعمل على ضربين: أحدهما: أن تكون كسائر الأخبار التي يقسم بها فلا تجاب كما لا تجاب الأخبار. والآخر: أن يجرى مجرى القسم فتجاب كما يجاب القسم))[5].

وقيل إنَّها جاءت بمعنى (وهب)، وذكر النيسابوري ذلك بقوله: ((قال ابن عباس كانت هبةً ثم حرمها عليهم بشؤم تمردهم وعصيانهم))[6].

([1]) إعراب القرآن وبيانه: ٧٥/٣.
([2]) ينظر: مجاز القرآن:٦٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه:٢٥١/١.
([3]) تفسير الطبري: ١٦٩/١٠.
([4]) الكشاف: ٦٢٠/١.
([5]) إعراب القرآن: الباقولي: ٩٦٠/٣.
([6]) غرائب القرآن ورغائب الفرقان :٥٧٤/٢.

يتضح أنَّ (كَتَبَ) لها استعمالات عدة، بحسب المعنى الذي تدل عليه، فقد تجرى مجرى (القَسَم) فتجاب بما يُجاب به القسم، وهذا ظاهر فيما ورد من شواهد قرآنية، وقد تتضمن معنى القضاء، أو الحكم أو الأمر وذلك تبعًا للسياق، إذ تبقى الكلمة سارحة في معانيها العديدة أو مُعطياتها أو أبعادها أو مدلولاتِها المختلفة، حتى يظهر من السياق مُرجح يحملها على معنى من المعاني بدليل يَعضِده أو يجعله راجحًا، والذي يعنينا هنا أنَّها جرت مجرى القسم في القرآن الكريم.

إِجراءُ (نَادَى) مُجرى القَوْلِ:

يرى ابن مالك أنَّه: ((لا يُلْحَق في الحكاية بالقول ما في معناه، بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين، وقد يغني القول في صلةٍ وغيرها عن المحكي لظهوره، والعكس كثير. والمراد بما في معنى القول النداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان: أحدهما: أن يقدّر قول يكون به المقول محكيا. والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين))[1].

في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [سورة الأنبياء: الآية: ٨٣] ، قال الزمخشري: ((أي: ناداه بأنِّي مسني الضُّرُّ. وقرئ: إنِّي ، بالكسر على إضمار القول ، أو لتضمن النداء معناه)) [2]. فالذين قالوا بإضمار القول هم البصريون، والتقدير: (نادى ربه فقال) وهذا يشكل من جهة فتح همزة (أنَّ) في قوله: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ ، وذهب الكوفيون إلى إجراء النداء مُجرى القول ، وفتح همزة (أنَّ) ينسجم مع مذهبهم ، وهذا ما ذكره السمين الحلبي بقوله: ((فمذهبُ البصريين إضمارُ القولِ أي: نادى فقال: إنّي. ومذهبُ الكوفيين إجراءُ النداءِ مُجرى القول))[3].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ [سورة طه: الآية:١١] ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ ﴾ [سورة طه: من الآية : ١٢]، قال البيضاوي (ت٦٨٥هـ) : ((﴿ نُودِيَ يَا مُوسَى﴾ ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ فتحه ابن كثير وأبو عمرو، أي: (بأنِّي) وكسره الباقون بإضمار القول أو إجراء النداء مجراه، وتكرير الضمير للتوكيد والتحقيق))[4].

---

(1) شرح التسهيل: ٢/ ٩٦.
(2) الكشاف: ٣/ ١٣٠، وينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥٨/٤.
(3) الدر المصون: ١٨٩/٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب :٥٦٥/١٣.
(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٤/ ٢٤.

أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ﴾ [سورة ص: الآية: ٤١] ، فقد ذكر السمين: ((وقوله: ﴿أَنِّي﴾ جاء به على حكاية كلامه الذي ناداه بسببه ولو لم يحكه لقال: إنَّه مَسَّه لأنَّه غائبٌ. وقرأ العامَّةُ بفتح الهمزة على أنَّه هو المنادى بهذا اللفظِ ، وعيسى بن عمر بكسرِها على إضمار القولِ، أو على إجراء النداء مُجراه))[1].

وفي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ [سورة الأعراف: من الآية: ٤٤]، ذهب ابن عاشور إلى جواز كونه معطوفًا على قوله:﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [سورة الأعراف : من الآية : ٤٣] فعطف القول الأول على القول الثاني، إذ إنَّ حكاية قولهم تنبئ عن بهجتهم بما تمتعوا فيه من النعيم، ثم حكي ما يقولونه لأهل النار عندما يشاهدونهم وهم يعذبون[2].

يظهر ممَّا تقدّم أنَّ النداء يُلحقُ بالقول ؛ لأنَّه في معناه ، فيحكى المقول بما قبله إجراءً له مجرى القول دون الحاجة إلى تقدير ، وهذا مذهب الكوفيين ، وفتح همزة (أنَّ) ينسجم مع مذهبهم.

(1) الدر المصون: ٣٨٠/٩.
(2) ينظر: التحرير والتنوير: ٨/ ١٣٥.

إجراءُ (نَبَّأَ) مُجرى (أَعْلَمَ):

إنَّ تعدي (أعلم، وأرى) إلى ثلاثةٍ مُجْمَعٌ عليه بين النحويين، وألحق سيبويه بهما (نَبَّأَ)، ولمْ يُجوِّز الاقتصار على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة[1]. وقيل: لا تُلحق (نَبَّأَ)، فإن ادُّعِيَ سماع، فقد أُجيب بأنَّه من باب النصب لإسقاط حرف الجر، كما حكى سيبويه: نُبِّئتُ زيدا، وقال: يريد: نبئت عن زيد. وكما قال تعالى:﴿ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾ [سورة التحريم : من الآية:٣] وقدر: من أنبأك بهذا[2]. وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر:

نُبِّئْتُ عَبْدَ اللهِ بِالجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَئِيمًا صَمِيمُهَا[3]

قال ابن مالك:((أي: نُبِّئت عن عبد الله، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت، فدلَّ ذلك على أنَّ تقدير حذف حرف الجر بعد (نَبَّأَ) راجح عنده ؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين شيء معنى غيره ، وأيضًا : فإنَّ النصب لحذف حرف الجر بعد (نَبَّأَ) مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب: نُبِّئت زيدًا، مقتصرا عليه. وبعد (أنْبَأَ) في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ﴾ ، ولمْ يَثبت الإجراء مجرى (أعلم) إلّا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى)) [4].

قيل إنَّ الأصل في (نَبَّأَ وأنْبَأَ) أنْ يتعديا لاثنين ، إلى واحد بنفسهما ، وإلى الثاني بحرف الجر، ويجوز حذفه فتقول: (نَبَّأتُ به) و(نَبَّأنِيه)[5]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ ﴾ [سورة التحريم: من الآية:٣] ، إذ تعدى (نبّأَ) هنا لاثنين، وقد يُحذَفُ المفعول الأول للدلالة عليه ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ ﴾[سورة التحريم: من الآية:٢] ، فقد تعدَّى لاثنين، حُذِفَ الأول، والثاني مجرورٌ بالباء؛ وتقدير الكلام : نَبَّأت

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٤١/١ ، وتوضيح المقاصد: ٥٧٣/١.
(2) ينظر: كتاب سيبويه:٣٩/١ ـ ٤١، وسرح التسهيل: ١٠٠/٢ ـ ١٠١.
(3) البيت للفرزدق ، وهو من الطويل، ولم أعثر عليه في الديوان ، ينظر:كتاب سيبويه:٣٩/١، وشرح أبيات سيبويه/٢٨٣/١، والتذييل والتكميل:١١٠٥/٢، وتمهيد القواعد:١٥٥٧/٣.
(4) شرح التسهيل:١٠١/٢.
(5) ينظر: تمهيد القواعد: ٣/ ١٥٢٨ .

به غيرَها، وقد يُحْذَفُ الجارُّ تخفيفًا، كقوله تعالى:﴿ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ ﴾ [سورة التحريم: من الآية:٣]، ذَكَرهما وحَذَفَ الجارَّ[١].

ذهب العكبري إلى أنَّ (نَبَّأَ) قد يدلُّ على معنى (أَعْلَمَ) فيتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل وذلك في قوله تعالى:﴿قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ ﴾ [سورة التوبة: من الآية: ٩٤] إذ قال: ((هذا الفعل قد يتعدّى إلى ثلاثة، أَوَّلها (نَا) والاثنان الآخران محذوفان تقديرهما: (أخبارًا من أخباركم مثبّتة)، و (من أَخباركُم): تنبيهٌ على المحذوف وليست (مِنْ) زائدة ؛ إذ لو كانت زائدة ، لكانت مفعولًا ثانيًا، والمفعول الثالث محذوف ، وهو خطأٌ؛ لأَنَّ المفعول الثاني إذا ذُكِر في هذا الباب لزم ذكر الثالث))[٢].

نخلص من هذا إلى إنَّ (نَبَّأَ) في قوله تعالى:﴿قَدۡ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنۡ أَخۡبَارِكُمۡۚ ﴾ فيها وجهان، **أحدهما:** أنَّها المتعديةُ إلى مفعولين أولهما (نا) **والثاني:** قوله (مِنْ أخباركم)، وعلى هذا ففي (مِنْ) وجهان، **أحدهما:** أنها غيرُ زائدةٍ، والتقدير: (قد نَبَّأنا اللَّهُ أخباراً مِنْ أخباركم) ، أو (جملةً من أخباركم) ، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف. **والثاني:** أنَّ(مِنْ) مزيدةٌ عند الأخفش لأنَّه لا يشترط فيها شيئاً، والتقدير: (قد نبَّأنا الله أخباركم). **والوجه الثاني** من الوجهين الأوَّلَيْن: أنَّها متعديةٌ لثلاثة كـ (أعلم) ، فالأولُ والثاني ما تقدَّم، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: (نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم كَذِباً ونحوه)[٣].

(١) ينظر: الدر المصون: ١٠/ ٣٦٤.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٥، وينظر: الدر المصون: ١٠٣/٦، و اللباب في علوم الكتاب :١٧٦/١٠.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٧٢ ، والبحر المحيط: ٥/ ٤٨٩ والدر المصون: ٦/ ١٠٣ .

لقد أُجريَ(نَبَّأَ) في قوله تعالى:﴿ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ ﴾ مجرى (أعلم) إذ كان معناه الإخبار، فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى (أعلم)، ويجوز الاقتصار على مفعول واحد وهو الأول، ولا يجوز الاقتصار على مفعولين دون الثالث[1].

يظهر عن طريق البحث في مصادر النحو والتفسير، أنَّ (نَبَّأَ) و (أَنْبَأَ) يتعديان في الأصل إلى مفعولين، وقيل قد يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ، إجراءً له مجرى (أَعْلَمَ) إذا كان بمعنى الإخبار، إذ إنَّ تقدير حذف حرف الجر بعد (نَبَّأَ) راجح؛ إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله، ولا تضمين شيء معنى غيره ، وأيضًا: فإنَّ النصب لحذف حرف الجر بعد (نَبَّأَ) مقطوع بثبوته ولمْ يَثبت الإجراء مجرى (أعلم) إلّا حيث حذف حرف الجر، فكان الحمل عليه أولى.

(1) ينظر: إعراب القرآن العظيم: المنسوب لزكريا: ٣٠٩.

إجراءُ (وَعَدَ) مُجرى (قَالَ):

يتعدى (وَعَدَ) إلى مفعولين، تَقُولُ: وَعَدتُ زِيدًا مَكانَ كذا، ويَومَ كذا[1]. ويجوز الاقتصار على أحدهما، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٌ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾ [سورة المائدة: الآية: ٩] ، ذهب الأخفش إلى أنَّ جملة ﴿لهم مغفرة﴾ مفسرةٌ ، إذ قال: ((كأنَّه فسر الوعد ليبين ما وعدهم أي: هكذا وعدهم فقال:﴿ لَهُم مَّغۡفِرَةٌ وَأَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴾))[2]. إنَّ معنى قول الأخفش : أنَّ القول لا بُدَّ له من جملةٍ تفسره ، وقد أُجري (وَعَدَ) مجرى (قَالَ) إذ فَسرته جملة﴿ لَهُم مَّغۡفِرَةٌ﴾.

وذهب الطبري إلى أنَّ المعنى: ((وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنْ يغفر لهم ويأجرهم أجرًا عظيمًا ؛ لأنَّ من شأن العرب أنْ يُصحِبوا الوعد (أنْ) ويعملوه فيها، فتركت (أنْ) إذ كان الوعد قولًا، ومن شأن القول أنْ يكون ما بعده من جمل الأخبار مبتدأً، وذَكر بعده جملة الخبر ؛ اجتزاءً بدلالة ظاهر الكلام على معناه، وصرفًا للوعد الموافق للقول في معناه ، وإنْ كان لفظه مخالفا إلى معناه، فكأنَّه قيل: قال الله: للذين آمنوا وعملوا الصالحات مغفرةٌ وأجرٌ عظيم))[3].

وأكَّد الزمخشري ذلك بقوله: ((﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأنّه قال: قدّم لهم وعدًا فقيل: أي شيءٍ وعده لهم؟ فقيل: لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم. أو يكون على إرادة القول بمعنى وعدهم وقال لهم مغفرةٌ. أو على إجراء وعد مجرى قال: لأنه ضربٌ من القول))[4].

يجوز الاقتصار على أحد مفعولي (وَعَدَ) هذا ما ذهب إليه العكبري بقوله : ((قوله تعالى: (وَعَدَ اللَّهُ): (وَعَدَ) تعدَّى إلى مفعولين: الأول: (الَّذِينَ آمَنُوا) . والثَّاني:

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٨/٧ ، ومغني اللبيب: ٥٢٦.
(2) معاني القرآن: الأخفش: ١/ ٢٧٨ ، وينظر: البحر المديد: ١٥/٢.
(3) جامع البيان: ١٠/ ٩٩ ، وينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي: ٣٤/٤.
(4) الكشاف: ١/ ٦١٣ ، و البحر المحيط: ٤/ ١٩٧.

محذوف، استُغني عنه بجملة:(لَهُم مَغْفِرَةٌ) ولا موضعَ لها من الإعراب ؛ لأنَّ (وَعَدَ) لَا يُعَلَّق عن العمل كما تُعَلَّق ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُها))[1].

وهذا ما ذهب إليه البيضاوي إذ يقول: ((إنما حُذِف ثاني مفعولي (وَعَدَ) استغناءً بقوله:(لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) فإنَّه استئناف يبينه. وقيل الجملة في موضع المفعول فإن الوعد ضرب من القول وكأنَّه قال: وعدهم هذا القول))[2].

ومن النحويين من يرى: ((إنَّما قيل: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم، في الوعد الذي وُعِدوا فكأنَّ معنى الكلام على تأويل قائل هذا القول: وعد الله الذي آمنوا وعملوا الصالحات، لهم مغفرة وأجر عظيم، [فيما وعدهم به]))[3].

ومن إجراء الوعد مجرى القول ؛ قوله تعالى:﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [سورة النور: من الآية: ٥٥]، قال الفراء: ((الْعِدَة قول يصلح فيها أنْ وجواب اليمين. فتقول: وعدتك أن آتيك، ووعدتُكَ لآتينَّكَ))[4]. ظاهر كلام الفراء أنَّه أنزل (وَعَدَ) منزلة (قَالَ) ؛لأنَّ الوعد والقول معناهما واحد[5]. وإلى هذا المعنى ذهب الزَّجَّاج بقوله: ((وإنَّما جاءت اللام ؛لأنَّ(وَعَدْته بِكَذَا أَو كَذَا) و (وَعَدْتُه لأكْرِمَنَّه) بمنزلة (قُلْتُ) ؛لأنَّ الوعدَ لا ينعقد إلّا بقول))[6]. ممّا تقدَّم يتضح أنَّ الوعدَ جاء بمعنى القول ؛ لأنَّه يصلح معه (أنْ) وجواب القسم المقرون باللام.

---

(1) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٢٥ ، وينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٤٣٢/١.
(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ١١٨.
(3) جامع البيان: ٩٩/١٠.
(4) معاني القرآن: ٢٥٨/٢ ،وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥١/٤ ،و جامع البيان: ٢٠٨/١٩.
(5) ينظر: معاني القرآن للنحّاس: ٥٥٠/٤.
(6) معاني القرآن وإعرابه: ٥١/٤ ، و ينظر: معاني القرآن للنحّاس: ٥٥٠/٤.

يرى الثعلبي في قوله تعالى:﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ إنَّما أدخل اللام بجواب القسم المضمر ؛ لأنّ الوعد قول، والتقدير: وقال الله سبحانه للَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ والله لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ، فصار بمنزلة: القول ، والمعنى :قال لهم لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ[1].

بعد البحث في آراء العلماء ؛ يتبيَّن أنَّهم رجَّحوا إجراء (وَعَدَ) مُجرى (قَالَ)؛ لأنَّه ضربٌ منه، والذي دلَّ على ذلك الجملة المفسرة للوعد بعده التي تبيّن ما وُعدوا به، وقد استغني بها عن ثاني مفعولي (وَعَدَ) ، إذ يمكن الاقتصار على أحد مفعوليه، كما يمكن أنْ تصلح معه (أنْ) وجواب القسم.

(1) ينظر: الكشف والبيان عن تقسير القرآن: ١١٤/٧ ، والهداية إلى بلوغ النهاية: ٥١٤٣/٨.

إِجراءُ (يَأْبَى) مُجرى النَّفِي في الاسْتِثْنَاءِ:

الِاسْتِثْنَاء إِخْرَاج بعض من كل بِمَعْنى إِلَّا ، أي إخراج البعض مما دخل فيه غيره، أو إدخال شيء فيما خرج منه غيره ؛ والاسم المستثنى من ضمن المستثنى منه[1].

ينقسم الاستثناء على نوعين: تام ومفرّغ. **الاستثناء التّامّ هو:** أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو: (قامَ القومُ إلّا زيدًا) .

والاستثناء المفرّغ هو: أن يكون المخرج منه مقدّرًا في قوّة المنطوق به، نحو: (ما قامَ إلاّ زيدٌ) ، التّقدير: ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ[2].

من شروط ترك المستثنى منه، وتفريغ عامله لما بعد (إلاّ) وجود نفي صريح، أو مؤول، فمثال النفي الصّريح قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُۚ﴾ [سورة آل عمران: من الآية: ١٤٤]، ومن النّفي المؤوّل، (زيدٌ غيرُ آكلٍ إلَّا الخُبزَ)، وقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [سورة التوبة: من الآية: ٣٢]؛ لأنَّ (يَأْبَى) بمعنى لا يريد، ومنه – أيضا – قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ٤٥]؛ لأنّ المراد بالكبيرة هنا الصعوبة، فكأنه قيل: لا يسهل إلّا على الخاشعين[3].

لا يتأتى التفريغ في الإيجاب؛ لأنَّه يؤدي إلى الاستبعاد، لا نقول: رأيت إلا زيدًا؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا، وذلك محال عادة، فأما قوله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢] فحمل (يأبى) في إفادة النفي على (لا يريد) لأنهما أي: لأنَّ(يأبى) و(لا يريد) معناهما النفي فهما بمعنى واحد، والمعنى: (لا يُريدُ اللهُ إلّا إتمامَ نورِه)، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى[4].

---

(1) ينظر: منازل الحروف للرّماني: ٧٠، و التبيين في مذهب النحويين للعكبري: ٣٣٠، واللمحة في شرح الملحة: ٤٥٧/١

(2) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٦/١ ، و إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٣٨٢/١.

(3) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢١٢٦/٥ ـ ٢١٢٧

(4) ينظر: شرح التصريح: ٥٤٠/١ .

في قوله تعالى: ﴿ وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ قيل: كَيْفَ دَخَلَتْ (إِلَّا) وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفُ نَفْيٍ؟ زَعَمَ الْفَرَّاء: ((أَنَّ (إِلَّا) إِنَّمَا دَخَلَتْ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ طَرَفًا مِنَ الْجَحْدِ، يقول: دخلت (إلّا) لأنَّ فِي (أَبَيْتُ) طَرَفًا من الجحد، ألا ترى أنَّ (أَبَيْتُ) كقولك: (لَمْ أفعل)، و(لا أفعل)، فكانَّه بمنزلة قولك: (ما ذهبَ إلّا زيدٌ)))[1].

من العلماء من ذهب إلى أنَّ (إلّا) دخلت ؛ لما في (يأبى) من معنى المنع والكراهية، وهما من باب النفي ، فدخلت (إلّا) للإيجاب وفي الكلام حذف تقديره:(يأبى الله كلّ شيءٍ يريدونه من كفرهم إلّا أنْ يتمّ نورهُ) ، و (أنْ) في موضع نصب على الاستثناء[2].

ويعلل الزمخشري ذلك بقوله: ((فإنْ قلت: كيف جازَ، أبى الله إلا كذا، ولا يقال: كرهت أو أبغضت إلا زيدًا ؟ قلت: قد أجرى (أبى) مجرى (لم يُرِدْ))) [3]. وإليه ذهب الرازي بقوله : ((قُلْنَا: أَجرى (أَبَى) مَجْرَى لَمْ يُرِدْ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَرَادَ اللَّهُ إِلَّا ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الإباء يفيد زيادة عدم الإرادة وهي المنع والامتناع))[4]. والدَّليل عليه قولُه صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّم: (وَإِنْ أَرَادُوا ظُلْمَنَا أَبَيْنَا) [5].

ذهب كثيرٌ من العلماء إلى أنَّ(يأبى)بمعنى: (لا يريد)، أو لمْ يرد ؛ لأنَّ معناهما النفي فهما بمعنى واحد ، والإباء زيادة في المنع وعدم الإرادة ؛ لذلك تدخل عليها (إلّا) لما فيها من معنى النفي، فتجرى مجرى النفي.

([1]) معاني القرآن: الفراء: ٤٣٣/١، وينظر: زاد المسير:٢٥٣/٢.
([2]) ينظر: مشكل إعراب القرآن: مكي الأنصاري:٣٢٧/١-٣٢٨، و التبيان في إعراب القرآن: ٢ /٦٤١.
([3]) الكشاف: ٢/ ٢٦٥.
([4]) مفاتيح الغيب:٣٢/١٦.
([5])فتح الباري: لابن حجر:٣٨٩/٨.

إجراءُ (تأَذَّنَ) مُجرى (قَالَ):

في (تَأَذَّنَ) أوجهٌ، أحدها: أنّه بمعنى (آذَنَ) أي: (أَعْلَمَ) ، وربَّما كان معنى (أفعلت) عند العرب بمعنى(تفَعّلت) فيكون هذا من ذاك، وقد ذهب أكثرُ أهل اللغة على أنَّ (التأذُّن) بمعنى (الإيذان) وهو الإعلامُ. وقيل:(آذَنَ)أَعْلَمَ، و(أَذَّنَ): نادى وصاح للإعلام ، وبعض العرب يُجْري (آذَنْتُ) مجرى (تأَذَّنْتُ) ، فيجعل (آذن) و(تأَذَّنَ) بمعنى واحد[1].

يرى الفرّاء أنَّه: ((إذا كان الموضع فيه ما يكون معناه معنى القول ، ثُمَّ ظهرت فِيهِ أنْ فهي منصوبة الألف ، وإذا لم يكن ذلك الحرف يرجع إلى معنى القول سقطت أنْ من الكلام))[2] ، من المواضع التي جاءت بمعنى القول و ظهرت فيه أنْ مفتوحة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [سورة نوح: الآية:١]، إذ جاءت أنْ مفتوحة؛ لأنَّ الرسالة قول، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الأعراف: من الآية: ٤٤]، ذلك أنَّ الأذان قول في الأصل ، و الدعوى قول فِي الاصل أيضًا[3].

هناك من ذهب إلى أنَّ (تَأَذَّنَ) في قوله تعالى:﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾ [سورة إبراهيم: من الآية: ٧]، بمعنى (آذَنَ) ،وهو نظير:(تَوَعَّدَ وأَوْعَدَ)، و (تَفَضَّلَ وأَفْضَلَ)، والمعنى: وإذ تأذن ربكم فقال لَئِنْ شَكَرْتُم ، على أنّه مقول قول محذوف[4] ، وهناك من يرى أنْ لا حاجة لتقدير القول ، وإنّما أجرى (تَأَذَّنَ) مُجرى (قَالَ) لأنّه ضرب من القول [5].

---

(1) ينظر: معاني القرآن :الفراء: ٦٩/٢ ، والدر المصون: ٥٠٠/٥.
(2) معاني القرآن: ٨١/١.
(3) ينظر: المصدر نفسه .
(4) ينظر: الكشاف: ٥٤١/٢ ، و مفاتيح الغيب: ٦٦/١٩.
(5) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٦٢/٥

وجملة (لئن شكرتم لأزيدنَّكم) تفسيرية للتأذين الذي هو بمعنى القول دون حروفه[1]. وهذا ما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ﴾ قال(فَأَذَّنَ) على إرادة القول، إجراء له مجرى قال[2].

يتبيَّن ممّا سبق أنَّ (تأذّن) و(أذّنَ) واحد ، وهو . حسب ما توصَّل إليه بعض العلماء . ضربٌ من القول ، فهناك من ذهب إلى تقدير مقولِ قولٍ محذوف ، وذهب آخرون إلى إجراءِ الآذان مجرى القول .

(1) ينظر: المجتبى في مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٣٩.
(2) ينظر: الكشاف: ١٠٦/٢ ، والبحر المحيط: ٥٦/٥.

إِجراءُ (يَوَدُّ) مُجرى القَوْلِ:

تأتي (لَوْ) على ثلاثة أضرب: شرطية، ومصدرية، وللتمني. فالشرطية قسمان: امتناعية وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى (إنْ)، وللتعليق في المستقبل. وأمَّا المصدرية: فعلامتها أنْ يصلح في موضعها (أنْ) كقوله تعالى:﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ٩٦] ، ومن أنكر كونها مصدرية تأوّل الآية ونحوها على حذف مفعول يودُّ وجواب (لو) ؛ أي: يودُّ أحدُهم طولَ العمرِ لو يعمرُ ألف سنة لَسُرَّ بذلك. وأما التي للتمني: فذكرها كثير من النحويين، وجعل الزمخشري (لو) في قوله تعالى: ﴿ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ للتمني[١].

ويوضح الزمخشري ذلك بقوله: ((فإن قلت: كيف اتصل(لو يُعَمَّرُ) بـ يَوَدُّ أَحَدُهُم)؟ قلت: هو حكاية لودادتهم. و (لو) في معنى التمني، وكان القياس: (لَوْ أعَمَّر)، إلا أنَّه جرى على لفظ الغيبة لقوله: (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ) كقولك: (حلف باللَّه ليفعلنّ))) [٢]. وقيل: ((إنَّ معنى (لَوْ) يكون للتمني ، فلا تحتاجُ إلى جواب ؛ لأنّها في قوة (يا ليتني أُعَمَّر) ، وتكون الجملةُ من (لَوْ) وما في حَيِّزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به على طريقِ الحكايةَ بـ (يَوَدُّ)، إجراءً له مُجْرى القول))[٣].

قال السمين الحلبي: ((يعني بذلك أنَّه كان من حَقِّه أَنْ يأتي بالفعل مسندًا للمتكلم وحده وإنَّما أَجرى (يَوَدُّ) مُجرى القول لأنَّ(يَوَدُّ) فعلٌ قَلبي والقولُ ينشأُ عن الأمور القلبيَّة))[٤] .

من الآراء التي ذهب إليها العلماء في (يَوَدُّ) ، إنَّه قد يجرى مجرى (القول) ؛ لأنَّه من الأفعال القلبية ، والقول ينشأ من الأمور القلبية ، ومعنى (يود) كأنَّه قال: (يا ليتني) أي: أتمنى ، على طريق الحكاية إجراءً لـ (يود) مجرى القول.

---

(١) ينظر: المقاصد والمسالك: ١٢٩٥/٣ ، والجنى الداني: ٢٨٧.
(٢) الكشاف: ١٦٨/١،وينظر: البحر المحيط: ٥٠٥/١.
(٣) الدر المصون: ١٣/٢ .
(٤) المصدر نفسه : ١٣/٢ ـ ١٤.

الفصل الثالث

إجراء اللّفظ مجرى غيره في الأدوات

إِجراءُ (إِنْ) الشَّرطِيَّةِ مُجرى (لَوْ) :

يشابه القَسَمُ الشَّرْطَ في احتياجه إلى جواب، إلّا أَنَّ جوابه يكون مؤكَّدًا بـ (اللام)، أو بـ (إنْ) أو يكون جوابه منفيًا[1]. ومن القواعد الثابتة عند النحويين: أنَّ الشرط والقسم إذا اجتمعا؛ ولم يتقدمهما ذو خبر، كان الجواب للمتقدم منهما، ويُحذف جواب المتأخر استغناءً بجواب المتقدم، أو لدلالته عليه[2].

وهذا يقتضي أنْ يكون الجواب في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنۡ أَتَيۡتَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٖ مَّا تَبِعُواْ قِبۡلَتَكَۚ ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٤٥]، للقسم، ولكن هناك من عدَّه للشرط، ومنهم الفراء[3]، وتابعه في ذلك الأخفش[4]. ويُشْكَل عليهما أنَّ الجواب صُدِّر بـ(ما) النافية، وهذا يستوجب أنْ تقترن به الفاء كما اقترنت به في نحو: (إنْ تَزُرنِي فما أزورُكَ) ، ويزول الإشكال عندهما بأنَّ (إنْ) جرت مجرى (لو)، فلم تدخل في جوابها الفاء[5].

قال الفرّاء: ((أُجيبت (لئن) بما تُجاب به (لو)، و(لو) فِي المعنى ماضية، و(لئن) مستقبلة، ولكن الجواب ظهر فيهما بفعل فأُجيبتا بجواب واحدٍ، وشُبِّهت كل واحدة بصاحبتها، والجواب في الكلام في (لئن) بالمستقبل مثل قولك: لئِنْ قُمتَ

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٨٤ ، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٨٩.
(2) ينظر: كتاب سيبويه: ٨٤/٣ ، و شرح الكافية: ٤٥٦/٤ ،و ٤١٥/٢ ، وتوضيح المقاصد: ١٢٨٩/٣.
(3) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٨٤ ،
(4) ينظر: معاني القرآن:١/ ١٦١،و إعراب القرآن للنحاس:٨٤/١ ، والدر المصون:١٦٥/٢.
(5) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٨٤/١ ، ومعاني القرآن: الأخفش:١٦١/١، والدر المصون: ١٦٤/٢.

لأقومنَّ، ولئن أحسنت لتُكرمَنّ، ولئن أسأتَ لا يُحسَنُ إليك، وتجيب (لو) بالماضي فتقول: لو قُمْتَ لقُمْتُ، ولا تقول: لو قُمتَ لأقومنَّ، فهذا الَّذِي عليه يُعمل، فإذا أُجيبت (لو) بجواب (لئن) فالذي قلتُ لك من لفظ فعليهما بالمضي، ألا ترى أنك تقول: لو قمتَ، ولئن قمتَ، ولا تكاد ترى (تفعل) تأتي بعدهما، وهي جائزة، فلذلك قال:﴿ وَلَئِنۡ أَرۡسَلۡنَا رِيحٗا فَرَأَوۡهُ مُصۡفَرّٗا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ يَكۡفُرُونَ ﴾ [سورة الروم: الآية: ٥١]، فأجاب (لئن) بجواب (لو)، وأجاب (لو) بجواب (لئن) فقال:﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَمَثُوبَةٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: الآية:١٠٣]))[١] ، وهذا ما ذهب إليه الأخفش بقوله:((معنى(ولئن أتيت) : ولو أتيت؛ ألا ترى أنَّك تقول :(لَئِنْ جئتَنِي ما ضربتُكَ) على معنى (لو)؟))[٢].

ويترتب على مجيء (إنْ) بمعنى (لو) أنْ يكون ما بعدها دالًا على المضي؛ لأنَّ (لو) تطلب مضي ما تدخل عليه، بخلاف (إنْ) فإنها تدل على الاستقبال[٣]. وقيل معنى (ما تبعوا): ما يتبعون، فيُقدّر الفعل مُضارعًا لأجل(إنْ) الشَّرْطِيَّةِ، وجوابها هنا محذوف لدلالة جواب القسم عليه[٤].

---

(١) معاني القرآن: ٨٤/١ .
(٢) معاني القرآن: ١٦١/١، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٢/١، وإجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره : ٧٧١.
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٦ ، والدر المصون: ١٦٤/٢.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥، والبحر المحيط: ٣٩/٩ .

وذكر أبو حيّان إجراء (إنْ) مجرى(لو) ونسبه للفرّاء ومن ناصره في رأيه، إذ يقول: ((وذهب الفراء إلى أنَّ (إنْ) هنا بمعنى (لو) ؛ ولذلك كانت (ما) في الجواب، فجعل (ما تبعوا) جوابًا لـ (إنْ)؛ لأَنَّ (إنْ) بمعنى(لَوْ)، فكما أَنَّ (لَوْ) تُجاب بِـ (مَا)، كذلك أُجيبت (إنْ) الّتي بمعنى (لَوْ)، وإنْ كانت (إنْ) لمْ تكن بمعنى (لَوْ)، لم يكن جوابها مُصدَّرًا بِـ(مَا)، بل لابُدَّ من الفاء، تَقُولُ: إِنْ تَزُرْنِي فَمَا أَزُورُكَ، ولا يجوز: مَا أَزُورُكَ، وعلى هذا يكون جواب القسم محذوفًا؛ لدلالة جواب (إنْ) عليه))[1]، ثمَّ يبيّن أبو حيّان أنَّ إجراء (إنْ) مجرى (لو) مذهب كوفيّ، والبصريون يخالفونهم به، وأنَّ استعماله قليل[2].

يتَّضحُ ممّا تقدَّم أنَّ إجراء(إنْ) الشرطية مجرى (لو) مذهب كوفيّ ؛ ذهب إليه الفرَّاء وغيره ممّن تبعه في ذلك، وهو مستعملٌ في اللغة، وقد ثبت بشواهد من القرآن الكريم، وأنَّ (إنْ)، تُجاب بما تجاب به (لو) وقد أُجريت في ذلك مُجراها. وقد خالف البصريون الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وزعموا أَنَّ قوله:(مَا تَبِعُوا) جوابَ القسم، ووُضِعَ فيه الماضي موضع المستقبل.

(1) البحر المحيط: ٢/ ٢٦.
(2) ينظر: المصدر نفسه،٢٧/٢.

إِجراءُ (أَنْ) في التَّفْسِيرِ مُجرى (أَي):

ذهب سيبويه إلى أنَّ (أنْ) تكون تفسيرية في أحد وجهين ، إذ يقول: ((وأما قوله: (كَتَبْتُ إليهِ أنْ افْعَلْ)، و(أمرتُه أنْ قُمْ)، فيكون على وجهين: على أنْ تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل (الذي) بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول: أنتَ الذي تفعل ، فوصلت (أنْ) بـ (قُم)؛ لأنَّها في موضع أمر ... والوجه الآخر: أنْ تكون بمنزلة(أي)))[1].

فمن مواضع (أنْ) أنَّها تفسيرية بمنزلة (أي)، وذلك إذا وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه[2]، وهذه لا تنصب الفعل المضارع[3]، ووردت (أن) التفسيرية في نحو قوله تعالى:﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا ﴾ [سورة المؤمنون: من الآية:٢٧]، فالفعل (أوحى) بمعنى القول، و(أنْ) تفسيرية، وهذا ما أثبته البصريون، يقول ابن هشام: (((أَنْ) تكون مفسرة بِمَنْزِلَة (أَيْ) نَحْو قوله تعالى: ﴿فأوحينا إِلَيْهِ أَن اصْنَع الْفلك﴾، وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: من الآية: ٤٣]))[4].

---

(1) الكتاب: ١٦٢/٣.
(2) ينظر: شرح التصريح : ٢/ ٣٦٣ ، و توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٥، و حاشية الصبّان: ٤١٨/٣.
(3) ينظر: شرح التصريح : ٢/ ٣٦٣ ، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والأدب والمثل:٤٠.
(4) مغني اللبيب :٤٧، وينظر: الجنى الداني: ٢٢١.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ ﴾ [سورة ص: من الآية:٦]، أنكر الكوفيون مجيء (أنْ) تفسيرية، فهي عندهم الناصبة للفعل، قال الفراء: ((انطلقوا بِهذا القول، فـ (أنْ) فِي موضع نصب لفقدها الخافض، كأنَّك قلت: انطلقوا مشيًا ومُضِيًّا على دينكم))[1].

وخالف الزمخشري قول الفراء إذ قال: ((و (أنْ) بمعنى (أي)؛ لأنّ المنطلقين عن مجلس التقاول لا بد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقهم مضمنا معنى القول، ويجوز أن يراد بالانطلاق: الاندفاع في القول، وأنهم قالوا: امشوا، أي أكثروا واجتمعوا)) [2]. المراد بالانطلاق ليس الذّهاب الحسِّي بل انطلاق الألسنة بالكلام؛ ولهذا أعربوا (أنْ) تفسيرية، والمراد بِالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدوام، أَي: داوموا على عبادة أصنامكم واحبسوا أَنفسكم على ذلك، فليس المراد بالإتيان هنا المجِيء الحسي بل الاستمرار على الشَّيء والمداومة عليه، كما تقول: امشِ على هذا الأمر، وسرْ على هذا المنوال [3].

ورفض السيوطي ما ذهب إليه الكوفيون، إذ يقول:((وليس ذلك بِصحيح ؛لأَنَّها غير مفتقرة إِلى ما قبلها ولا يصح أَنْ تكون المصدرية إِلَّا بتأويلات بعيدة، والكلام على مذهب البصرِيين، فنقول: أُجريت (أَنْ) فِي التَّفْسِير مجرى (أَي)، لكن تفارقها

(1) معاني القرآن: ٣٩٩/٢ ، وينظر: توضيح المقاصد : ٣/ ١٢٣٥ ، ومغني اللبيب: ٤٧.
(2) الكشاف: ٧٣/٤.
(3) ينظر المسائل السفرية: ابن هشام: ٣٩ ، ومغني اللبيب: ٤٧.

فِي أَنَّها لَا تدخل على مفرد، لا يُقَال مررت بِرجل أَنْ صالح، وكأَنَّهم أَبقوا عليها ما كان لها من الْجملة، وهي في هذا غير مختصَّة بالفعل؛ بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو: (كتبتُ إِليهِ أَنْ افْعَلْ)، و(أرسِلْ إِليه أَنْ ما أَنت...)، ومنه قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ، ولـ (أَنْ) التفسيرية شرطان أَحدهما: أَن تكون مفسرة لما يتضمَّن القول أَو يحتمله لا لقول مصرَّح بِه أَو، محذوف ، أَو فعل متأول بِمعنى القول ، فإِن صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية))[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ﴾ [سورة النحل: الآية: ٦٨]، يرى الزمخشري أنَّ (أنْ) هنا: المفسرة؛ لأنَّ الإيحاء فيه معنى القول[2]، خلافًا لمن منع ذلك، ومنهم الرازي فإنّه ذهب معقِّبًا على كلام الزمخشري إلى إنَّ الوحي إلهام ، وليس في الإلهام معنى القول[3]. ومنهم من منع ذلك نصرةً للزمخشري؛ لأنَّ الإلهام عنده في معنى القول، وأنَّ المقصود من القول الإعلام [4].

ويتضح مما تقدم أنَّ البصريين يجرون (أنْ) في التفسير مجرى (أي) بشرط أنْ تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه، وألّا يدخل عليها حرف جر لا لفظًا

(1) همع الهوامع: ٤٠٨/٢.
(2) ينظر: الكشاف: ٦٢/٣ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد الأزهري:١٢٤.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٠/ ٢٣٦ ، ١٨/ ٤٢٨.
(4) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:١٢٤.

ولا تقديرًا، خلافًا للكوفيين فـ (أنْ) عندهم ناصبة للفعل، وقد رُدَّ عليهم ما ذهبوا إليه؛ لأَنَّها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصح أَنْ تكون المصدرية إِلَّا بتأويلات بعيدة، والكلام على مذهب البصرِيين إذ أُجريت (أَنْ) فِي التَّفْسِير مجرى (أَي).

إِجراءُ تاء (يَا أَبَتِ) مُجرى تَاءِ التَّأْنِيثِ:

ذهب سيبويه إلى أنَّ التاء في قولك (يا أبَه) ، و(يا أبَتِ لا تفعلْ)، و(يا أبتاه) و(يا أمتاه)، للتأنيث، وهذا رأي الخليل، إذ جعلها بمنزلة التاء في نحو:(عمة) و (خالة)[1]. ويبيّن سيبويه السبب بقوله: ((ويدلك على أنَّ الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنَّك تقول في الوقف: يا أمَهْ ويا أبَهْ، كما تقول: يا خاله. وتقول: يا أمّتاهْ، كما تقول: يا خالتاهْ. وإنَّما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفتَ إلى نفسك خاصة، كأنَّهم جعلوها عوضًا من حذف الياء))[2].

وذهب من أخذ بهذا الرأي إلى أنَّ الدليل على كونها للتأنيث، أنَّها تُقلب في الوقف هاءً، ومنهم من جعلها عوضًا من ياء الإضافة، قال الفراء: ((وقولك: يَا أَبَتِ لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل؛ لأَنَّ تلك الخفضة تدلّ على الإضافة إلى المتكلم ، ... وكان الوقف على الهاء جائزًا)) [3] ، وقال الزمخشريُّ: ((فإن قلتَ: ما هذه التَّاء؟ قلتُ: تاءُ التأنيث وقعت عوضًا من ياء الإضافة، والدَّليل على أنَّها تاء التَّأنيث: قلبُها هاءً في الوقف)) [4]. وإليه ذهب جماعةٌ من العلماء ، و وقف آخرون عليها بالتَّاء، كأَنَّهم أجروها مجرى تاء الإلحاق في (بِنْت وأخْت) [5].

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: ٢١١/٢ ، وينظر: الأصول في النحو: ٣٤٠/١.
(2) كتاب سيبويه:٢١١/٢، وينظر: البديع في علم اللغة:٣٩٩/١.
(3) معاني القرآن: ٣٢/٢، وينظر: معاني القرآن للأخفش:٢/ ٤٣٨.
(4) الكشّاف: ٢/ ٤٤٢.
(5) ينظر: اللباب في علوم الكتاب : ١٠/١١.

فالأصل:(يَا أَبِي)، فحذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، ولا يقال: يا أبتى، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه. ولذلك لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورةً، والذي سوغ ذلك أنَّ التأنيث والإضافة يتناسبان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلى آخر الاسم[1].

ويعلل الزمخشري جواز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر في قوله تعالى:﴿ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ ﴾ [سورة يوسف: من الآية: ٤] إذ يقول: ((فإن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامةٌ ذكرٌ، وشاةٌ ذكرٌ، ورجلٌ ربعةٌ، وغلامٌ يفعةٌ))[2]. وفي توجيه كسر هذه التاء رأيان: الأول: أنَّها الكسرة التي كانت قبل الياء في (يا أبي)، وقد زحلقت إلى التاء؛ لاقتضاء تاء التأنيث الفتح فيما قبلها. والرأي الآخر: أنها كسرة أجنبية جيء بها لتدلَّ على الياء المعوَّض منها[3].

ويزيد ابن يعيش بقوله: ((ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما كان له مؤنث من لفظه، ولو قلت في (يا خالي) ، و(يا عمّي) ، (يا خالتِ) و(يا عمّتِ) لم يجز، لأنَّه

(1) ينظر: الكشاف: ٢/ ٤٤٢ ، و١٨/٣ ، والدر المصون: ٦ / ٤٣١ ، و شرح المفصّل: ٣٥١/١.
(2) الكشاف: ٢/ ٤٤٢.
(3) ينظر: الكشاف: ٤٤٢/٢ ، و الدر المصون: ٦/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

كان يلتبِس بالمؤنث، فأمّا دخولُ التاء على (الأُم) فلا إشكال فيه ؛ لأنها مؤنثة، وأمّا دخولها على (الأب) فلمعنى المبالغة من نحوِ: راوية، وعلّامة))[1].

وقد وردت التاء في مواضع أُخر، منها قوله تعالى:﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ عَصِيّٗا﴾ [سورة مريم: الآية: ٤٤]، قال الأخفش: ((فاذا وقفتَ قلتَ: (يا أبَهْ) وهي هاء زيدت كنحو قولك: (يا أُمَّهْ)، ثم قال: (يَا أُمَّ)، إذا وصل ولكنه لما كان (الأبُ) على حرفين كان كأنَّه قد أُخِلَّ به فصارت الهاء لازمَةً، وصارت الياء كأنَّها بعدها، فلذلك قال (يا أبَتِ أقْبِلْ) وجعل التاء للتأنيث))[2].

وذهب الأزهريّ إلى عدم جواز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلّا في النداء خاصةً، إذ يقول: ((فلا يجوز: جاءني أبتِ، ولا: رأيتُ أبتِ ، ولا: مررتُ بأبتِ، والدليل على أنَّ التاء في (يا أبتِ ويا أمتِ) عوض من الياء، أنَّهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين، وطائفة من الكوفيين، والدليل على أنَّها للتأنيث أنَّه يجوز إبدالها في الوقف (هاءً) عند جمهور البصريين، وذهب الفراء إلى أنَّه يوقف التاء ، وحجة البصريين أنَّها تشبه تاء (صياقلة) ، وحجة الفراء أنَّها عوض من حرف لا يتغير وقفًا، وقد وقف أبو عمرو بـ (التاء) وهو رأس البصريين، ورُسمت في المصحف بالتاء، ويجوز رسمها بالهاء))[3].

---

(1) شرح المفصّل: ٣٥١/١.
(2) معاني القرآن: ٢/ ٤٣٨.
(3) شرح التصريح : ٢٣٦/٢.

وخلاصة القول وصفوته أنَّ أكثر العلماء رجَّحوا إجراء تاء (يا أبتِ) مجرى تاء التأنيث وأنزلوها منزلة التاء في (عمّة) و(خالة) ، وحجتهم في ذلك ؛ أنَّها تقلب (هاءً) عند الوقف، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصرين ، وطائفة من الكوفيين، وذهب الفراء إلى الوقف على التاء ، وحجته أنَّها عوض عن حرف لا يتغيَّر وقفًا، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث من ياء المتكلم إلَّا في النداء ، ولا تدخل التاء عوضًا عمَّا له مؤنث من لفظه.

إجراءُ (لَعَلَّ) مُجرى(لَيْتَ) في نصبِ المُضارعِ في جَوابِها:

يرى بعض النحويين، أنَّ(لَعلَّ)، قد تأخذ معنى (ليتَ) فتأخذ حكمها، وحُمِل على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [سورة غافر: الآية:٣٦]، والآية التي بعدها قوله تعالى: ﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [سورة غافر: من الآية:٣٧]، فزعموا أنَّ نصب المضارع المقترن بالفاء في قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ كان بسبب دلالة (لعل) على معنى ليت، وهناك من ذهب إلى أنَّ الإعمال جائز مع (لعل) و(كأنَّ) ؛ لِقرب كل منهما من (ليت)[1] .

وقد أجاز الكوفيون أنْ يُعامل الرّجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء كما نُصب جواب التمني، ومما ورد منه قوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ، فقوله (أطَّلِعَ) منصوب لوقوعه في جواب الترجي، قال الفراء: ((فأمَّا قوله: (فَاطَّلَعَ) فإنَّه يكون عَلَى جهة (فُعِلَ) ذَلِكَ بِهِ، كما تَقُولُ: دعَا فأجيب، ويكون: (هَل أنتم مُطَّلِعِونِ فَأطَّلِعَ أنا) فيكون منصوبًا بِجواب الفاء))[2]. فمن رفع (فأطلع) ردّه على قوله: ﴿أَبْلُغُ﴾، ومن نصب جعله جوابًا لـ (لَعَلَّ)[3]. ومنه قول الشاعر: [الرجز]

---

(1) ينظر : شرح التصريح : ٣٨٦/٢، وحاشية الصبان: ٣/ ٤٥٧.
(2) معاني القرآن: ٢/ ٣٨٧.
(3) ينظر: معاني القرآن:الفرّاء: ٩/٣.

علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دُوَلاتِها يُدلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتها[1]

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا وتُنْقعَ الغِلَّةُ مِنْ غِلَّاتِهَا

فنصب على الجواب بـ (لعلَّ) [2].

وإلى ذلك ذهب ابن مالك بقوله: ((والصحيح أن الترجي قد يُحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب))[3]. فالترجي إنْ أُشرب معنى التمني نَصب الفعل بعد الفاء في جوابه وإلا فلا، وهذا يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي؛ لأن الجزم فرع النصب[4].

ومن الذين ذهبوا إلى النصب في قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بفتح العين على جواب التَّرَجِّي، تشبيهًا للتَّرجِّي بالتَّمني الزَّمخشري [5]. في حين اختار ابنُ عطيَّة: النصب على جواب التَّمنِّي[6]. وقد فرَّق النحويون بين التمني والترجي، فذكروا أنَّ التمني يكون في الممكن والممتنع، والترجِّي يكون في الممكن، وبلوغ أسباب السموات غير ممكن، لكنَّ فرعونَ أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن تمويهًا على سامعيه [7].

---

(1) لم يعلم قائلهما، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٩/٣،و٢٣٥/٣،والخصائص:١/ ٣١٧، وشرح التسهيل: ٣٤/٤، والتذييل والتكميل:٥٥/٢، وعلَّ: أصله لعلَّ، وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه، يُدِلْننا: من أدالنا الله من عدونا إدالة ،وهي: الغلبة. ينظر:معاني القرآن :الفراء:٢٣٥/٣.

(2) ينظر:معاني القرآن: الفراء: ٩/٣، وشرح التسهيل: ٣٤/٤.

(3) شرح التسهيل: ٣٤/٤.

(4) حاشية الصبان: ٤٥٨/٣، وينظر: شرح التصريح: ٣٨٦/٢

(5) ينظر: الكشاف: ٤/ ٧٠١ ، والبحر المحيط: ٩/ ٢٥٨.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٤٣٧ ، والبحر المحيط: ٩/ ٢٥٨.

(7) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

فالنصب بعد الفاء في جواب الترجي مذهبُ الكوفيين، ومنعه البصريون؛ فهم يرون أن الرجاء ليس له جواب، وتأولوا النصب في الآية السابقة على أوجه منها أنَّ المضارع جواب للأمر في قوله: (ابنِ لي صرحًا)[1].

ومِن نَصْبِ المضارع بعد الرجاء؛ إجراءً للترجي مجرى التمني، قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [سورة عبس: الآية: ٣] ، وقوله تعالى:﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾ [سورة عبس: الآية: ٤] ، ذهب السمين الحلبي إلى أنَّ الظاهر في قوله: ﴿أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ أنَّ قوله: (فَتَنْفَعَهُ) منصوب بإضمار (أنْ) في جوابِ الترجِّي بعد الفاء إجراءً للترجِّي مُجْرى التمني[2].

ويتضح ممَّا تقدّم أنَّ الرّجاء يعامل معاملة التمني ، فيُنصب جوابه المقرون بالفاء بإضمار (أَنْ) بعد الفاء إجراءً للترجِّي مُجْرى التمني، وفيه خلافٌ مشهور بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعونَه والكوفيون يُجيزونه مستدلِّين على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾ بنصب (تنفعه)، وبقوله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ بنصب ﴿فأطَّلِعَ﴾ بتضمين (لعلّ) معنى (ليت)، فالترجي إذا أُشرب معنى التمني ؛ نُصِب الفعل بعده.

([1]) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٩، و الدر المصون: ٩/ ٤٨٢، و مغني اللبيب: ٧١٤.
([2]) ينظر: الدر المصون: ٣٠٢/٤ ، واللباب في علوم الكتاب:٥٥/١٧

إِجراءُ (مَا) في النَّفِي مُجرى (لَيْسَ):

ذكر سيبويه أنَّ (ما) النافية تعمل عمل (ليس)، عند الحجازيين، إذ رفعوا اسمها ونصبوا خبرها؛ إجراءً لها مجرى (ليس)، ويتضح ذلك بقوله: ((هذا باب ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: (ما عبد الله أخاك) و(ما زيدٌ منطلقاً))[1].

مذهب أهل الحجاز إلحاقها في العمل بليس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [سورة يوسف : من الآية : ٣١] ، قال الفرّاء: ((وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ نصبت (بَشَراً) ؛ لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أنْ يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ... وأمّا أهل نجدٍ فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا))[2].

وهذا ما ذهب إليه النحويون، إذ زعموا أنَّ قوله: ﴿بَشَرًا﴾ خبر(ما) ، وهم يجعلونه بمنزلة (ليس)، و(مَا) معناها معنى (ليس) في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغَةُ القُدْمَى الجيدَةُ، وزعم بعضهم أنَّ الرفْعَ في قوله: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ أقوى الوجهين، وهذا غلط ؛ لأنَّ لغة كتاب الله ولغة رسول الله أقوى اللغات [3].

([1]) ١كتاب سيبويه:١/ ٥٧ ، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : ٩٣/١ ، وشرح الكافية: ١/ ٤٣٥.
([2]) معاني القرآن: ٤٢/٢.
([3]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٠٨، و تمهيد القواعد: ١١٩١/٣

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾ [سورة المجادلة: من الآية: ٢]، قال المبرد: ((هذا باب ما جرى في بعض اللُّغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه، وهو حرف وجاء لمعنى، ويجري في غير تلك اللُّغة مجرى الحروف غير العوامل، وذلك الحرف (ما) النافية، تقول: ما زيد قائما، وما هذا أَخاك، كذلك يفعل أهل الحجاز، وذلك أَنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأَة وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع فلمّا خلصت في معنى ليس ودلت على ما تدل عليه ولم يكن بين نفييهما فصل البَتَّة حتَّى صارت كل واحدة تغني عن الأُخرى أجروها مجراها))[1].

فالمختار إعمال (ما) عمل (ليس) وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن؛ لأنَّه لمَّا سقطت الباءُ صرَّح بالنصب، وأكثر لغة الحجاز زيادة الباء في خبرها، وقد زعم بعضُهم أنَّه لم يأتِ النصب في غير القرآن إلَّا في قول الشاعر:[الكامل]

وأنا النذيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِل الجيوشُ إليكمُ أَقْوادَها[2]

أبناؤُها متكنِّفَون أباهُمُ حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أولادَها

فنصب (أولادَها) على أنَّها خبر (ما) التي عملت عمل (ليس) ؛ لأنَّه أسقط الباء[3].

---

(1) ٤المقتضب:٤/ ١٨٨.
(2) ذُكِرَ البيتان بلا نسبة في البحر المحيط،٩٠/١، والتذييل والتكميل:٢٥٥/٤،والدر المصون:١٢٣/١، واللباب في علوم الكتاب :٣٣٢/١ .
(3) ينظر: الكشاف: ٤٦٦/٢ ، والدر المصون: ١٢٣/١.

ويوضح ابن هشام الأمر أكثر بقوله : ((اعلم أَنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النَّفي مجرى (لَيْسَ) في رفع الاسم ونصب الخبر وهي : (مَا) و(لَا) و(لات)...والكلام فِي مَا وإعمالها عمل (لَيْسَ) وهي لغة الحجازيّين وهي اللُّغة القويمة وبها جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَراً﴾ ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾))[1].

ويبيّن الأزهري اختلاف النحاة في خبر (ما) إذ قال : ((اختلف النحاة، فقال البصريون: عملت في الجزأين، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، كذا قاله الشاطبي، وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أنَّ المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ، ونُصب بإسقاط الخافض))[2].

ممّا تقدّم يظهر جليًّا أنَّ (ما) تجرى مجرى (ليس) . هذا ما ذهب إليه النحويون القدماء. فتعمل عملها، فتنصب الخبر كما مرَّ ذكره في الشواهد القرآنية ، وهي لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن الكريم ، وهو القياس على مذهب سيبويه.

(1) شرح قطر الندى: ابن هشام: ١٤٣ . وينظر: شرح التصريح، ١/ ٢٦١.
(2) شرح التصريح، ١/ ٢٦١.

إجراءُ (كَأَيِّن) مُجرى (كَمْ) الاستفهاميةِ:

قد تجرى(كأَيِّن) مجرى(كَمْ) في الاستفهام، ذكر ذلك سيبويه بقوله:((هذا باب ما جرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهمُ في الأشياء بمنزلة (كَمْ)، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيتَ به في الأسماء... وكذلك كأيّنْ رجلا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتانى رجلا. إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن، قال عز وجل:﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾)) [1].

ففي قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [سورة محمد: الآية:١٣]، ذهب الزَّجَّاج إلى أنَّ (كأَيِّن) بمعنى(كَمْ)، وقد أريد بها الاستفهام، إذ يقول:((المعنى وكم من أهل قَرْيةٍ هي أشدُّ قوةً مِنْ أهْلِ قَرْيتِكَ التي أخرجتك.أي الذين أخرجوك أهلكناهم بتكذيبهم للرسل فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ)) [2]. و(كَأَيِّن) هي (أيّ) دخلت عليها كاف التشبيه فصارت (كأيّ) بمعنى كم للتكثير، وهي لفظة إخبار وقد تجيء استفهاما [3].

([1]) كتاب سيبويه:١٧٠/٢.
([2]) معاني القرآن وإعرابه:٩/٥، وينظر: إعراب القرآن: النحاس:١٢٠:٤.
([3]) ينظر: إعراب القرآن: النحاس: ١٢٠/٤، و٢٩٩/٤، والمحرر الوجيز:١٢٦/٤، واللمحة في شرح الملحة:٨٩٤/٢.

وهذا ما أكده الطبري بقوله:((وقال جل ثناؤه: (أَخْرَجَتْكَ)، فأخرج الخبر عن القرية، فلذلك أُنِّث، ثم قال: أهلكناهم، لأن المعنى في قوله (أَخْرَجَتْكَ)، ما وصفت من أنَّه أريد به أهلَ القرية، فأخرج الخبر مرّة على اللفظ، ومرّة على المعنى)) [1].

يتضح ممَّا سبق ذكره أنّ (كَأَيِّن) تجرى مجرى (كَمْ) في الاستفهام، فتفيد ما تفيده (كَمْ) الخبرية من تكثير مبهم الجنس، والمقدار، والافتقار إلى مميز، ومميز (كأَيِّنْ) يكون منصوبًا، ويقع غالبًا مجرورًا بـ (مِنْ) الجنسية [2]. وقد وردت بهذه الصيغة في نصوصٍ قرآنيةٍ عدة، وقد أفادت المعنى نفسه، كقوله تعالى:﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [سورة يوسف:١٠٥]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [سورة آل عمران: من الآية:١٤٦]، وغير ذلك من النصوص القرآنية.

(1) جامع البيان: ١٦٥/٢٢، و ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٢٢٨.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٧١٠/٤.

النتائج

نتائج البحث:

بعد الخوض في غمار القرآن الكريم ، وتصفح كتب التفسير ، وكتب علوم القرآن ، وكتب اللغة ، وكتب النحو ، وكتب الأدب والبلاغة ، توصَّلت إلى النتائج الآتية:

١- وقف الباحث على ظاهرة مهمة في القرآن الكريم، وسلَّط الضَّوءَ عليها، وعلى صورها، وهذه الدراسة لم تُسبق بمثيلتها ـ رسالة جامعية ـ ولا توجد سوى أبحاث علمية لم تختص بالنحو، أو لم تقتصر عليه.

٢- بيَّن الباحث أَنَّ إجراء اللَّفظ مُجرى غيره من مظاهر العربية التي تتسم بأنَّها لغة تتصرَّف في ألفاظها وأساليبها، وقد استعمله العرب، وجرى على ألسنتهم، والذي يُثبت ذلك وروده في أشعارهم، فضلًا عن استعمال المفسرين والنحويين لهذا المظهر في استدلالاتهم التي أفادت المعربين في توجيه النصوص القرآنية.

٣- ورد مصطلح الإجراء عند النحويين القدماء ويعني: تنزيل اللفظ منزلة غيره؛ فيأخذ حكمه ويغني عنه في وجه من وجوهه أو أكثر، فيقوم مقامه ؛مؤديًا بذلك وظيفة غيره فيقوم مقامه ، خلافًا لما وضع له في الأصل.

٤- من البواعث التي يُحكم بها على إجراء اللَّفظ مجرى غيره تسويغ ما خالف الأصل في القواعد والأحكام والتوجيهات الإعرابية التي يشوبها الغموض أو الإبهام، كالتوسع في الاستعمال والمعنى، وترجيح أحد الوجهين المحتملين أو نقضه أو تضعيفه أو رده بناءً على الأدلة النحوية.

٥- قد توجد علاقة ظاهرة تربط بين اللفظ وما أجري مجراه، ومن هذه العلاقات : تشابه الألفاظ ، وتوافقها في المعنى ، والحكم ، والتقارب في الاستعمال، أضف إلى

ذلك مـا يمكـن تسميته بعلاقة الضد ؛ فقد يجرى اللفظ مجرى ضده في حالات معينة وفقًا للأسس المتبعة في تحديد تلك العلاقات.

٦- المواضع التي حكم فيها بإجراء اللّفظ مجرى غيره ؛ ليست على مستوى واحد ؛ فمنها ما هو مسلم به، ومنها ما اختلف فيه بين العلماء ؛ من قبيل الخلافات النحوية بين المدرستين الكوفية والبصرية.

٧- قد يجرى اللفظ مجرى غيره فينزَّل منزلة لفظ آخر؛ مع احتفاظه بأصل ما وُضِع له ، ومثال ذلك (غير) إذ تكون في المعنى كالنكرة ـ وهو الأصل ـ وإنْ كان لفظه لفظ المعرفة.

٨- إنَّ الخلاف في بعض المسائل النحوية بين النحويين ، وخاصةً بين علماء الكوفة والبصرة له أثرٌ واضح على ظاهرة الإجراء؛ لذلك كثرت التأويلات وخاصةً في كتب التفسير، إذ تعددت لديهم الوجوه في تفسير النصوص القرآنية ، مما يوجب ترجيح الآراء التي ذهب أصحابها إلى إجراء اللفظ مجرى غيره بالاعتماد على الحجج والشواهد المقنعة.

٩- وردت مظاهر إجراء اللفظ مجرى غيره في ألفاظٍ دون غيرها في مواضع معينة، فلم تشمل كلَّ الألفاظ ،فضلًا عن التفاوت في ورودها بين الأسماء و الأفعال و الأدوات ؛وهذا الأمر يدلُّ على دقة اختيار القرآن لهذه الألفاظ دون غيرها .

١٠- تقوم ظاهرة الإجراء على أساس التوسع في الاستعمال، كعود الضمير المفرد على مثنى أو مجموع، فيجرى مجرى اسم الإشارة؛ لأنَّ اسم الإشارة وإن كان مفردًا فقد يشار به إلى مثنىً ومجموع.

١١- إنَّ إقامة بعض الأسماء مقام غيرها؛ إنَّما يكون لغرض من الأغراض، كإقامة الظاهر مقام المضمر؛ لمناسبة بلاغية لا يكون لها وجود لو استعمل الضمير.

١٢- ممَّا يخرج عن الأصل توكيد الضمير المتصل بالنفس أو العين؛ عندما يُجر بالباء الزائدة، فيخرج بذلك عن حكم التوابع؛ لأنَّ الأصل في الفاعل أنْ لا يُحذف، لكنه حُذِف لمّا أجري التوكيد مجرى الفضْلات.

١٣- ما كان في معنى القول من الأفعال ــ من نداء، ودعاء، ونحوهما ــ إذا جاء بعدها مقول ؛ يحكى المقول بما قبله إجراءً له مجرى القول دون الحاجة إلى تقدير ــ وهذا ما عليه الكوفيون ــ .

١٤- هناك أفعال تخرج عن معناها الأصلي إلى معنى فعل آخر؛ إجراءً لها مجراه، كإجراء (قَعَدَ) مجرى (صَارَ) إذ جاز في(قَعَدَ) أنْ ينصبَ ما بعده على أنَّه خبر، فيُتَّسع فيه فيكون جاريًا مُجرى (صَارَ)، وإجراء(ساء) مُجرى (بِئْسَ) إذا أُريد به المبالغة في الذَّم ، بالرغم من كون أصله التعدي والتصرف.

١٥- هناك أفعال تشترك في معنى واحد وهو انقطاع الشيء وتمامه أي: (حَكَمَ) فيُجرى مجرى القسم، كـ(قَضَى) و(كَتَبَ).

١٦- اختلف النحويون فيما عُدَّ جاريًا من الألفاظ مجرى غيره ، كخلافهم في إجراء (أنْ) في التفسير مجرى (أَيْ)، والخلاف في إجراء (إنْ) الشرطية مجرى (لَوْ) ، وكذلك الخلاف في إجراء (الترجي) مجرى (التمني) .

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **الكتب المطبوعة:**

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن القيم الجوزية (ت: ٧٦٧هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، الرياض ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت:٥٠٥هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة.
- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، بلا ت، ط١.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ) دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت:٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج ، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت: ٥٤٣هـ) تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت ط٤ ، ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت:١٤٠٣هـ) ، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط٤ ، ١٤١٥ هـ.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)،دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١٤٢٤:١هـ- ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ ، ١٤١٨هـ.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت: نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت ط١، ١٤١٥ هـ.

❖ أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجزائري ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط٥ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

❖ الإيضاح العضدي، الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسي أبو علي(ت:٣٧٧هـ)، ٢٠٠٩، بلا مطبعة.

❖ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ، ط: ١٤٢٠ هـ.

❖ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: ١٢٢٤هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة : ١٤١٩هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

❖ البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ.

❖ البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه، بيروت - لبنان.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا.

❖ البلاغة العربية ، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (ت: ١٤٢٥هـ) ، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

❖ تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ، تحقبق: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت:٦١٦هـ)، تحقيق ، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت:١٣٩٣هـ) ١٩٨٤م ،بلا مطبعة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١.
- التسهيل لعلوم التنزيل ، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: ٧٤١هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، ط١، ١٤١٦هـ.
- التضمين النحوي في القرآن الكريم ، محمد نديم فاضل ، دار الزمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- تفسير السمرقندي ، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ) .
- تفسير القرآن: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)،تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) ، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن ملا علي خليفة القلموني الحسيني (ت: ١٣٥٤هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ م.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ)، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالدينة المنورة
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة) ، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ) ، تحقيق: د. مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- تفسير الماوردي = النكت والعيون ،أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: ٤٥٠هـ) ، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية - بيروت ـ لبنان.
- التفسير المظهري، المظهري محمد ثناء الله ، تحقيق: غلام نبي التونسي ، مكتبة الرشدية – باكستان، ١٤١٢ هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: ٧١٠هـ) تحقيق: يوسف علي بديوي ،راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو دار الكلم الطيب، بيروت ، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم ، محمد سيد طنطاوي ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة ، ط١.

- تهذيب اللغة ،محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع البيان في تأويل القرآن ،محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ،ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢ ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت: ١٣٧٦هـ)،دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت ، ط٤، ١٤١٨هـ.
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت:٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت ، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط١، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١ هـ.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤ .
- درة التنزيل وغرة التأويل، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بالخطيب الإسكافي (ت: ٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية مكة المكرمة،ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ) عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق وشرح الدكتور أنطونيون بطرس، دار صادر بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

❖ ديوان أبي طالب بن عبد المطّلب، صنعة أبي هفّان المهزمي البصري(ت ٢٥٧هـ)، تحقيق: الشّيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر،ط١، ١٤٢١ ـ ٢٠٠٠م.

❖ ديوان ذي الرّمّة، شرح أبي نصر الباهلي(ت ٢٣١هـ) ، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدّة، ط١٤٠٢،١هـ ـ ١٩٨٢.

❖ ديوان طفيل الغنوي، شرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، بيروت ـ لبنان ، ط١، ١٩٩٧.

❖ ديوان عبدة الطبيب، الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

❖ ديوان قيس بن الملوّح مجنون ليلى، دراسة وتعليق: يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١٤٢٠،١ ـ ١٩٩٩.

❖ رسالة منازل الحروف ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، دار الفكر – عمان.

❖ روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي ، المولى أبو الفداء (ت:: ١١٢٧هـ) ، دار الفكر - بيروت .

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) ، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١، ١٤١٥ هـ.

❖ زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط١، ١٤٢٢هـ.

❖ الزاهر في معاني كلمات الناس ، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط١ ،١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

❖ سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ شرح أبيات سيبويه ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

❖ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ :١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

❖ شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) ، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) ، تحقيق: فواز الشعار ، ط١.

❖ شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

❖ شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب ، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت: ١٠٩٣هـ)، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق ، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - ، محمد الزفزاف ، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩هـ) ، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٤م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

❖ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

❖ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (ت: ٨٢١هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الصناعتين ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٩ هـ.
- ظاهرة التقارض في النحو العربي ، أحمد محمد عبد الله ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ظاهرة التقاص في النحو العربي، دريد محمد أبو السعود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت:٣٨١هـ) ، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية ، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت: ٥٠٥هـ) ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت ط١ ، - ١٤١٤ هـ.

❖ الفروق اللغوية ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر.

❖ فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

❖ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦ هـ)،تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ،ط١، ٢٠١٠ م.

❖ كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٧ هـ.

❖ الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: ٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،٢٠٠٠ م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي أبو الحسن، المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ) تحقيق و تصحيح : محمد علي شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤١٥هـ.
- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ) تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب و النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج ، مراجعة: خير الدين شمسي باشا ، دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقي (ت:٧١١هـ)، دار صادر – بيروت ،ط٣، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت:٧٢٠هـ)،تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)،تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى - القاهرة: ١٣٨١ هـ.
- مجالس العلماء ، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض ، ط٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ،عام النشر: ١٤٢٦ هـ.
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي(ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٤١٨ هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ) ، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختصر تفسير ابن كثير، (اختصار وتحقيق) محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم، بيروت – لبنان ، ط٧ ،١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م.
- مختصر تفسير البغوي ، عبد الله بن أحمد بن علي الزيد ، دار السلام للنشر والتوزيع – الرياض ، ط١، ١٤١٦هـ.

- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق: خليل إبراهم جفال : دار إحياء التراث العربي – بيروت ،ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦.
- المدارس النحوية ، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف(ت: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المسائل السفرية في النحو ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت ط٢، ١٤٠٥.
- مشيخة ابن جماعة ، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت: ٧٣٣هـ) ، تحقيق: موفق بن عبد القادر ، دار العرب الإسلامي - بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٨٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: ٧٧٠هـ) ، المكتبة العلمية – بيروت.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن = إحياء التراث تفسير البغوي ، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت:٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ.
- معانى القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)،تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المرمة،ط١، ١٤٠٩.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط١.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)عالم الكتب – بيروت ط ،١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران) ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق ، ط٦، ١٩٨٥.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط٣ ، ١٤٢٠ هـ.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) ، عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.
- النحو الوافي ، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ، ط ١٥، ٢٠٠٨.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت:٨٣٣ هـ) ،تحقيق: علي محمد الضباع (ت: ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)،علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت: ٤٧٩هـ)،دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل ،دار الكتب العلمية – بيروت ،ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه ، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت:٤٣٧هـ) ، المحقق : مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة ، بإشراف أ.د : الشاهد البوشيخي ، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة ، ط١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ) ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، الدار الشامية - دمشق، بيروت، ط١ ، ١٤١٥ هـ.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ،أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني(ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل،

الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

ب-الرسائل الجامعية:

❖ إعراب القرآن العظيم ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي(ت:٩٢٦هـ)، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود(رسالة ماجستير)، ط١، ٢٠٠١ م.

ت- الدوريات:

❖ إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره، مظاهره، ومسوغاته، وموقف النحويين منه، د. عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي، قسم النحو والصرف والفقه، كلية اللغة العربية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة العلوم العربية العدد السادس والأربعون، سنة: ١٤٣٩هـ.

❖ إجراء الشيء مجرى غيره في النحو العربي قراءة في همع الهوامع للسيوطي(ت:٩١١هـ)، الدكتورة: هنية فتحي أحمد محمد المروي، قسم اللغويات- كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعة القصيم، مجلة كلية اللغة العربية، العدد التاسع، سنة: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.

Abstract

Praise be to God for his perfection and grace, a praise worthy of his greatness, pride, and authority, and prayers and peace be upon his faithful Prophet Muhammad, and upon his good and pure family.

and after:

The Noble Qur'an is the Book of God Almighty, and its eternal miracle, and it is a guide for people, and a reason for their happiness in this world and the hereafter, and it is the truest source of the Arabic language, and the strongest in terms of support and material. People. The scholars of Islam spared no effort in serving him, as they taught and composed it, studied its words and meanings, and proceeded to parse it and direct its problem. Hence, there have been numerous studies in the Arabic, linguistic and non-linguistic sciences, those studies that are concerned with clarifying the semantics of the words of the Noble Qur'an, and clarifying its meanings, such as books of the strange Qur'an, books of interpretation and books of Qur'anic sciences, as well as books of grammar, language, rhetoric and others.

And God Almighty has enabled me to study a subject in the Holy Qur'an, which is the subject – "The Pronunciation of the Pronunciation in the Noble Qur'an as a Syntactic Study" – which deals with an aspect of the direction in the Qur'an, and it refutes most of what is mentioned in the contexts that appear to be contrary to the original, and its method: That the word lowers the status of others so that some of its rulings are applied to it, so it is treated as someone else. That is why I decided to study these terms used in the Qur'anic discourse; To bring it closer to mind, and I try to highlight the reasons that kept these words away from contemporary discourse, searching for the available ways of how to benefit from this verbal wealth; The use of these words, if realized, brings us closer to the language of the Qur'an, and brings us closer to the language of the Qur'an, through this study.

In its origin, this directive is closely related to the measuring wheel. Because one of the two terms in it takes the ruling of the other by carrying it on him, or treating him in the same way, as it aims to trace the problematic places in the Noble Qur'an, and to consider its different directions, and to find out what came out with the application of the ruling of others to him in a procedure that has its course; However, this directive may appear in contexts other than those mentioned, such as giving preference to one of the two

possibilities, or rejecting one of them, or expanding the wording by departing from its usual usage.

As for the difficulties that I encountered while writing the thesis, they are many, including those related to the nature of the title, as it combines the method of the Holy Qur'an in choosing words and casting phrases, and between the usual from the language of the Arabs and the vernacular in its speech, and an explanation of the close relationship between them, depending on the rules and principles laid down by scholars. , which is measured in explaining the consistency and accuracy of words, with an indication of the extent to which they conform to those rules, which have become a scientific method against which what was used, strange or abnormal is measured .

The difficulties are also manifested in the inventory of issues to which the procedure applies; By defining the words that were carried out in the same way as others, and which the Noble Qur'an used in several Qur'anic texts, despite the discrepancy and diversity in posing these issues that necessitate arming with correct and accurate information; In addition to referring to the books of the ancients in documenting them and looking at their views in clarifying whether they are conducted in the same way as others or not, relying on the most important books of interpretation books, Qur'anic sciences, grammar books, language, literature, rhetoric, hadith and others, by weighing the opinions and supporting them with Qur'anic texts in addition to providing them with verses of poetry If so required.

I would also like to point out an important thing, which is; There are terms that are synonymous with the term "procedure" in this study, such as: defining the word as another, treating the word as another, and establishing the word in the place of another, the scholars have used them in several issues as being in the same way as the procedure in terms of clarifying its meaning. Another thing that should be mentioned is the topic (embedding); What it means is that one word includes the meaning of another word, so it is not included in this message. Because it has been studied previously, I did not like studying a previously studied subject.

The following are the most important findings of the study, as follows:

Arabic is characterized as a language that deals with its words and methods, and one of the manifestations of this is that the word takes the place of another word and runs its course. The grammarians used

this type of behavior, and the commentators and Arabizers benefited from it in directing the Holy Qur'an.

-The most reason for judging a thing in the same way as something else is to justify what appears to be a violation of the original rules, rulings, and syntactic directives.

- To make something happen in the course of another, there are other motives that come at a later stage in order to justify the violation of the original.

- There may be an apparent relationship between the pronunciation and its course, and among these relations are: similarity in pronunciation, compatibility in meaning, compatibility in judgment, closeness in usage, and uniformity in gender.

- Among the relations between a thing and what is done on it is what can be called an opposite relationship. The thing is going against it.

- The places where a ruling is made for the pronunciation to follow another; is not on one level; Including what is palatable, including what is different in it.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon - College of Humanities
Department of the language of the
Quran and its miracles

The wording is similar to another in the Holy Quran

(grammar study)

To the Council of the College of Islamic
It is part Sciences - University of Babylon
of a master's degree in the language of the
Qur'an and its miracles

Submitted by the student

Khaled Abdel Hamza Saad

Supervised by

Assistant Professor
Dr. Riyad Rahim Thaaban Al-Jubouri

AD 2022 **H1444**